

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع



الموضوع :

جريمة اختطاف الأطفال و انعكاساتها على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية

دراسة ميدانية على عينة للأولياء التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بدلس ولاية
بومرداس

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص انحراف و جريمة

اشراف :

أ.د دحماني سليمان

اعداد الطالبة:

جمعاوي منال

السنة الجامعية : 2022-2023

الاهداء

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله أما بعد

ما قد وصلت مسيرتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب و مشقة فالحمد لله الذي وفقنا

لإنهاء هذا العمل الذي هو ثمرة جهدنا طوال سنوات من مسيرة دراستنا فقد مررت

قاطرة البحث بكثير من العوائق و مع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله و

منه ، أهدي هذا العمل المتواضع إلى أختي ما أملك في هذه الدنيا والدي العزيزين ،

أمي الحبيبة التي خفت بالكثير لكي أصل إلى هذه اللحظة ، وأبي العزيز الذي كرس

حياته من أجل راحتنا و نجاحنا ، أدامهما الله و ربهما لأصا من الفضل ما يبلغ عذات

السماء فوجودهما سبب للنجاح و الفلاح في الدنيا و الآخرة

إلى أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

إلى أصدقائي و أحبائي الذين وقفوا بجواري و ساعدوني بكل ما يملكون

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم .

شكر و عرفان

نحمد الله سبحانه وتعالى بان وفقنا لإتمام هذا العمل ، و نصلي ونسلم على خاتم الأنبياء

والمرسلين محمد - صلى الله عليه وسلم -

بمعون الله وتوفيقه (وما توفيقنا الا بالله) اتممنا إنجاز هذا العمل بعد

مشوار من البحث و العناء و الصبر و الطموح بهدف الوصول الى صيئة مبتغانا .

يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر ووافر الامتنان على ما وجدنا وما أوتينا وما كان لنا من

نصح وتوجيه وإرشاد لمن يستحق الشكر بمعنى عبارة الشكر و التقدير ، فإننا نبدا ونضع

بصمة الشكر والتقدير للأستاذ " دحماني سليمان "

الذي تفضل بالإشراف علينا من خلال توجيهاته و تعليماته و توصياته القيمة التي كانت عوناً لنا

في إتمام هذا العمل المتواضع .

وأشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل و نخص بالذكر جميع الأصدقاء .

وفي الأخير نسأل العليّ القدير الموفق لكل شيء، أن يجزيهم عنا خير الجزاء

و الحمد لله رب العالمين .

ملخص الدراسة

اختطاف الأطفال هو عملٌ يمثل جريمة جسيمة تتطوي على انتهاك حقوق الأفراد الصغار الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة. يتضمن هذا العمل سلب الأطفال من مكان تواجدهم الطبيعي ونقلهم بقوة أو بالاحتيال إلى أماكن غير مشروعة أو تحت سيطرة أشخاص غير مخولين بها. هذا الفعل يشكل اعتداءً على حريتهم ويعرضهم للخطر والضرر الجسدي والنفسي. إن مكافحة هذه الجريمة تتطلب التعاون الجماعي والجهود المشتركة من أجل حماية حقوق وسلامة الأطفال وضمان بقائهم في بيئة آمنة وصحية تسهم في تطورهم ونموهم السليم.

فقد قمنا باختيار هذا الموضوع نظرا لأهميته و خطورته و قد انطلقنا من سؤال رئيسي وهو : ما هي انعكاسات جريمة اختطاف الأطفال على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية ؟

وهذا السؤال بدوره تفرع إلى سؤالين فرعيين و هما :

1-ما هي آثار ظاهرة اختطاف الأطفال على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية ؟

2-هل توجد علاقة بين تشديد تدابير الأسرة الجزائرية من أجل حماية أطفالها في ظل انتشار جريمة اختطاف الأطفال؟

و قد حددنا فرضيات البحث الاولى تقول أنه توجد و علاقة بين تغير نمط الحياة اليومية للأسرة الجزائرية و جريمة اختطاف الأطفال ، أما الفرضية الثانية فهي توجد علاقة بين تشديد التدابير الوقائية المتخذة من طرف الأسرة الجزائرية في ظل انتشار جريمة اختطاف الأطفال .

و قد قمنا في هذا البحث بالتحدث عن جريمة اختطاف الأطفال و الأسرة و الأمن الأسري في الفصول الخاصة بالجانب النظري وكذلك قمنا بذكر أسباب اختيار الموضوع و الصعوبات التي وجدناها في هذه الدراسة ،و بعد ذلك بدأنا في الجانب الميداني الذي بفضلنا وصلنا إلى نتائج و بعد تحليلها تأكدنا من صحة الفرضيات و تحققها في أرض الواقع .

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
ا	الاهداء
ت	كلمة الشكر
ث	ملخص الدراسة بالعربية
ج	فهرس المحتويات
ص	مقدمة
	الفصل الاول: الإطار العام للإشكالية
11	1. الإشكالية
12	2. فرضيات
13	3. أسباب اختيار الموضوع
14	4. أهمية الدراسة
15	5. اهداف الدراسة
16	6. المفاهيم الأساسية للدراسة
17	7. الدراسات السابقة
22	8. صعوبات الدراسة
	الجانب النظري
	الفصل الثاني: الاسرة و الامن الاسري
25	1. الأسرة مفهومها ،خصائصها و مراحل تطورها
25	1-1- مفهوم الأسرة
26	1-2- مراحل تطور دراسة الأسرة
27	1-3- تطور الأسرة الجزائرية
35	2. الأمن الأسري و الأسرة

35	2-1- مفهوم الأمن
38	2-2- عوامل مؤكدات الأمن الاسري
42	2-3- القيم الاخلاقية الشرعية ودورها في تجسيد ودعم الأمن الأسري
45	2-4- مهددات الأمن الأسري
46	2-5- عوامل مهددات الأمن الأسري
الفصل الثالث: جريمة اختطاف الاطفال	
55	1 . مفهوم جريمة اختطاف الأطفال
55	2. جريمة اختطاف الأطفال تعريفها و خصائصها
59	3. تجريم اختطاف الأطفال وصوره
59	4. تجريم فعل الاختطاف
الجانب التطبيقي	
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة	
77	تمهيد
77	1. الدراسة الاستطلاعية
77	2. منهج
78	3. مجالات الدراسة
78	4. الاطار البشري
78	5. نوع وحجم العينة
79	6. أدوات المنهجية
80	7. خصائص عينة الدراسة
الفصل الخامس : عرض و تحليل و مناقشة النتائج	
87	1. عرض و تحليل نتائج الفرضية الاولى
105	2. عرض و تحليل نتائج الفرضية الثانية

فهرس المحتويات

115	3. تفسير نتائج الفرضيات
116	4. استنتاج عام
117	خاتمة
119	قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسانية، فقد وجدت منذ بداية وجود الإنسان حيث شهد الكون أول جريمة في زمن سيدنا آدم عليه السلام و هي جريمة قتل بين أولاده قبيل و هابيل، وتعد الجريمة انحرافا وخروجا عن الأعراف والقيم الاجتماعية السوية، وقد بدأت الجريمة تتطور وتتعدد أساليب ارتكابها بتطور المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والسياسية، والتكنولوجية.

ولقد مست الجريمة العديد من فئات المجتمع، وعلى رأسها الأطفال، حيث صنفت الفئة الأكثر عرضة واستهدافا من قبل محترفي الإجرام، ومن أبرز الجرائم التي مست هذه الفئة الضعيفة هي جريمة الاختطاف التي قيدت حريتهم وأثرت على حياتهم، فهي تشكل تهديدا كبيرا لحقوقهم ولاسيما حقهم في الحياة، والأمن الطبيعيين. فهذه الجريمة هي عبارة عن سلوك إجرامي يصدر عن الإنسان أقل ما يقال عنه أنه لا اجتماعي، ويتناقض مع القيم والمعايير التي يقوم عليها المجتمع.

وفي الجزائر وكغيرها من دول العالم شكلت جريمة اختطاف الأطفال هاجسا مخيفا يسوده القلق والتوتر لدى الأسرة خاصة، والمجتمع عامة، فهي من أهم القضايا الشائكة التي شغلت الرأي العام الجزائري.

ونظرا للانتشار الواسع لهذه الجريمة، حاولنا التطرق في دراستنا هذه إلى انعكاساتها على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية، وقد تم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين أحدهما نظري، وآخر ميداني: حيث يتكون القسم الأول من ثلاث فصول جاءت على النحو التالي :

-الفصل الأول: وهو الاقتراب النظري للدراسة، وتم فيه طرح إشكالية الدراسة، والفرضيات، وأسباب اختيار الموضوع، وأهمية الدراسة، والأهداف التي نرغب في الوصول إليها، بالإضافة إلى الصعوبات التي اعترضت سبيلنا، ونبذة عن الدراسات السابقة.

-الفصل الثاني: وجاء تحت عنوان الأسرة والأمن الأسري، وقد ضم تعريف الأسرة، وخصائصها، مراحل تطورها، ووظيفتها، بالإضافة إلى الأمن الأسري، تعريفه وعوامل مؤكداته، ومهدداته.

-الفصل الثالث: بعنوان جريمة اختطاف الأطفال، وتطرقنا فيه إلى جريمة اختطاف الأطفال، تعريفها، وخصائصها، وصورها، وآليات تجريمها، والاتفاقيات التي تحظر خطف الأطفال و الاتجار بهم.

أما القسم الثاني الخاص بالجانب الميداني يتقسم بدوره إلى فصلين وهما:

-الفصل الأول وقد تضمن فيه الدراسة الاستطلاعية، ومنهج الدراسة، ومجالاتها، وخصائص أفراد العينة، ونتائج الفرضية الأولى.

-الفصل الثاني: وتضمن نتائج الفرضية الثانية، وتحليل نتائج الفرضيات، والاستنتاج العام، وختم البحث بخاتمة.

الفصل الاول الإطار العام للإشكالية

1. الإشكالية
2. فرضيات
3. أسباب اختيار الموضوع
4. أهمية الموضوع
5. اهداف الدراسة
6. المفاهيم الأساسية للدراسة
7. الدراسات السابقة
8. صعوبات البحث

1- الإشكالية

الطفل هبة الله، وبرعم الحياة، وثمره الأسرة، حيث اعتبرها الله عز وجل، زينة الحياة الدنيا في قوله تعالى: " المال والبنون زينة الحياة الدنيا " ، ويعد الأطفال مستقبل المجتمع، وآباء وأمّهات الغد، ونظرا إلى الأهمية الكبرى للطفل، فإن رعايته وإحاطته بالضمانات هي حماية لحقوقه، لأن الطفل في يومنا هذا أكثر الجماعات البشرية تأثرا بانتهاكات حقوق الإنسان، لأنه مازال في مرحلة النمو الجسمي والنفسي، يبني من خلالها الأسس الأولى للشخصية الإنسانية، والتنمية المعرفية والسلوكية، فالطفل مازال لم يكتسب القدرات الجسمية والعقلية اللازمة لمواجهة المواقف الخطيرة، الأمر الذي يجعل منه ضحية سهلة أمام الاعتداء على حريته و حقوقه.

ولعل من أبرز الجرائم والاعتداءات الماسة بالطفل، الاعتداء على حريته من خلال اختطافه، لأنها فأصبحت أكثر شيوعا في وقتنا الحالي، خاصة على تلاميذ المدارس الابتدائية، هذا ما جعلهم يعيشون وسط دوامة من الخوف وعدم الاستقرار، وتعد جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم الدخيلة على المجتمع الجزائري، فهي ظاهرة اجتماعية تؤرق المجتمع، وتهدد كيانه واستقراره، إذ تشكل موضوعا يمس المجتمع الجزائري برمته وكل مؤسساته، خاصة الأسرة التي تعتبر أهم مؤسسة في المجتمع، ففيها تتكون شخصية الطفل وتتطور وفيها تكون عملية التنشئة الاجتماعية؛ فالأسرة هي مصدر الأمان بالنسبة للطفل، و لقد أصبحت الأسرة الجزائرية تعيش في هاجس الخوف والقلق على أولادها وفلذات أكبادها عند خروجهم للعب وعند ذهابهم إلى المدرسة، وهذا الخوف والقلق جعل الآباء والأمّهات أكثر حرصا على مرافقة أبنائهم إلى المدرسة كل يوم صباحا ومساء .

وبناء على ما سبق، نرى أنه بالرغم من الأعمال اليومية التي تقوم بها الأسرة، سواء داخل المنزل أو خارجه، فإن هذه الظاهرة ألا وهي اختطاف الأطفال أضافت أعباء أخرى على كاهل الأسرة الجزائرية من أجل حماية أطفالها .

فقد شهدت هذه الجريمة انتشارا واسعا، وحظيت باهتمام الرأي العام، وأصبح الأمر يدعو إلى القلق، لأن المعاناة لا تمس فقط المعنيين بالأمر، إنما يمتد إلى الأسرة و المجتمع ككل، بالرغم من أن المشرع الجزائري كان ملزما بوجود نص يجرم ويعاقب مرتكب فعل الاختطاف على الأطفال، إلا أنه لم يحقق الردع العام، بل تفشت هذه الجريمة وتسببت في ضغوطات وآثار نفسية واجتماعية كبيرة لدى الأسرة الجزائرية.

وبحسب آخر إحصائيات الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل ، فقد سجلت 13 حالة اختطاف للأطفال خلال سنة 2020، وخلال سنة 2019 تم تسجيل 220 محاولة اختطاف، نجحت الجهود الأمنية في إنقاذ أكثر من 52 ضحية حسب الشبكة، وهي معطيات إحصاءات تبين حجم هذه الظاهرة.

يمكن تفسير هذه الجريمة في ضوء مجموعة من النظريات كنظرية المخالطة الفارقة التي ترى أن السلوك الإجرامي ليس فطري، بل يتعلمه الفرد من خلال العلاقات والاختلاط بنماذج إجرامية وغير إجرامية والتي تتمثل في حماية الرفاق التي تحدد سلوك الفرد، بالإضافة إلى نظرية الضبط الاجتماعي وهي القوانين والأعراف والتقاليد والعادات التي يفرضها المجتمع دون القوانين المدنية، وتتم عملية الضبط عند الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعتبر من بين الأسس القاعدية التي يشبع منها الفرد في وضع وسائل الضبط الاجتماعي وتصبح الأعراف راسخة في المجتمع من كثرة تكرارها وتبادلها بين الأجيال و يعرفها عالم الاجتماع تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) بأن عملية الضبط الاجتماعي هي عملية تتم من خلالها فرض العقوبات وإحباط ودحض السلوك المنحرف ثم التأثير الاجتماعي من أجل الحفاظ على الاستقرار، وتهدف الضوابط الاجتماعية إلى خلق الشعور بالمساواة كما تساهم في اندماج الفرد في المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعيين.

وتأسيسا على كل ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتتناول انعكاسات جريمة اختطاف الأطفال على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية، حيث تم الانطلاق من التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي انعكاسات جريمة اختطاف الأطفال على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية ؟

وقد نقرع عن هذا التساؤل المركزي السؤالين الفرعيين التاليين :

1-ما هي آثار ظاهرة اختطاف الأطفال على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية ؟

2-هل توجد علاقة بين تشديد تدابير الأسرة الجزائرية من أجل حماية أطفالها في ظل انتشار جريمة اختطاف الأطفال؟

2-الفرضيات

1-توجد علاقة بين تغير نمط الحياة اليومية للأسرة الجزائرية وجريمة اختطاف الأطفال.

2-توجد علاقة بين تشديد التدابير الوقائية المتخذة من طرف الأسرة الجزائرية في ظل انتشار جريمة اختطاف الأطفال.

3-أسباب اختيار الموضوع

3-1-الأسباب الموضوعية

_الانتشار الواسع لهذه الظاهرة في المجتمع الجزائري وما تمخض عنه من نتائج سلبية مما يستدعي منا الدراسة و المتابعة.

_قلة الدراسات السوسولوجية في تخصص الجريمة والانحراف يعتبر أمراً مقلقاً وخطيراً. فالجريمة والانحراف تعتبر مشكلة اجتماعية تؤثر بشكل كبير على الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام. إذا لم يتم إجراء الدراسات اللازمة لفهم أسباب وعوامل الجريمة والانحراف، فإنه سيكون من الصعب اتخاذ التدابير اللازمة للحد منها ومعالجتها .

_جريمة اختطاف الأطفال تعتبر من أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع والأسرة بشكل كبير. فهذه الجريمة تؤدي إلى تعرض الأطفال للخطر وتهديد حياتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية .

_تعد مرحلة الطفولة من أهم مراحل نمو الفرد وتكوين شخصيته وأكثرها تأثيراً على القدرة على الاستقرار النفسي والاجتماعي. والاعتداء عليها باختطاف الأطفال هو اعتداء صارخ غير مقبول، وهذا ما دفعنا لاختيار دراسة هذا الموضوع من الناحية الموضوعية للوقوف على ماهية جريمة اختطاف الأطفال في التشريع الجزائري ومدى إقرار المواثيق الدولية لذلك، لتدارك تفشيها ومحاولة منع آثارها السلبية.

ونظراً لحدثة التشريع في هذا المجال، فإن الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع قليلة جداً. ولذلك، نأمل أن يسهم بحثنا في إلقاء الضوء على حقوق الطفل وكيفية حمايتها، ونشر الوعي بها لما لها من أهمية خاصة تستوجب الرعاية. كما نسعى لإيجاد السبل الكفيلة لمواجهة هذه الجريمة والحد منها .

3-2-الأسباب الذاتية

_ إن الرغبة في تناول هذا الموضوع والبحث فيه تأتي من أهمية حماية الأسر والمجتمع من هذه الجريمة الخطيرة .

_ معاناتنا في القلق المستمر على سلامة أطفالنا وخوفنا من أن يتعرضوا للخطف أو الإيذاء . نعيش في حالة من التوتر الدائم والحذر الشديد، حيث نخشى أن يحدث شيء سيء لأطفالنا في أي لحظة ،نحن نعمل جاهدين لحماية أطفالنا و توفير بيئة آمنة لهم،و لكن لا يمكننا أن نكون معهم في كل لحظة نخاف عندما يخرجون من المنزل للذهاب إلى المدرسة أو اللعب في الحديقة ،و نشعر بالقلق عندما يكونون بعيدين عنا في الأماكن العامة ..

في علم الاجتماع، يعتبر الغموض السائد حول اختيار الموضوعات مشكلة بحثية هامة. فعندما يقوم الباحث بتحديد موضوع بحثه، يتعامل مع مجموعة من الأسئلة والتحديات التي تتعلق بالموضوع المختار وتأثيره على المجتمع والفرد.

بالإضافة إلى ذلك، تعود أهمية وحساسية مشكلة البحث إلى أنها تتعلق بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية. فعندما يقوم الباحث بمعالجة مشكلة معينة، فإنه يسعى لفهم الأسباب والتأثيرات والحلول الممكنة لهذه المشكلة .

4-أهمية الدراسة

تأثير هذه الجريمة على الطفل و الأسرة و المجتمع و الدولة .

"توعية الأطفال المعرضين للاختطاف في أي مجتمع فهي فئة تحتاج إلى اهتمام ورعاية خاصة. يجب علينا أن نسعى لفهم الأسباب الاجتماعية والمجتمعية لهذه الجريمة والعمل على منعها. يجب أن نعمل على توفير بيئة آمنة للأطفال وتعزيز الوعي بأهمية الحماية والسلامة. يجب أن نعمل معًا كمجتمع للحد من هذه الجريمة وحماية أطفالنا من الخطر"

يعتبر انتشار جريمة اختطاف الأطفال بشكل ملفت للانتباه وتغلغلها في المجتمع الجزائري أمراً قلماً ومقلماً. يتطور أساليب ارتكاب هذه الجريمة باستمرار، حيث يستخدم المجرمون تكتيكات متقدمة ومحسنة لتنفيذ اختطاف الأطفال.

تشمل بعض الأساليب المستخدمة تلاحق الأطفال في الأماكن العامة مثل المدارس أو المنتزهات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لاستدراج الأطفال، والتكرار في زي موظفين أو أشخاص موثوق بهم للنقرب من الأطفال وإقناعهم بالتعاون.

لمواجهة هذه الجريمة، يجب على المجتمع الجزائري أن يعمل معًا لتعزيز الوعي والتثقيف حول خطورة اختطاف الأطفال وكيفية الوقاية منها. يجب تعزيز التوعية بأهمية تعليم الأطفال عن الخطر وكيفية التصرف في حالة مواجهتهم لمثل هذه الحالات.

ومن الناحية العملية، فإن اختطاف الأطفال يؤدي إلى انعدام الأمان والثقة في المجتمع، حيث يعيش الأهل في حالة خوف وقلق على سلامة أطفالهم. كما يؤثر اختطاف الأطفال على الاقتصاد والتنمية، حيث يترتب عليه تكاليف عالية للبحث والتحقيق والعلاج النفسي للضحايا وعائلاتهم.

ومن الناحية الواقعية، فإن دراسة اختطاف الأطفال تساعد في فهم أسباب وعوامل هذه الجريمة وتحليلها، مما يمكن من اتخاذ إجراءات وسياسات فعالة للوقاية منها ومكافحتها. كما تساهم الدراسة في تطوير الأدوات والتقنيات لتحديد هوية الجناة وتعقبهم وإعادة الأطفال المختطفين إلى ذويهم .

تعتبر جريمة اختطاف الأطفال من المواضيع الهامة والمعقدة التي تحتاج إلى دراسة وبحث علمي مكثف. فهذه الجريمة تؤثر بشكل كبير على الأطفال وعائلاتهم، وتشكل تهديدًا خطيرًا على سلامتهم ورفاهيتهم. تتطلب دراسة جريمة اختطاف الأطفال فهماً عميقاً للعوامل المؤثرة في حدوثها وأسبابها. يجب أن يتم تحليل العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية التي تؤدي إلى اختطاف الأطفال. على سبيل المثال، قد يكون الفقر والعنف الأسري والتمييز الاجتماعي والتهميش الاجتماعي عوامل تزيد من احتمالية حدوث هذه الجريمة .

5-أهداف الدراسة

يهدف الباحث العلمي إلى التدريب الجيد والدقيق على إجراء البحوث العلمية . يتطلب ذلك تعلم القواعد المنهجية والأساليب العلمية المناسبة لإجراء البحث، بما في ذلك تصميم الدراسة وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها عن طريق الممارسة الميدانية ،يتعلم الباحث كيفية تطبيق القواعد المنهجية في سياق البحث الفعلي .يقوم بجمع البيانات و تحليلها و تفسيرها ،و يتعلم الباحث كيفية التعامل مع التحديات و المشكلات التي قد تواجهه أثناء البحث. التدريب الجيد والدقيق على إجراء البحوث العلمية يساعد الباحث على تطوير مهاراته وقدراته في مجال البحث العلمي. يمكنه أن يصبح قادرًا على تصميم وتنفيذ دراسات أصلية ومبتكرة، وتحليل البيانات بشكل صحيح، والوصول إلى استنتاجات موثوقة وقابلة للتطبيق.

محاولة الإحاطة بمفهوم جريمة اختطاف الأطفال و مدى تأثيرها و انعكاساتها على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية .

بالتأكيد، تشجيع البحث والدراسة في جريمة اختطاف الأطفال يعد أمرًا ضروريًا للحد من هذه الجريمة وفهم أسبابها وتأثيراتها. على الرغم من أن هناك قلة وندرة في الأبحاث والدراسات في هذا المجال، إلا أنه من المهم أن نعمل على زيادة الاهتمام بهذا الموضوع وتوجيه المزيد من الجهود لفهمه ومكافحته.

علم اجتماع الانحراف والجريمة يعتبر مجالًا هامًا لفهم جريمة اختطاف الأطفال وتحليلها. يمكن للدراسات في هذا المجال أن تساهم في تحديد العوامل التي تؤدي إلى حدوث هذه الجريمة، مثل الفقر والعنف الأسري والتهميش الاجتماعي. كما يمكن أن تساعد في تحديد العوامل المؤثرة في تأثير هذه الجريمة على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية، مثل الصدمة النفسية والتوتر العائلي .

التعريف بهذه الجريمة و تفعيل الحماية الاجتماعية و الأسرية للطفل ,بالإضافة إلى التعرف على معاناة و زيادة الالتزامات الأسرية اتجاه البيئة للطفل .

_ قد ينشأ الشك والريبة بين الجيران في حالة وقوع جريمة اختطاف الأطفال في المنطقة، حيث يبدأ الجميع في الاشتباه ببعضهم البعض ويتساءلون عن هوية الجاني ومكان تواجده. قد يتم تكوين فرق متطوعة للبحث عن الجاني أو الطفل المختطف، وقد يتم تبادل المعلومات والشكاوى بين الجيران والسلطات المحلية، لذلك هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على هذه العلاقات الجوارية و معرفة مدى تأثرها من هذه الجريمة .

_ محاولة التعرف على الآثار التي تتركها هذه الجريمة الخطيرة على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية .

6-المفاهيم المصطلحات الأساسية للدراسة

-الجريمة: لغة جرم التعدي واكتساب الإثم، والجرم الذنب، وأجرم ارتكب جرماً فهو مجرم والمجرم المذنب.¹

اصطلاحاً: هي عدوان شخص على آخر في عرضه أو ماله أو متاعه أو شخصه، إنها بهذا المعنى تعتبر ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع، فحيث توجد حياة اجتماعية توجد جريمة.²

إجرائياً: الجريمة هي كل فعل خارج أو منحرف عن القيم والضوابط الاجتماعية وخارج عن المألوف .

الاختطاف: لغة: أصل واحد و هو الاستلاب في خفة.³

اصطلاحاً: استلاب مكلف مختار آدمياً معصوماً علانية على وجه السرعة والمغالبة.⁴

إجرائياً: الاختطاف هو الأخذ بقوة أي أخذ ولد إلى مكان بعيد عن أهله دون إخبارهم بذلك.

-**تعريف الأطفال:** لغة: الطفل من الفعل الثلاثي طفل، والطفل هو النبات الرخص، والرخص الناعم والجمع طفلان طفول. والطفل والطفلة الصغيران. والصبي يدعى طفلاً حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم.⁵

¹ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، إخراج دائرة المعاجم، مكتبة لبنان، 1989، ص 89 .

² https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2021_01_22!08_08_13_PM.pdf

³ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ، ص 24 .

⁴ أحمد ابن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ص 48

اصطلاحاً: هو عالم من المجاهيل المعقدة كعالم البحار الواسع الذي كلما خاض فيه الباحثون كلما وجدوا فيه كنوزاً وحقائق علمية جديدة، لازالت مخفية عنهم وذلك لضعف وضيق إدراكهم المحدود من جهة، ولاتساع نطاق هذا العالم من جهة أخرى.6

إجرائياً: الأطفال هم الأفراد الذين يدرسون في المدارس الابتدائية وما دون ذلك، لا يميزون الخير من الشر والكذب من الصدق ولا يعرفون كيف يحموا أنفسهم من المخاطر المحيطة بهم.

- الأسرة: لغة: كلمة الأسرة تعني أهل الرجل وعشيرته، وهي هنا تدل على أفراد الأسرة، كما تُعرّف بأنها الدرع الحصينة، ومفهوم الأسرة يُطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك إذ توجد روابط تجمع أفراد الأسرة الواحدة، أما جمعها فهو أسر.

اصطلاحاً: يعرفها كل من (أوجبرن، ونيمكوف)، بأنها: رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفال أو دون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة مع أطفالها، وقد تتسع وتشمل الجدود والأحفاد وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجة أو الزوج والأطفال.

إجرائياً: الأسرة هو اجتماع شخصين بغرض الزواج، ويمكن أن تكون الأسرة مكونة من شخصين أو أكثر من ذلك برابطة الدم والقرابة.

- الأمن الأسري: لغة: يتكون الأمن الأسري من كلمتين، الأولى كلمة الأمن، والثانية كلمة الأسرة. لذا من خلال التعريفات السابقة لكلمة الأمن، ولكلمة الأسرة، يتم وضع التعريف الإجرائي للأمن الأسري كما يلي: الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة المادية والمعنوية؛ أي يشمل أمن الأسرة في جميع الجوانب الحياتية، والنفسية، والمعيشية، والصحية، والثقافية،... إلخ، وأن تمارس حقوقها في أمن وأمان، وهذه الجوانب تشكل منظومة متكاملة لأمن الأسرة، فأمن الأسرة عملية ديناميكية مستمرة.

7- الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة مرحلة مهمة في أي بحث، حيث أنها تساعد في توفير الأساس النظري للبحث الجديد، حيث يتم استعراض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وتحليلها وتلخيصها، هذه يساعد الباحث على فهم السياق العام للموضوع والتعرف على النظريات والمفاهيم المتعلقة به، كما أنها تساعد في تحديد المنهجية البحثية المناسبة للدراسة الجديدة.

⁵ ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، الزبيدي، محمد الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي، تاج العروس من جواهر القاموس، ص 30.

يمكن للباحث أن يستفيد من الأساليب و الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة و يقترح استخدامها في بحثه الخاص .

الدراسة الأولى

الكلمات المفتاحية: الاختطاف ,الأطفال,التدابير,الهيئة الوطنية ,الحماية .

الملخص :تتمحور هذه الدراسة حول جريمة اختطاف الأطفال و آليات مكافحتها في التشريع الجزائري , التي أخذ أبعادا خطيرة في الجزائر تهدد أمن المجتمع و تستهدف كيانه من خلال ضرب فئة الأطفال,الشيء الذي خلق رعبا شديدا في أوساط الأولياء مما استوجب على الحكومة الجزائرية دق ناقوس الخطر و تشديد العقوبة من خلال تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 01_14 و استحداث مادتين تشددان العقوبة المادة 293 مكرر , 293 مكرر 01 الملغاة بموجب القانون رقم 15_20 المؤرخ في 03 ديسمبر 2020 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص و مكافحتها , بل قام المشرع بمنح حماية و رعاية قانونية أخرى للطفل تتماشى و الاتفاقيات الدولية,حيث تم صدور قانون حماية الطفل سنة 2015 و انشاء الهيئة الوطنية لحماية و ترقية حقوق الطفل سنة 2016 لدى الوزير الأول ,و منحت لها عدة صلاحيات.

لاشك أن اختطاف الأطفال في الجزائر يعد أمرا غريبا على المجتمع إلا أنه لا يمكن الجزم أنه دخل أيضا؛فالموضوعية تقتضي من السوسيولوجيين تمعن النظر في ظروف و حيثيات انبثاق ما يمكن عدّه ظاهرة اجتماعية إلى وجوب توفر قاعدة بيانات و احصائيات دقيقة و صحيحة ؛كون الحديث عن جريمة اختطاف الأطفال يفتح من جديد ملف الاختطاف المصحوب بالقتل في الجزائر ؛بحيث لم تكن متفشية هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري على هذه النحو؛الأمر الذي يستدعي التفكير في آليات أكثر فعالية لأن النصوص التشريعية العقابية لم تحد من الظاهرة بدليل تنامي هذه الجريمة حتى الآليات المستعملة في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال تبقى غير كافية؛ويبقى على السلطات المعنية أن تركز على إيجاد التدابير الوقائية اللازمة أكثر نجاعة لحماية الأطفال و الحد من الجريمة؛وتبقى الوقاية من خلال بناء فرد سوي وفعال اجتماعيا في ظل التمتع بالحقوق والمشاركة في بناء الدولة وخدمة المجتمع خير خيار للقضاء على أشكال الجرائم التي تنهك حقوق الطفل؛وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

إن المشرع الجزائري تناول جريمة اختطاف الأطفال في شكلين كجحة و جنائية؛حيث تتحقق جريمة اختطاف الأطفال عند قيام الخاطف بانتزاع الطفل المخطوف وابعاده بنقله إلى مكان بعيد و مجهول عن

أهله والسيطرة الكاملة عليه سواء كان ذلك عن طريق الإكراه المادي أو المعنوي أو باستخدام الحيلة و الاستدراج .

_جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم العمدية؛تكيف على أنها جنائية عندما يتم ممارسة أي شكل من أشكال العنف و بالأخص إذا صاحب فعل الخطف تعذيب أو عنف جنسي أو طلبا للفدية أو أدى الفعل إلى وفاة الطفل المخطوف .

_لا يستفيد الخاطف من ظروف التحقيق في جريمة اختطاف الأطفال .

_تعد جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم العابرة للحدود بحيث تدخل في نطاق الجريمة المنظمة .

_جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم الخطيرة التي تنعكس آثارها على الفرد و الأسرة و المجتمع والقانون يسوّي بين الفاعل و الشريك في جرائم الاختطاف .

_تلعب المؤسسات و الهيئات الوطنية دورا كبيرا في حماية الطفل لاسيما الهيئة الوطنية لحماية و ترقية الطفولة المنصوص عليها في المادة 11 من القانون رقم 15_12 و المرسوم رقم 16_334 ؛المنظم لها و المحدد لاختصاصها .

_يجب تشديد العقوبة والنطق بها على الجناة و تنفيذها إذ لا يكفي النطق بعقوبة الإعدام دون تطبيقها و تفعيلها .

_ضرورة صياغة مشروع قانون خاص بجريمة الاختطاف و آليات الوقاية من هذه الجريمة الخطيرة وتشديد عقوبة السجن بشأنها .⁶

الدراسة الثانية :

تركزت جهود الطالبة على تسليط الضوء على العنصر الحاسم في تحديد جرائم اختطاف القاصر وتحديد العقاب المناسب للمرتكبين، وكذلك التركيز على خصوصية هذه الجرائم. قامت الطالبة بإجراء بحث مكثف وجمع معلومات من مصادر موثوقة حول هذا الموضوع

⁶ جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري ,الدكتور تومي يحيي ,جامعة يحي فارس المدية ,الجزائر,مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ,تاريخ الاستلام 2019/07/30 و تاريخ القبول في 2012/10/12

توصلت الطالبة إلى أن العنصر الحاسم في تحديد جرائم اختطاف القاصر هو التعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع المحلي. يجب أن يكون هناك تواصل فعال وتعاون بين الشرطة والمدارس والأهل والمجتمع بشكل عام للكشف عن هذه الجرائم وتحديد المتورطين فيها .

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج جرائم اختطاف القاصر إلى عقاب صارم للمرتكبين فيجب أن يتم تشديد العقوبات و تطبيقها

بشكل صارم لكبح هذه الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا وأسرههم. وقد قسمت الطالبة البحث إلى فصلين و هما :

الفصل الأول وقد تم التركيز فيه على جرائم الاختطاف خارج الأسرة وتناولت العديد من الحالات التي تشمل اختطاف القاصرين باستخدام العنف أو التهديد أو الغش .تم تعريف الاختطاف كفعل يتم فيه احتجاز شخص ضد إرادته ونقله بعيداً عن مكان إقامته بطرق غير قانونية .لقاد تم تسليط الضوء على الخصائص التي تتميز بها جريمة الاختطاف،مثل الاحتجاز ضد إرادة الضحية ونقلها بعيدا عن مكان إقامتها، واستخدام العنف أو التهديد لتحقيق أهداف الخاطفين .تم توضيح أن الاختطاف يعدّ جريمة خطيرة تنتهك حقوق الإنسان و تسبب آثار نفسية وجسدية خطيرة على الضحية . تم التركيز أيضاً على الأركان المكونة لجرائم الاختطاف، والتي تشمل العنصر الجسدي (احتجاز الضحية ونقلها) والعنصر النفسي (استخدام العنف أو التهديد) والعنصر القانوني (ارتكاب الجريمة بطرق غير قانونية) .

أما في الفصل الثاني، فقد تناولت قضية الاختطاف وعلاقتها بالروابط الأسرية، حيث تم التركيز على حقيقة أن الجاني في العديد من الحالات يكون قريباً من الضحية المخطوفة. تم استعراض العديد من الأسباب التي قد تدفع أفراد الأسرة إلى ارتكاب جرائم الاختطاف، مثل الرغبة في الحصول على فدية مالية أو الرغبة في الانتقام من أحد أفراد الأسرة. تم تسليط الضوء على أهمية فهم دوافع الجاني وعلاقته بالضحية لتطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من جرائم الاختطاف والحد من حدوثها .

أما إشكالية البحث فقد تضمنت التساؤل الرئيسي التالي: ماهو العنصر الحاسم في تحديد اختطاف القاصر و تقرير العقاب على مرتكبيها و لاسيما كيفية الاختطاف كون المختطف طفلا ؟ و ماهي الخصوصيات التي تستوجب أن تخضع لها جرائم اختطاف القاصر ؟

لقد اعتمدت الطالبة على المنهج التحليلي المقارن في إجراء هذه الدراسة .

وقد توصلت الطالبة من خلال دراستها إلى النتائج التالية :

_الاختطاف باستعمال العنف أو التهديد أو الغش ليضعها في موضع الاعتداء الواقع على الحريات الفردية و حرمة المنازل .

_حرص المشرع و السلطة القضائية من جهة على حماية كيان الأسرة بصفة عامة و من جهة أخرى حماية القاصر بصفة خاصة .

_جرائم الاختطاف خارج الأسرة في الجزائر ارتفعت خلال العشرية السوداء من طرف عصابات ارامية .⁷

الدراسة الثالثة :

تهدف هذه المقالة إلى التطرق إلى أهم التغيرات التي مست مختلف الممارسات الحياتية اليومية للأسرة في ظل انتشار ظاهرة اختطاف الأطفال . حاولت الأستاذة إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الأسر الجزائرية في ظل جريمة اختطاف الأطفال ، وقد طرحت التساؤل التالي :

_ماهي أهم التغيرات التي مست أنماط الممارسات الحياتية اليومية للأسر مجال الدراسة في ظل تفشي ظاهرة اختطاف الأطفال ؟

وقد تفرع من هذا التساؤل تسأولين فرعيين هما :

_ماهي الضغوطات التي تركتها ظاهرة اختطاف الأطفال على الأسر مجال الدراسة ؟

_ماهي التدابير الوقائية التي تتخذها الأسر مجال الدراسة لحماية أطفالها من ظاهرة الاختطاف ؟

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تغيرات مست نمط الحياة اليومية للأسر مجال الدراسة و من أجل الحد من هذه الظاهرة تلجأ الأسر إلى أخذ الإجراءات اللازمة منها إعطاء التوصيات بعد السير أو الحديث مع الغرباء والعمل على مراقبة الطفل أثناء استعمال الألعاب الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي . إضافة إلى إعطاء الطفل بطاقة تحمل معلومات المنزل و أرقام الهواتف . كما تم التواصل مع الإدارة المدرسية من أجل القيام بالتوعية للأطفال بخطورة الظاهرة و آليات الحماية منها ، إضافة على الإستعانة

⁷ رسالة ماجستير تحت عنوان "جرائم اختطاف القصر" ،من إعداد الطالبة " مرزوقي فريدة " ،فرع القانون الجنائي جامعة الجزائر 01 يوسف بن خدة ،كلية الحقوق بن عكنون ،سنة 2010_2011 .

بأحد الأقارب أو حتى الجيران من أجل التعاون لحماية أطفالهم فقد تكونت علاقات صداقة بين العديد من الأولياء و خاصة الأمهات و بالتالي تبادل أفكار و نصائح فيما بينهم لحماية أطفالهم .⁸

8-صعوبات البحث :

إن هذا البحث و كغيره من البحوث العلمية لديه الكثير من الصعوبات ،فمن الطبيعي جدا أن تصادفنا فيه عوائق و صعوبات تأخذ منا الجهد و الوقت لإيجاد الحلول لها ،و الوصول إلى نتيجة .

و في موضوع دراستنا تعثرنا في العديد من العقبات و نذكر أهمها :

وجود دراسات قليلة في هذا الموضوع و خاصة في تخصص علم اجتماع الانحراف و الجريمة فمعظم الدراسات كانت من الجانب القانوني أو الجانب الديني و هذا ما صعب علينا هذه المهمة قليلا .

بالإضافة إلى عدم وجود الإحصائيات الكافية لهذه الجريمة و خاصة في السنوات الأخيرة توجد فقط القليل من الإحصائيات الخاصة بالسنتين 2017 و 2018 .

أيضا وجدنا صعوبة مع عينة البحث في بداية الدراسة الاستطلاعية ،فالعديد منهم لم يرضوا بالتكلم معنا حول هذا الموضوع ،و لكن بعد التقرب منهم و التحدث معهم بطريقة الترغيب إن صحّ التعبير تفاعلوا معنا و أجابوا على أسئلتنا فالحمد لله .

⁸ دراسة ميدانية بعنوان "تغير أنماط الممارسة الحياتية اليومية للأسرة في ظل جريمة اختطاف الأطفال " من إعداد الأستاذة وردة بريس جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر ، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف سنة 2022 .

الجانب النظري

الفصل الثاني :الأسرة و الامن الاسري

المبحث الأول:الأسرة مفهومها ،خصائصها و مراحل تطورها

المطلب الأول :مفهوم الأسرة

المطلب الثاني: مراحل تطور دراسة الأسرة

المطلب الثالث :تطور الأسرة الجزائرية

المبحث الثاني :الأمّن الأسري و الأسرة

المطلب الأول : مفهوم الأمن

المطلب الثاني : عوامل مؤكّدات الأمن الاسري

المطلب الثالث :القيم الاخلاقية الشرعية ودورها في تجسيد ودعم الأمن
الأسري

المطلب الرابع : مهددات الأمن الأسري

المطلب الخامس : عوامل مهددات الأمن الأسري

تمهيد

تلعب الأسرة دورًا حاسمًا في تنشئة الأطفال وتوجيههم نحو النمو الصحيح والتطور الإيجابي. فهي توفر لهم الحب والرعاية والأمان والاستقرار العاطفي الذي يحتاجونه ليكونوا أفرادًا متوازنين ومستقلين في المجتمع، لهذا فإن الأمن داخل الأسرة يلعب دورًا كبيرًا في تكوين الطفل تكوينًا سليمًا و عدم استقرار الأسرة يمكن أن يكون سببًا لعدة ظواهر اجتماعية .

المبحث الأول: الأسرة مفهومها ،خصائصها و مراحل تطورها

المطلب الأول :مفهوم الأسرة

إن كلمة الأسرة مأخوذة من الأسر بمعنى الشد العصب (...) والأسرة بالضم الدرع الحصينة، ومن الرجل الرهط الأدنون⁽⁹⁾، فالملاحظ أن المقصود بالأسرة في اللغة، جماعة الرجل الذين يتقوى بهم ويحتمي بهم فالإنسان لا يكون قويا عزيزا وفي منعة إلا اذا كان في أسرة تحضنه وتمتعه⁽¹⁰⁾.

ومن المعروف أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع الكبير، لأنها تمثل جزءا منه، فهي بهذا مجموعة من الأفراد ارتبطوا برابط ألا هو رباط الزوجية أو الدم أو القرابة، وتتكون غالبا من الأب و الأم والأولاد، وهم مجموعة من الأعضاء ينتمون الى جيلين فقط، جيل الآباء والأبناء، كما تشتمل على شخصين بالغين هما الذكر والأنثى.

والأسرة في علم الاجتماع رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة وأطفالهما، وتشمل الجدود و الأحفاد، وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة، ويرى البعض أن الزواج الذي لا تصحبه ذرية لا يكون أسرة. و لقد حاول العديد من العلماء وضع تعريف للأسرة ولعل أبرز تلك التعاريف هو ما جاء به العلامة سمنر، فقد ذهب إلى أن الأسرة

⁹ معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس القزويني، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1399 هـ_1979 م. (1_133_134)

¹⁰ القاموس المحيط. محمد بن يعقوب ابادي، تحقيق، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة و

النشر والتوزيع، بيروت_لبنان (ط8) 1426 هـ_2005 م، (1_1176)

منظمة اجتماعية مصغرة تحتوي على جيلين من الأفراد على الأقل تؤسس على أساس رابطة الدم¹¹

وقد عرف عالم الاجتماع ماكايفر الأسرة بأنها عبارة عن جماعة تربطهم علاقات جنسية متينة ومستمرة لغرض التناسل وتربية الأطفال(...) ويضيف ماكايفر أن الأسرة تؤلف وحدة مكونة من الزوج والزوجة والأطفال وتتصف بصفات يراها ماكايفر تنطبق على الأسرة في كل المجتمعات وهي وجود علاقة النكاح بين الزوجين ووجود نوع من الاتفاق -وثيقة الزواج-المهر، ووجود نوع من التسمية الذي بموجبه يتعين النسل والنسب، ووجود نوع من المشاركة الاقتصادية الغرض منها إعاشة أفراد العائلة وتربية الأطفال. وأخيرا وجود نوع من المسكن أو الملجأ أو المحل لإقامة العائلة، ولا يشترط أن يكون هذا المسكن خاصا بـأفراد الأسرة فقط.¹²

المطلب الثاني: مراحل تطور دراسة الأسرة

يمكن حصر مراحل تطور دراسة الأسرة في أربع مراحل تختلف كل مرحلة عن الأخرى ببعض المميزات، نوجزها على النحو الآتي:

-المرحلة الاولى: وتمتد حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتميزت بسيطرة الفكر العاطفي والخرافي والتأملي على التراث الشعبي، وكتابات الأدباء والتأملات الفلسفية ومن أدباء هذا العصر شكسبير، براوتنغ، وفي مجال الدين كونفوشيوس، سان أوغسطين وفي عالم الفلسفة أفلاطون، أرسطو، وجان جك روسو وغيرهم.

-المرحلة الثانية: وتمتد من منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين، وتميزت بتطبيق الأفكار التطورية على ميدان الأسرة والزواج، وقد أوحى أفكار شارل دارون إلى المفكرين الاجتماعيين أنه من الممكن أن تتطور أشكال الحياة الاجتماعية ونظمها بالطريقة

¹¹ حواوسة جمال، دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي (رؤية اجتماعية تحليلية)، جامعة 08 ماي 1945 م ، قالمة، الجزائر، قدم للنشر في

2018_09_16. قبل للنشر في 2018_05_01

¹² تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الزبيدي ، تحقيق. مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، (34 184)

نفسها التي تتطور بها الكائنات البيولوجية، ومن أعلام هذه المرحلة نذكر سينسر، وبخوفين وهنري مين، ولويس مورغان، وتايلور وغيرهم.

-المرحلة الثالثة: وتمتد هذه المرحلة خمسين عاما أخرى حتى منتصف القرن العشرين. وفيها انتقلت دراسة الأسرة من الماضي إلى الحاضر وتميزت بتطبيق المناهج العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية، وركزت هذه المرحلة على دراسة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة متأثرة في ذلك بعلم النفس الاجتماعي في الوقت الذي ظلت فيه دراسة المشكلات الاجتماعية تشغل خلال هذه الفترة مكانة مهمة، ومن أهم دراسات هذه المرحلة مؤلفات كولي وبيرغس.¹³

-المرحلة الرابعة: وهي الممتدة حتى الآن، وأهم ما ميز هذه المرحلة تزايد الاهتمام بالنظرية وتعميق الدراسات الكمية، ولكن بطريقة أكثر منهجية، علاوة على محاولات جادة لتجميع البحوث التي أجريت في الماضي وتقويمها وتحديد المدارس الفكرية المختلفة، أو الاطارات المرجعية للنظرية التي استخدمت في دراسة الأسرة. وتظهر أهمية دراسة الأسرة فأن علم الاجتماع لا يقوم بدراستها بمثابة وحدة منعزلة أو مجموعات أسرية متفرقة، إنما يدرسها بقصد البحث عن قوانين عامة لعناصرها، ويرجع كثير من المفكرين انحلال الحياة الاجتماعية في الدول الحديثة إلى انحلال الروابط الأسرية وضعفها وتهاون المسؤولين في حل مشكلاتها.¹⁴

المطلب الثالث: تطور الأسرة الجزائرية

1-تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية

كانت بنية العائلة الجزائرية تقليدية خاصة في مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي، وتتشكل هذه العائلة من مجموعة أسر تشكل في النهاية النواة الأولى للعشيرة "فالهوية الاجتماعية للمجتمعات المغاربية ما قبل الاستعمار على العموم لها مستويات: الأول هو

¹³ محمد الجوهري، علياء شكري، محمد عودة و اخرون، ميادين علم الاجتماع، دار المعرفة، القاهرة 2004، ص 242-244.

¹⁴ محمد الجوهري، علياء شكري، محمد عودة و اخرون، ص 242_ 244. (نفس المرجع السابق)

العشيرة التي تحافظ على الروابط الاجتماعية للجماعة الكلية، والثاني هو الأسرة التي تشكل العشيرة " . 15

والعائلة الجزائرية هي عائلة موسعة تشتمل على عدة أسر زواجية (نواتية) في بيت واحد (الدار الكبيرة عند الحضر والخيمة عند البدو) يتراوح عددها ما بين 20 إلى 60 فرد أو أكثر يعيشون جماعيا، ويعود النسب الأصلي في العائلة الجزائرية إلى الذكورة باعتبارها أنها عائلة "أكناتية الانتماء"، بينما يظل انتماء المرأة إلى أبيها لكي يتم الحفاظ على الميراث في خط أبوي من جيل لجيل، تتصنف العائلة الجزائرية باللائقراطية، فالجد أو الأب هو القائد الروحي للجماعة العائلية وهو الذي يقوم بتسيير التراث الجماعي وله مكانة خاصة تسمح له بالحفاظ على وحدتها. 16

أما توزيع الوظائف والأدوار فهي من صلاحيات الأب، وهذا التوزيع يكون عادة تبعا لعدد الأفراد وحجم النشاطات، كما لم يكن هناك تقسيم اجتماعي. ولقد عرفت العائلة الجزائرية جملة من التغيرات، اكتسبت خلالها بعض الخصائص الجديدة وفقدت أخرى، وكان الاستعمار الفرنسي عاملا مهما في إحداث هذه التغيرات، فقد عمد إلى ضرب وحدة العائلة الجزائرية وزعزعت استقرارها وقامت بتشتيتها وتقسيمها من خلال استعمال طرق جهنمية استهدفت أهم المقومات التي تقوم عليها الأسرة، ومن بين الأوقات الصعبة التي عانت منها الأسرة الجزائرية أيضا نجد زمن الحرب التحريرية فإن الواقع الجديد الذي فرضته هذه الثورة على الجميع في مواقفهم وسلوكياتهم وتعاملهم مع الأحداث كان لزاما على المرأة الجزائرية أن تقوم بواجبها بالعمل الثوري إلى جانب الرجل وأن تتحمل كامل المسؤولية الملقاة على عاتقها بصفتها ربة بيت وزوجة و غيرها... وهذا من أجل تعزيز دورها الحقيقي في ظل الوضع الراهن. بعد الاستقلال عرفت الأسرة الجزائرية تحولات كبيرة سواء على مستوى البنية الاجتماعية أو الاقتصادية، فالنمو والتطور الاقتصادي أدى إلى تغير بعض الجوانب في ثقافة و تقاليد الأسرة وكذا سلوكياتها، كالسلوك الاستهلاكي، ظهور العمل المأجور شجع

15. Lahouari Addi, les mutations de la société Algérienne, famille et lieux sociale dans l'Algérie, 1999. p 42.

16 مصطفى بوتغوش، العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة، ترجمة دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 37.

أيضا على استقلالية الأسرة النووية وحتى استقلالية الأفراد وتغير مكاناتهم وأدوارهم وحتى وظائفهم.¹⁷

2- أشكال الأسرة

لقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية لفريدريك معتوق أن الأسرة اهتم بها علماء الاجتماع أكثر بكثير من زملائهم الأنثروبولوجيين الذين تعمقوا من جهتهم بدراسة القرابة وأنساقها وأنماط الزواج، هناك عدة أصناف من العائلة سنعرض أهمها:

أ_ **الأسرة النواتية:** وتتألف من الأب والأم والأولاد، يعيش هؤلاء جميعا تحت سقف واحد، إلا أن هذا الشكل هو النواة الأساسية للأسر كافة.

ب_ **الأسرة الممتدة:** وهو مجموعة تتألف من عدة أسر نواتية تربط فيما بينهم علاقة أعمام وأبناء عم، ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد.

ج_ **الأسرة المجموعة:** و هي أسرة ممتدة تربط بين أعضائها علاقة مسكن، ولكن أيضا علاقة نشاط اقتصادي مشترك أو أيضا نشاط تربوي واحد.¹⁸

و نجد كذلك تقسيما آخر لأشكال الأسرة حدده نخبة من المختصين في علم الاجتماع، حيث قسموا الأسرة إلى شكلين هما :

أ_ **الأسرة الممتدة:** و هي التي تتكون من الزوج والزوجة و أبنائهما المتزوجين يعيشون جميعا تحت سقف واحد مما يعني أن المكانات التي تشكل هذه الأسرة كثيرة العدد .

ب_ **الأسرة النووية:** و هي التي تتكون من الزوج و الزوجة و أطفالهما غير المتزوجين يعيشون تحت سقف واحد .¹⁹

¹⁷ السعيد فيطس ،بنية وتطور الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية ،جامعة عباس لغرور خنشلة ،المخبر:المجتمع و الأسرة كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ،جامعة باتنة 1 ،مجلة أبحاث ،المجلد 8 ،العدد 1 ، ص309 320 .

¹⁸ Frederic Maatouk ,dictionary of sociologie ,English _Arabic ,Edited and revised by Mohamed Debs bienul , 2001 , P 156.

¹⁹ نخبة من المتخصصين ،علم الاجتماع الأسري ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ،مصر ، 2009 ، ص 36 .

من خلال هذا التقسيم نستخلص أن هذا التقسيم هو تقسيم وظيفي بامتياز فهو يركز على المكانات و الأدوار بين أفراد الأسرة الواحدة والتي يجمعهم مكان واحد.

3-خصائص الأسرة

الأسرة نظام اجتماعي متميز في المدينة والريف على حد سواء، ويبدو أن هذا النظام الأسري بسيط ومعقد في آن واحد، لأنه يشتمل على العديد من الخصائص التي تختلف من مجتمع إلى آخر، أو من أسرة لأخرى في المجتمع نفسه. ولكن يمكن أن نلخص بعض الخصائص العامة للنظام الأسري في المجتمع الإنساني على النحو التالي :

1_الأسرة هي أول خلية في المجتمع، أي أنه باتحاد مجموعة من الأسر يتشكل مجتمع بشري، كما أنها أكثر الظواهر والنظم الاجتماعية العمومية وانتشاراً، ويمكن من تكوينها في الرباط المقدس الذي يجمع المرأة والرجل بطريقة أقرتها القوانين والتشريعات الدينية والوضعية. فمن خلال الرباط الرسمي يمكن للأسرة أن تتكون وأن تنمو باستمرار ولكن ليس إلى ما لا نهاية.⁽²⁰⁾ فهي بالضرورة تتوقف عند حجم معين حسب نوع الأسرة وحسب المجتمع ونقصد بذلك أن الأسر مختلفة فنجد أن الأسرة القديمة إن صح التعبير والتي تشير إلى الأسرة التقليدية التي تضم عدد أكبر من الأفراد ابتداءً من الجد إلى الأحفاد، خلافاً للأسرة الحديثة التي تضم عدد أقل من الأفراد فتتكون فقط من الأبوين وطفلين أو ثلاثة على الأغلب، وهذه المقارنة تقودنا إلى مقارنة أخرى للأسر بين المجتمعات حيث نجد أن المجتمعات المتقدمة تميل إلى حجم الأسرة الصغيرة أو الأسرة الزوجية، في حين نجد أن المجتمعات النامية خاصة منها المجتمعات العربية لا تزال تضم أسر بعدد أفراد كبير.

2-تعد الأسرة مصدر العادات والتقاليد والأعراف والقواعد وقواعد السلوك والآداب العامة وهي دعامة الدين وتساهم في نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل عن التنشئة الاجتماعية.⁽²¹⁾

²⁰ حسين رشوان، الأسرة و المجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، مصر ، 2003 ، ص 27 .

²¹ علي وهب، المجتمعات البشرية و الأنماط المعيشية السلوكية، ط1، دار الفكر اللبناني بيروت ، 1996 ، ص 120 .

3-تطبع الأسرة أفرادها بكل خصائصها وطبيعتها.⁽²²⁾ فإذا كانت الأسرة قائمة على أسس دينية وقيمية، نشأت حياة أفرادها بطابع ديني قوي ومتين وإذا تأسس على جملة الاعتبارات القانونية والوضعية، كانت كذلك وجهة حياة أفرادها.

4-الأسرة تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها ⁽²³⁾ كل النظم الاجتماعية قاطبة هي في عملية تأثير وتأثر، كذلك الأسرة، فمثلا إذا كانت قائمة على قاعد منحلة وفاسدة أثرت بطريقة أو بأخرى في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي تنتمي إليه، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع وإن فسدت فسد المجتمع بأكمله. ⁽²⁴⁾ .

4-وظائف الأسرة

تعتبر البنائية الوظيفية أحد الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع المعاصر، وقد استمدت أصولها من الاتجاه الوظيفي في علم النفس، ومن الوظيفة الأنثروبولوجية كما تبدو في أعمال "مالينوفسكي" و"راد كليف براون"، ومن التيارات القديمة والمحدثة في علم الاجتماع، وهي التيارات التي تبلورت بشكل واضح في ميدان الأنساق الاجتماعية عند "تالكوت بارسونز" .

وهناك نقطة جوهرية تطرح فيما يخص وظائف الأسرة وهي التغير الاجتماعي وما يصاحبه من تغير في وظائف الأسرة، حيث يؤكد الكثير من علماء الاجتماع وعلى رأسهم "أوجيرن" أن الأسرة أصابها التفكك نتيجة فقدانها الكثير من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل المدرسة، دور الترفيه، الجمعيات ²⁵

1_الوظيفة الاقتصادية: في القديم كانت الأرض هي مهد الرزق والسبيل لكسب المداخيل وتمثل المصدر الرئيسي للرزق، وهذا نظرا للطابع المعيشي ونسق العادات والتقاليد، والمتمثلة في توفير الحاجات المادية لأفرادها، فهي التي تطعمهم وتؤويهم وتكسيهم، كانت العائلة

²² حسين رشوان بنفس المرجع السابق ، ص 30 .

²³ علي وهب ، نفس المرجع السابق ، ص 122.

²⁴ السعيد فيطس ، بنية و تطور الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية ، نفس المرجع السابق

²⁵ سناء الخولي ، الأسرة و الحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 27 ، 28 ، 143 .

التقليدية تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي المتمثل في الاقتصاد المغلق أي الإنتاج لغاية الاستهلاك يعتمد على المجهودات الجماعية التي يبذلها كل عضو فيها حسب طاقاته وقدراته التي يستطيع أن يشارك بها و تقديمها في تعاون مشترك ضروري .²⁶

2_ الوظيفة الاجتماعية: يقصد بها العملية التي عن طريقها تقوم الأسرة بإكساب الفرد العديد من الخبرات الاجتماعية التي تخص مجتمعه عن غيره من المجتمعات، كتعليمه اللغة وتشريبه القيم والمعايير الأخلاقية والسلوكية الخاصة بمجتمعه، مع تعريفه بتراته الاجتماعي بالإضافة إلى إكساب الفرد القدرة على القيام بالأدوار الاجتماعية المختلفة التي يمكن أن يقوم بها مستقبلا في المجتمع .²⁷

5- خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية

تعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة موسعة تشتمل على عدة أسر زواجية تعيش في مسكن واحد، وقد يصل عدد أفرادها إلى ستين شخصا، حيث تلعب الدار الكبيرة دورا هاما في تحقيق التضامن والتلاحم، بحيث نجد الآباء يمنحون الأمن والحماية في وضع من التعاون الدائم، و كل أسرة زواجية وكل مجموعة جنس أو سن فيها تجد في هذه الدار مكانة خاصة بها، حسب ما تقتضيه القواعد والرموز التي تتفاعل من خلال الجماعة المنزلية.⁽²⁸⁾

6- خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة

أما فيما يخص الأسرة الجزائرية في البنية المعاصرة والتي أظهرت الأسرة الجزائرية في شكل مغاير عما كانت عليه في البنية التقليدية، وهي نتيجة للتغير والاستمرار في نفس الوقت لذلك فالأسرة الجزائرية في الوقت الحالي مرتبطة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمع ولا يمكن فصلها عنه " تتميز الأسرة الجزائرية المعاصرة بتقلص حجمها، من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة أصبحت اليوم تتسم بصغر حجمها " لذا أصبحت

²⁶ مصطفى المسلماني ، الزواج و الأسرة ، المطبعة العربية ، القاهرة ، 1977 ، ص 28

²⁷ جابر محمود رمضان ، مجالات تربية الطفل في الأسرة و المدرسة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005 ، ص 27 .

²⁸ جابر محمود رمضان ، مجالات تربية الطفل في الأسرة و المدرسة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005 ، ص 27 .

الأسرة الجزائرية تتميز بنطاق ضيق ذات التركيب البسيط "بعدد أن كانت الأسرة الجزائرية بطابعها العام أسرة ممتدة أصبحت اليوم تتسم بصغر حجمها المتكون من الزوج و الزوجة والأولاد " (29).

تعتبر الأسرة الجزائرية الحديثة أسرة صغيرة الحجم، ذات شكل نووي أو زواجي وتتكون من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين، بالإضافة إلى أنها أسرة بسيطة تدبر شؤونها بنفسها، وتبحث عن الاستقلالية والانفراد في المسكن، كما تميل إلى التقليل من عدد الأفراد من خلال تنظيم النسل، ويتمركز هذا النوع من الأسر في المناطق الحضرية، ويرجع ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

إن ظهور الأسرة الحديثة وانتشارها لم يكن نتيجة إنتاج معين، أو مستوى معيشي أو نشاط اقتصادي بل هو قالب نموذجي له ظروفه، واستعداد ثقافي خاص للأفراد في المجتمع وفي حالة تفاعلها معا، والذي يقاس ضمنا درجة الوعي السائد بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، لكنه الأمر الذي ينبغي تأكيده هو اختلاف المجتمع الجزائري عن بقية المجتمعات المذكورة يعود إلى أسباب عديدة.

ولقد أصبحت العلاقات القرابية تتسم بالضعف نظرا لكونها تستند إلى الجانب الرسمي والمصلحي، فالزيارات مثلا أصبحت في المناسبات، هذا بسبب ميل الأسرة الحديثة نحو الاستقلالية والفردية، حيث يؤكد "دوركايم" أن الأسرة الحديثة هي وحدة قرابية منعزلة نسبيا. (30)

وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة الجزائرية قد تأثرت بشكل كبير خلال فترة المأساة الوطنية التي استمرت من عام 1991 إلى عام 2000. خلال هذه الفترة، شهدت البلاد حرباً أهلية واضطرابات سياسية وأمنية، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على الحياة الأسرية، تزايدت حالات الخوف والهلع بين أفراد الأسرة الجزائرية، حيث كانوا يعيشون في ظروف غير

²⁹ مصطفى بوتقنوش، العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة ، نفس المرجع السابق ، ص 88 .

³⁰ سامية مصطفى الخشاب، النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة ، ط 2 ، دار المعارف ، مصر ، 1993، ص 19 .

مستقرة، وتعرضت الأسر للعنف والتهجير وفقدان أفرادها، مما أثر على العلاقات الداخلية بين أعضاء الأسرة وزاد من حدة التوتر والقلق³¹.

وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت العلاقات بين الأجيال المتعاقبة في الأسرة الجزائرية: فقد شهدت الأجيال الشابة تجارب صعبة ومؤلمة خلال تلك الفترة، مما أثر على قدرتهم على التواصل والتفاهم مع الأجيال الأكبر سنًا، وعلى الرغم من تلك التحديات، فإن الأسرة الجزائرية تظل قوية و متماسكة.

7- خصائص ومميزات الأسرة الجزائرية

تعتبر الأسرة الجزائرية من أهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تنشئة الأفراد وتحقيق التوازن الاجتماعي. وتتميز الأسرة الجزائرية بعدة خصائص وسمات تميزها عن غيرها من الأسر في العالم العربي.

أحد الخصائص البارزة للأسرة الجزائرية هو التمسك بالقيم والتقاليد العربية والإسلامية. فالأسرة الجزائرية تحرص على تعليم أفرادها القيم الأخلاقية والدينية، وتعزز الروابط العائلية والتضامن بين أفرادها. كما تحرص الأسرة الجزائرية على الحفاظ على العادات والتقاليد الجزائرية الأصيلة، مثل الاحتفال بالمناسبات الدينية والاجتماعية والاحتفاء بالضيوف، وتتأثر الأسرة الجزائرية بالظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها البلاد فمثلا في فترة الاستعمار الفرنسي تأثرت الأسرة بالتغيرات.

8- الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي

تأثرت الأسرة الجزائرية بتلك التغيرات وتبنت بعض العادات والتقاليد الغربية، مثل الزواج من دون تدخل الأسرة، وتأخير سن الزواج، وزيادة نسبة الطلاق وتأخر الإنجاب. كما تأثرت الأسرة بتغيرات الدور الاقتصادي للمرأة، حيث أصبحت المرأة تعمل وتساهم في دخل

³¹ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 89.

الأسرة، مما أدى إلى تغير في توزيع الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة. وعلى الصعيد الثقافي، تأثرت الأسرة بتغيرات في نمط الحياة والترفيه، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا جزءاً أساسياً من حياة الأفراد وتأثرت العلاقات الاجتماعية بذلك. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض القيم والتقاليد الثابتة في الأسرة الجزائرية، مثل احترام الأجداد والعناية بالأسرة والتمسك بالتقاليد الدينية والثقافية ..

يشير التغير الاجتماعي إلى تعديل في الأنماط القائمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية ومعايير السلوك، ويحدث التغيير الاجتماعي والثقافي لبعض الأشكال الأسرية باعتبار الأسرة نظاماً أولياً تتداخل مع النظم الأخرى، وهي تتعرض للتغير كما تتعرض له بقية النظم الأخرى، وقد تكون هذه العملية بطيئة أو سريعة كما هو الحال في المجتمعات الحديثة المعقدة، والتغير شيء محتوم لا بد منه في المجتمع، وتتعرض له كل الأنظمة الاجتماعية بما فيها الأسر.

واحترام خصوصية أفرادها. تشهد الأسرة الجزائرية التقليدية تحولات كبيرة في الأدوار والمسؤوليات، حيث كانت الأم تلعب دوراً رئيسياً في تربية الأطفال وإدارة المنزل، بينما كان الأب يعتبر الرب الوحيد للأسرة ومسؤولاً عن توفير المال والحماية

ومع تطور المجتمع وظهور التعليم والعمل خارج المنزل للنساء، بدأت الأمهات الجزائريات في العمل والمساهمة في توفير المال للأسرة، مما أدى إلى تغير في الأدوار الجنسية التقليدية. أصبح الأب يشارك في رعاية الأطفال والمشاركة في الأعمال المنزلية، وتحولت الأم إلى شريكة في اتخاذ القرارات الأسرية. كما أصبحت الأسرة الجزائرية تتأثر بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يزداد عدد الأسر التي تعيش في المدن وتعمل في القطاعات غير الزراعية. هذا يؤدي إلى تغير في نمط الحياة والقيم الاجتماعية، حيث يتم التركيز أكثر على التعليم.

المبحث الثاني: الأمن الأسري و الأسرة

المطلب الأول : مفهوم الأمن

لغة: إن مصدر أمن الأمان والأمانة بمعنى قد أمنت فأمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف 5، وهو بذلك اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة. وفي حديث نزول المسيح عيسى عليه السلام "وتقع الأمانة في الأرض أي الأمن، يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان 6

ويقول ابن فارس "أمن الهمزة والميم والنون اصلان متقاربان، احدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة ومعناها سكون القلب، والآخر التصديق" 1 والأمن، ضد الخوف، أمن، أماناً، بفتحهما، وأماناً وأمنة، محركتين 2 . والأمن عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف. 3

أما اصطلاحاً: لقد تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سوء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، ومن هنا فإن للأمن تعريفات عديدة في اصطلاح العلماء والمفكرين، وذلك لتنوع النظرة واختلاف التصور، وتباين المشارب، وإن اتفقت على بعض وظائفه وأهدافه.

وهناك عدة أنواع للأمن، نذكر بعضها على النحو الآتي:

-الأمن الأسري: هو اطمئنان الفرد والأسرة وتحررهم من الخوف واشباع حاجاتهم النفسية، والاجتماعية والروحية، والجسمية، والعقلية عن طريق تحقيق التماسك الأسري والضبط الاجتماعي داخل الأسرة، الذي يحقق لمجتمعهم تبعاً لذلك مزيداً من الأمن والاستقرار.

كما يعني الأمن الأسري سعي جميع أفراد الأسرة الى تحقيق استقرارها وتماسكها ومواجهة مشاكلها، وأداء وظائفها، والتفاعل الايجابي لتحقيق الشعور بالرضا والسعادة لأفرادها وتجنب الصراع بينهم³².

ويمكن القول أن أمن الأسرة هو أن تكون الأسرة وحدة متماسكة ولا يسهل اختراقها لجميع الأفراد. وهذه احدى أهم المسؤوليات التي تقع على الأسرة في ظل التحديات الحديثة التي تواجهها، خاصة وأنه أحد دعائم قيامها، فبدونه تتفكك وتتلاشى فهو جوهرها. وباعتبار ذلك أصبح الأمن مستهدفاً، وأضحت الأسرة في سباق مع المخاطر تحاول تجاوزها كي لا تعصف بها وتهدمها وذلك من خلال أدائها لمختلف أدوارها والتي من خلالها يتحقق الأمن بجوانبه³³.

-الأمن النفسي: وعرفه حامد عبد السلام زهران حيث قال "الأمن النفسي هو الطمأنينة النفسية أو الانفعالية لدى الفرد، وحالة يكون فيها اشباع الحاجات مضمون وغير معرض للخطر، ومحرك للفرد في تحقيق أمنه " .³⁴

كما عرفه التتجي على أنه حاجة من حاجات الفرد اشباعها يجعله يشعر بالارتياح والاطمئنان ومن خلال شعوره بالانتماء أو تقبل الآخرين له، والتحرر من الخوف والالام³⁵.

-الأمن الاجتماعي: لقد تعددت مفاهيم الامن الاجتماعي وابعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز اخطار جديدة و متغيرات تركت اثارها على جميع الانساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد او الجماعة،و تجاوزت الاطر التقليدية لمفهوم الامن المتعلقة بحماية الانسان من التهديدات المباشرة لحياته.

وقد عرفت موسوعة السياسة الأمن الاجتماعي بأنه تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية التي قد تؤدي بها الى الوقوع تحت السيطرة الأجنبية نتيجة لمختلف الضغوطات.

³² د.فهد بن علي الطيار،العلاقة التفاعلية في التنشئة الاجتماعية بين الاءاء والابناء و علاقتها بالأمن الاسري ،دراسة مسحية على الموقوفين في

دار الملاحظة الاجتماعية ،الرياض

³³ تداعيات امن الاسرة على المجتمع ،الدكتورة الخامسة ،جامعة بائنة

³⁴ الامن النفسي دعامة اساسية للأمن القومي العربي ،دراسات تربوية،حامد عبد السلام زهران،1989م،4،(19 296)

³⁵ بناء برنامج ارشادي جمعي للأمن و النفس و اثره في التفكير الابتكاري لدى طلبة الجامعة،تغريد خليل التتجي ،جامعة بغداد، 1997 م. ص 19

أي أنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودفع اي تهديد أو تعويق أو أضرار بتلك الأنشطة.

ويرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمقياس الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها، أن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية واستخدام القوة إن تطلب الأمر ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة.

المطلب الثاني : عوامل مؤكيدات الأمن الاسري

1 تربية النشا وتكوينه ليخلف في الأرض: تقع مسؤولية تربية الأبناء على الوالدين في المرتبة الأولى، وهذه التربية تبدأ منذ الصغر، والتربية شاملة تشمل دين الإنسان ودينه، يقول الله عزوجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " . يقول السعدي في تفسير هذه الآية: "أي ادع لهما بالرحمة احياء و أمواتا جزاء على تربيتهما أياك صغيرا، ويفهم من هذا أنه كلما ازدادت التربية ازداد الحق وكذلك من تولى تربية الإنسان في دينه ودينه تربية صالحة غير الأبوين فإن له على من رباه حق التربية".

ونفهم من ذلك أن تربية الأولاد وأن كانوا صغارا لا تعني توفير الطعام، والشراب، والكساء، والعلاج وغير ذلك من أمور الدنيا، بل تشمل كذلك ما يصلح دين الإنسان فيسعد في الدنيا والآخرة، وأهم ما يبدأ به المربي في تربية الصغير هو التربية العقيدية، فإذا صلحت العقيدة صلح ما سواها من أمور، ومن أساسيات العقيدة التي يجب على الأبوين تربية أولادهم عليها حب الله سبحانه وتعالى، وحب نبيه محمد صلى الله عليه و سلم، وامتنال تأمرهما واجتناب نهيهما عنه. وكذلك حب الآخرين وحفظ أموالهم، وأرواحهم وأعراضهم والأحاديث الواردة في هذه المعنى كثيرة، ففي حديث عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه و سلم: أتدرون أي يوم هذا؟ قالوا الله ورسوله أعلم، قال فإن هذا يوم حرام، أتدرون أي بلد هذا ؟ قالوا الله ورسوله أعلم، قال بلد حرام، أتدرون أي شهر

هذا؟ قالوا الله ورسوله أعلم، قال شهر حرام، قال فإن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم و أعراضكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا " .³⁶

وتجدر الإشارة إلى أن الأسر أصبحت تواجه تحدي كبير يتمثل في حفظ الأولاد من وسائل الغزو الفكري وحفظهم من رفاق السوء. ويرى الباحث أنه مهما كان التحدي كبير لا بد أن تقوم الأسرة بدورها وتحافظ على أولادها وتجاهد من أجل ذلك بعزم وإصرار، حتى لا تخسر أولادها فبدلاً من أن يكونوا مواطنين صالحين لأنفسهم ووطنهم، يكونوا معول هدم وتدمير لأنفسهم ووطنهم، ومن الأدوار الوقائية لحفظ أمن الأسرة والمجتمع تربية الأولاد على أهمية المحافظة على أوقاتهم وصرفها فيما يعود عليهم بالنفع في الدنيا والآخرة.³⁷

وكذلك شغل أوقاتهم و توجيهه و توجيه طاقاتهم عن طريق البرامج العلمية النافعة و الدورات التدريبية المفيدة، وممارسة الرياضة البدنية فكل هذه وسائل بديلة للأسرة بدلاً مما يمكن أن يتعرض له الأولاد من وسائل الغزو والانحراف³⁸

2 التنشئة الاجتماعية الصحيحة: تعتبر الأسرة مدرسة لأفرادها، فهي التي تقوم بدور التنشئة الاجتماعية الصحيحة كما أنها تعمل على نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل آخر وتعودهم على التقاليد المرعية في المجتمع، وخاصة ما يتعلق منها بالتربية الحسنة، والسلوك والآداب العامة والدين، ومن ثم فهي نواة المجتمع وأساس تكوينه، فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلاً وفساداً فإن هذا الفساد ينعكس ويتكرر صداه في المجتمع بأكمله، وأما إذا كان النظام سليماً وقوياً فإن هذا ينعكس في حياة المجتمع ويساعد على تدعيمه وتقويته، ومن ثم يتبين أن وظائف الأسرة تعدت من ناحية الأشباع الجنسي الانجابي إلى وظيفة التنشئة الاجتماعية وإعداد المواطن.³⁹

³⁶ نور الدين الخادمي، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل. المجلة العربية للدراسات الأمنية التدريب، المجلد 21، العدد 42، 2007، ص16
³⁷ محمد بن يوسف احمد عفيفي، دور الأسرة في أمن المجتمع، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع و الأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض 1425، ص 11.

³⁸ محمد بن يوسف احمد عفيفي، 1425، ص 11 (نفس المرجع السابق)

³⁹ عبد العزيز السيد الشخص، دراسة لمتطلبات إدماج المعوقين في التعليم العام في المجتمع العربي، وزارة التربية و التعليم، المؤتمر القومي الأول للتربية الخاصة، نحو تربية خاصة أفضل، بحوث و دراسات في التربية الخاصة، المجموعة الأولى، الإستراتيجيات و النظم، القاهرة، 1995، ص 19

وجاء توجيه المصطفى عليه الصلاة والسلام بتحسين الولد عند خروجه إلى الدنيا بقول : لا اله إلا الله، مع العناية بنظافته وصحته واختيار أحسن الأسماء والاذان في أذنه اليمنى والإقامة في اليسرى، مع فدائه بعقيقه تذبح يوم سابع وتتولى العناية بالولد ابناً كان أو بنتاً في جميع أحواله حتى إذا صار صبياً تضاعف الاهتمام به وتعليمه وتعيده على التمسك بالقيم والأخلاق الفاضلة.

وقد تنزل القرآن الكريم بتتويج الآباء والأمهات للاعتناء بأبنائهم وبناتهم، وبناء أخلاقهم على ما يصلح به دينهم، وتستقيم به أحوالهم، قال تعالى : "يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة، قال الخليفة الراشد علي رضي الله عنه "قوا أنفسكم وأهليكم" أي علموهم وأدبوهم، وقال ابن عباس: قوا أنفسكم وامروا أهليكم بالذكر والدعاء حتى يقيمهم الله بكم، هذا أمر ينبغي أن يدركه الدعاة إلى الإسلام وأن أول الجهد ينبغي أن يوجه إلى البيت إلى الزوجة إلى الأم ثم إلى الأولاد وإلى الأهل عامة، ويجب الاهتمام البالغ بتكوين المسلمة لتنشئ البيت المسلم وينبغي لمن يريد بناء بيت مسلم أن يبحث له أولاً عن الزوجة المسلمة، قال ابن الجوزي رحمه الله: فوقاية النفس تكون بامتنال الأوامر واجتناب النواهي ووقاية الأهل بان يأمرُوا بالطاعة وينهوا عن المعصية.⁴⁰

-صلة الأرحام وحفظ حقوق المسنين في الكرامة والتوقير والرعاية الأسرية: الأرحام وهم أقارب الإنسان من جهة أبيه أو أمه، كأعمامه وعماته وأخواله وخالاته وأبنائهم جميعاً وقد أوجب الله تعالى برهم وحبهم والتعاطف معهم، ودعا إلى صلتهم بالكلمة الطيبة والهدايا، وامدادهم بأنواع الخير والمعروف، ومواساتهم في كرباتهم، كما حرم إيذاءهم ونهى عن مجافاتهم ولو كانوا غير مسلمين، قال الله تعالى : "فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم واعمى أبصارهم .(سورة محمد 22 _ 23)

⁴⁰ محمد بن احمد الصالح دور الأسرة في الإسلام صمام الأمان ، ورقة عمل مقدمة لندوة الأسرة و التغيرات المعاصرة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1429 هـ ، ص 164

والأسرة هي النواة الأساسية للمجتمع، ومن حق الكبير والمسن أن يستمتع بالحياة العائلية في أسرته بين أولاده، وقد أوصى الله بالوالدين خيراً وأمر ببرهما، وجعل الإحسان اليهما قرين عبادته، قال الله تعالى: "و قضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا..." (سورة الإسراء)

كما جعل شكره قريناً لشكر الوالدين، قال عز وجل: "ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن و فصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير" (سورة لقمان 14)، وفي ذلك دلالة على أن حقهما من أعظم الحقوق على الولد و أكبرها وأشدّها، فإذا لم يتوافر للمسن مصدر دخل يكفيه، فإن الإسلام يوجب على أبنائه القادرين نفقة واجبة لتأمين حاجاته الأساسية من الطعام والشراب والعلاج والدواء والايواء والسكن واللباس الساتر الملائم، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن لي مالا وولداً، وأن والدي يحتاج إلى مالي: قال صلى الله عليه وسلم "أنت ومالك لوالدك أن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم"⁴¹

4_ حل الخلافات والمشكلات التي تعترض الأسرة والتي هي أحسن: إن مما يزعزع كيان الأسرة وتماسكها ويضر بسلامة بنائها هو ظهور الصراعات المختلفة بين الزوج والزوجة من جهة، والنزاعات بين الأولاد من جهة أخرى، فمن الأساليب الحكيمة التي يجب أن يتمتع بها الأبوان في الأسرة هو عدم إفشاء أسرارهما الزوجية بين الأولاد، ومحاولة الابتعاد بمشكلاتهم عن سمعهم وبصرهم، وحلها بين بعضهما، والتناصح في شأنها سرا دون أن يعلم بها الأهل والأقربون، فإن تعذر حلها فلا بأس أن يتدخل أحد من الأقارب ممن يتصف بالحكمة والتجربة والصدق والأمانة للإطلاع على أسباب الخلاف، ثم مساعدتهما على حلها ومنصحتهما باللين والمعروف، ليراجع كل من الزوجين نفسه إن كان مخطئاً فيؤوب إلى الرشد والرجوع إلى الحق فإن في ذلك الخير العظيم ودوام الاستقرار والسعادة بينهما.⁴²

⁴¹ ابن ماجه .سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ج22، ص 769، بيروت، دار الكتب العلمية.

⁴² محمد طاهر الجوابي، المجتمع والأسرة في الإسلام ، 1418 هـ، ص 22، الرياض، دار الكتابة للطباعة و النشر.

وإضافة إلى ما ورد في القرآن الكريم من هدي إلهي في معالجة عصيان الزوجة ونشوزها وترفعها وعدم طاعته، في قوله تعالى: "واللاتي تخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا " (سورة النساء 34)

وعن أهمية الحوار في تربية الأولاد يقول خلف الله "للحوار قيمة حضارية وإنسانية، وعلينا أن نعمل ونأخذ به في حياتنا وممارساتنا التربوية والأسرية، ويجب أن تؤمن به كل أمة، ولابد أن يوصل الحوار إلى كشف الحقيقة وخاصة إذا كانت غائبة، فهو الوسيلة المهمة في بناء شخصية الطفل كفرد و كشخصية اجتماعية، فهو يبت فيهم روح الألفة والمحبة، ويعودهم على النظام و التعاون..." فبهذه الشروط يستقيم أمر الأسرة ويصلح حلها، وتكون مؤهلة أن تخرج بإذن الله للمجتمع أعضاء صالحين يسهمون في تربيته وتطويره، ويحافظون على أمنه واستقراره.⁴³

5_الضبط الاجتماعي: الضبط الاجتماعي كما يعرفه بعض علماء الاجتماع هو "تلك العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم، "والأسرة أهم مؤسسات الضبط غير الرسمي، حيث تمارس مع الأبناء أساليب الثواب إذا أحسنوا، والعقاب إذا أساءوا، وذلك وفق معايير مسبقة ووفق ثقافة المجتمع التي نقلت إليه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة، والضبط الأسري مهم جدا في الوقاية من الجريمة، فكلما نجحت الأسرة في غرس القيم الإسلامية في أبنائها، وحذرتهم من ارتكاب ما ينهى عنه الإسلام، كان الأبناء أبعد ما يكون عن الجريمة، وشرفها و الذي تحدثنا عنه سابق، فالأسرة تمارس الضغوط على أفرادها حتى ينجحوا في حياتهم و يتمسكوا بالقيم المرغوبة اجتماعيا للمحافظة على مكانة الأسرة وزيادتها

⁴³ محمد حسن باجودة , الأسرة المسلمة في ضوء القرآن , 1415 هـ . ص 36 , رابطة العالم الاسلامي

رفعة وسموا، وتوجيه الأبناء في هذا الاتجاه يعتبر من أهم وسائل الوقاية من الجريمة ومن أهم طرق مواجهتها ومكافحتها.⁴⁴

المطلب الثالث: القيم الاخلاقية الشرعية ودورها في تجسيد ودعم الأمن الأسري
الأخلاق لغة: جمع خلق بضم اللام وسكونها، ويراد بها معان عدة منها: الدين والطبع والسجية والمروءة، وحقيقة الخلق أنه وصف لصورة الإنسان الباطنة. وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها.⁴⁵

والاخلاق ليست مجرد أوصاف يتحلى بها الإنسان وإنما هي علم قائم بذاته يبحث عن معنى الخير والشر ويبين ما ينبغي أن تكون عليه معاملة الناس مع بعضهم بعضاً، وهي الدعامة الأولى في بناء المجتمع السليم، لذلك أولتها الشريعة الإسلامية اهتماماً كبيراً.⁴⁶

وأن الأهمية التي تحتلها مبادئ الأخلاق في الشريعة الإسلامية بعدها الركيزة الأساسية التي تستند عليها حماية المصالح الضرورية، وحيث أن حماية المصالح الضرورية هي بحد ذاتها أغراض التجريم، فإن مبادئ الأخلاق ماهي إلا الركيزة التي تنطلق منها وتتأسس عليها المصالح الجديرة في الشريعة الإسلامية وكذلك في القانون الوضعي، فإن ما لا نجده في الأخير هو أن الشريعة تعتمد في حمايتها للضرورات الخمسة المذكورة آنفاً على وسيلة أخرى غير الجزاء الجنائي وهي تربية الأخلاق والقيم السياسية وتهيئة الضمير الأنساني لكي يكون حكماً ورقباً ملازماً للإنسان في سلوكه وتعاملاته.

وتأسيساً على ما تقدم فإن ما امتازت به الشريعة الإسلامية وعجز عنه القانون الوضعي هو أن أدوات أو وسائل التأثيم في الشريعة يسيران بخطان متوازيان وهما الجزاء الدنيوي وتأنيب الضمير والوعيد بالحساب الآخروي، أي أن القهر المعتمد في الشريعة هو

⁴⁴ عبد الرزاق بن محمود الزهراني بتتبع بحوث ندوة الاسرة السعودية و التغيرات المعاصرة ' 2008، الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ص 7 .

⁴⁵ عماد محمد رضا علي التميمي و ايمان محمد رضا علي التميمي، الامن الاجتماعي، ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الذي تقيمه، بعنوان الامن الاجتماعي في التصور الاسلامي، 2012، كلية الشريعة في جامعة ال البيت، عمان .

⁴⁶ احمد صالح، التدابير الوقائية للحماية من الجريمة في الشريعة الاسلامية، 2005، ص 166، دار النهضة العربية، القاهرة .

القهر المادي المتمثل بالجزاء والقهر المعنوي المتمثل في الخوف من الله تعالى يوم اللقاء والحساب.

وإن حكمة الأمر المتقدم في الشريعة الإسلامية تنطلق من أن أثر القيم الأخلاقية الوضعية في حياة الناس فانه بمجرد اكتسابها لا يحتم العمل بمقتضاها، ذلك أن صلابه وقوة الضمير الأخلاقي لدى الشخص تساهم في تأكيد القيم و إنكارها، فضلا عن أن انفصاله النفسي يساهم كذلك في تحقيق هذه القيم⁴⁷.

وباعتقادنا أن تربية المبادئ الأخلاقية السامية وتضمينها في نصوص وتطبيقات الشريعة الإسلامية ما هو إلا ركيزة أساسية من الركائز الاجتماعية الحفاظ عليها يؤمن الحفاظ على المصالح الخمسة وإذا كانت الأخيرة ضرورات أساسية فلا بد من أن وسيلة الحفاظ عليها ضرورة أيضا ولا أدل على ما نقول هو أن الضرورات الخمسة أو المصالح الأساسية الخمسة في الشريعة الإسلامية ماهي إلا وعاء وحماية للمبادئ الأخلاقية وذلك بالاستناد إلى الآتي:

1-الحفاظ على النفس ويقصد به الجسد والنفس، وجاء اللفظ بالنفس على اعتبار أن الجسد وعاء للنفس وغالبا ما يخاطب الخالق عزو جل المضمون البشري بالنفس كقوله تعالى : "ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها" (سورة الشمس 6 و7).

2-أما الدين فنحن ندرك أن الديان و تحديد الشريعة الإسلامية ماهي إلا مبادئ للمعاملات بين بنو البشر المخاطبين بها وعبادات باتجاه خالقهم، وهذا مالا يمكن أن يكون إلا اذا اعتمدت المبادئ الأخلاقية.

3-أما العقل ونعني به وعاء الإدراك والتمييز، فلا بد من الحفاظ عليه من الدنس وما شابه ذلك، وهذا الأمر يقي المجتمع من تبعات الجرائم المقترفة من السكارى ومدمني الكحول والمخدرات وهذا ما هو إلا أمر أخلاقي.

⁴⁷ احمد فتحي بهنسي ,اصول السياسة الجنائية, 1972, ص 118 ,دار النهضة العربية , القاهرة .

4-إن النسل وهي الضرورة التي لا تفتقر عن الخلق الرفيع من خلال الابتعاد عن مقارنة ما يدنس النسل واختلاط الماء غير المشروع وذلك بإتباع الطرق المشروعة لذلك الزواج وهذا الأمر في أوله أمر أخلاقي وخره أمر أساس لحفظ المجتمعات والأصول والحقوق.

5-أما المال وهو الأمر الغريزي الآخر الذي يجاهد الإنسان طيلة حياته للحصول عليه لحماية نفسه وعياله من كبد العيش وهدر الكرامة، ولابد لذلك أن تكون طرائق الحصول عليه وحيازته مشروعة لا بالسرقة وخيانة الأمانة والاختلاس للمال العام والرشوة... الخ. وهذا أيضا ماهو إلا أمر أخلاقي.⁴⁸

المطلب الرابع : مهددات الأمن الأسري

مفهوم مهددات الأمن: لم تعد أغلب القضايا والمسائل المتعلقة بموضوع الأسرة وما تثيره من اهتمام شأنا داخلي حكرا على التشريعات الوطنية فقط، بل أصبح محل اهتمام كبير من منظور قواعد القانون الدولي، حيث أصبحت محل عناية ومتابعة مستمرة من طرف المؤتمرات الدولية والمواثيق الإقليمية والدولية، خاصة تلك التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة والتي تدفع إلى عولمة الأحكام المتعلقة بالأسرة وجعلها على نسق واحد، وتخضع لأحكام واحدة، وفي هذا الشأن أبرمت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، كإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948، واتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل العقود، التي عرضتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوقيع والتصديق بمقتضى قرارها رقم 1763 المؤرخ في 07 نوفمبر 1965، وبدأ نفاذها في ديسمبر 1964 وتوصية بشأن الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل العقود، بمقتضى القرار رقم 2018 د 20 المؤرخ في نوفمبر 1965، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المنعقدة

⁴⁸ عبد الرزاق بن حمود الزهراني، نفس المرجع السابق ، ص 10.

سنة 1979، واتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989)⁴⁹، ومن الثابت لدى الدارسين والباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن الأسرة المعاصرة قد فقدت كثيرا من وظائفها وآثارها وفي كل يوم تتطور وظائفها إما بالزيادة أو النقصان حسب درجة تطور المجتمع وهي لم تفقد وظائفها وآثارها مرة واحدة بل كان ذلك على مراحل متعددة وبشكل تدريجي كما أن هذا فقدان لم يحدث بدرجة واحدة في جميع الأمم والشعوب بل اختلفت أشكاله وأدواره باختلاف الأمم والشعوب في ثقافتها وعقائدها. فالأسرة هي المؤسسة الشرعية والقانونية الوحيدة لإمداد المجتمع بأعضاء جدد، وبالتالي استمرار المجتمع سواء على المستوى الديمغرافي أو على مستوى الاستمرار الثقافي (اللغوي والنظامي والتنظيمي والقيمي والسلوكي)، وهذا ما تحاول بعض الاتفاقات الدولية فعله مثل اتفاقية السيداو، وتوصيات بعض المؤتمرات الدولية مثل بيكين 1995 بيكين +5 و بيكين +10 والكثير من مؤتمرات المرأة في الأمم المتحدة أن تشوّه وتغيّره⁵⁰. ولا شك أن تطبيق هذه الاتفاقات والمؤتمرات الدولية يمثل خطورة عظمى على أمن الإنسان واستقراره وصحته النفسية، وعلى أمن المجتمعات والدول وحتى على الاستقرار العالمي. و كل هذا يعني أن مؤسسة الأسرة، وهي مؤسسة أثبتت كل الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية أنه لم يخلوا منها مجتمع، هذه المؤسسة تحقق أهدافا جوهرية وحيوية تتصل بالأمن الديني والقيمي، والأمن الاجتماعي والثقافي والنفسي والسياسي والاقتصادي، فضلا عن الأمن الديمغرافي والبيولوجي، ولهذا اهتم بها القرآن والسنة، كما فصل في الكثير من أسسها وثوابتها ومعاييرها⁵¹.

والإسلام يدعو إلى الفضيلة والتسامح ويهدي إلى تماسك ووحدة المجتمع بدءا من تماسك وحدة الأسرة التي هي أساس المجتمع، كما أنه يهدي إلى اتباع السبل الكفيلة بالحفاظ على كيان الأسرة صلبا في المواجهة التيارات المهددة لوحدة، وقد اهتم الإسلام كثيرا بالأسرة

⁴⁹ نهى القاطرجي، العنف الاسري بين الاعلانات الدولية و الشريعة الاسلامي، بحث مقدم الى الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الاسلامي الدولي

، امارة الشارقة ، 30_ 04_ 2009 ، ص 78

⁵⁰ عائض بن سعد الشهراني، الخدمة الاجتماعية و ظاهرة العنف الاسري، بحث مقدم لمؤتمر الاسرة والتغيرات المعاصرة و الذي تنظمه الجمعية

السعودية لعلم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية ، 2008، ص 125

⁵¹ محمد بن يوسف احمد عفيفي، دور الاسرة في امن المجتمع، ورقة مقدمة لندوة المجتمع و الامن المنعقدة بكلية الملك فهد الامنية بالرياض ، 1425

، ص 09

وأفرادها من أجل إبراز جيل متفهم لأدواره بالحياة تجاه نفسه أولاً و تجاه غيره ثانياً. وقد أمر الرسول محمد صلى الله عليه و سلم بالاهتمام بالرعية على الوجه الأكمل في إشارة واضحة لعظم المسؤولية الفردية وأهمية دور الفرد المسلم تجاه من يقعون تحت دائرة رعايته، فهو مسؤول عنهم في الدنيا والآخرة.

المطلب الخامس : عوامل مهددات الأمن الأسري

هناك عدة عوامل يمكن اعتبارها بمثابة مهددات للأمن الأسري، هذا بيانها:

-العنف الأسري: إن ظاهرة العنف الأسري هي ظاهرة اجتماعية يمكن القول أنها استفحلت كنتيجة حتمية لطبيعة الحياة العصرية وما صاحبها من تحول وتغيرات عديدة في كافة المجالات، مما اظهر العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي لم تكن موجودة من قبل في المجتمعات التقليدية التي تتسم بالبساطة، وفي خضم التغيير الذي اجتاحت المجتمعات من بدائية تقليدية إلى أخرى حضارية تحمل العديد من مظاهر التطور التقني الذي يمكن أن يتسبب في إحداث إفرازات اجتماعية جديدة نتيجة للتغير الاجتماعي الذي يحدث بتلك المجتمعات، لحقت الأسر أيضاً بعض التغييرات الاجتماعية والثقافية التي لم تكن موجودة من قبل مما أفقد الأسرة بعضاً من وظائفها وتضامنها وتكاتفها داخلياً بين أفرادها، ويمكن أن تكون ظاهرة العنف الأسري من بين تلك الظواهر الاجتماعية السلبية التي اجتاحت المجتمعات العربية والإسلامية، بسبب انتقاله من نمط تقليدي بسيط إلى آخر حضاري متطور⁵².

ومن هنا فقد أخذت ظاهرة العنف الأسري تحتل حيزاً كبيراً من اهتمام المختصين بالمجال التربوي والاجتماعي والأسري بسبب تناميها وزيادة نسبة تواجدها وعلى الرغم من أن الظاهرة لم تأخذ إلى الآن حظها من الدراسات العلمية المستيقظة والبحوث فهي لا تزال تشكل مشكلة اجتماعية ذات أبعاد ونتائج سلبية التأثير، كما لا تضم العديد من الدوافع التي تنتشر من خلالها وتزخر بكثير من الآثار السلبية التي تترتب على وقوعها، لقد أخذ العنف الأسري يتنامى بمجتمعاتنا، الأمر الذي سيترك تأثيراً على المجتمع يهدد ترابطه وتماسكه

⁵² اسعد السحمراني، الأسرة و التحديات الفكرية، الأسرة العربية في وجه التحديات و المتغيرات المعاصرة، مؤتمر الأسرة الأول، 2003، ص 38

الأسري، إن العنف الأسري ينتشر بنسبة كبيرة وسط جميع الأسر في كافة المجتمعات سواء العالم الأول والثالث وفي جميع الطبقات غنيها وفقيرها، ووسط المتعلمين والأميين .⁵³

ولقد زخرت كثير من الآيات القرآنية بمبادئ الرحمة وحب المسلم لأخيه المسلم ومشاركته أمور وشؤون حياته، وذلك على أرضية من التفاهم المتبادل والكلمة الطيبة التي وصفها المولى عز وجل بالشجرة الطيبة في قوله تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين" (سورة الأحقاف 15)

ومن هنا يكون حتميا أن تتألف الأسر وأن ترسم حياتها وتبني تعاملاتها بين أفرادها على أساس المبادئ الإسلامية التي تقر بمستويات أخلاقية يتطلب من الفرد التحلي بها في عملية التربية الأسرية، و لا غنى للأبي رب أسرة أو ربة منزل من انتهاج المبدأ الإسلامي المتكامل في تربية الأبناء من أجل إنتاج أسرة نموذجية تبعد عن العلل الاجتماعية والعادات الدخيلة على المجتمعات الإسلامية وتتأى عن أي صنوف من العنف أو النوازع والشرور بين أبنائها بل وتكون على الدوام متفهمة لتعاليم دينها بمسؤولياتها وواجباتها .⁵⁴

2- تغيير الأدوار اجتماعيا واقتصاديا: في كثير من الحالات يعد عمل المرأة من المشكلات الأساسية التي تهدد استقرار الأسرة المسلمة، ذلك إقصاء لها عن أدوارها الأساسية وهي الأمومة والزوجية، فهي مسؤولة عن بناء الأسرة المسلمة وتنشئة الأجيال الصالحة، وبعملها خارج بيتها تفسد علاقتها بأبنائها، فهي تغيب عن البيت فترة طويلة يوميا، وعندما تعود إلى البيت تكون مجهدة متعبة وبحاجة إلى الراحة، وبذا يفقد الأبناء الدفء والمودة والحنان والعطف، كما يفقدون التربية والتوجيه (...). وكما هو معلوم فإن السنوات الخمس الأولى من العمر تكون حاسمة في تطور الشخصية المستقبلية للطفل من كافة النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والروحية، الأمر الذي يتعين على الأم أن تقضي مع ابنها وقتا كافيا لإنماء

⁵³ بثينة حسنين عمارة، العولمة و تحديات العصر و انعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة: دار الامين، 2000، ص 67

⁵⁴ حيدر البصري، العنف الأسري الدوافع و الحدود، مكتبة آل النبي عليه السلام، دمشق، 2000، ص 85.

كافة مظاهر شخصيته، تحدثه وتستمتع إليه وتقربه منها، لا تبعد عنه، تلعب معه وتنمي فيه القيم الاجتماعية والروحية.

ولم يعد الأب يلعب ذلك الدور المحوري والأساسي داخل الأسرة مثلما كان من قبل، وتراجع دوره بشكل ملحوظ ليتلاشى بالتدريج، وقد كان لخروج المرأة إلى ميدان العمل بمثابة العوامل التي أسهمت في التحول الأسري فضلاً عما ترتب عليهما من إشكالات منها الطلاق أو تأخير سن الزواج، لقد تغير سن الزواج للفتى في المجتمع العربي من معدل 17 سنة عام 1950 إلى معدل 25 سنة عام 2000 وللقاتة من معدل 16 سنة عام 1950 وإلى 24 سنة عام 2000 وعموما سيسهم وعي المرأة بذاتها ودور أنوثتها في مطالبتها بحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الذي سيضيف تحدياً كبيراً أمام العائلة التقليدية.⁵⁵

وقد ذكر جاري بيكر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد أن المرأة الجالسة في بيتها لرعاية الأولاد وحسن تنشئتهم تساهم في تنمية الاقتصاد القومي بنسبة 2495 % إلى 50% وهذا ما يجهله الكثيرون الذين يحسبون أن المرأة التي تقوم بمهمة الأم في بيتها عاطلة، وقد تمثل في نظرهم عبئاً على الإنتاج القومي.

ومن أهم أسباب النزاعات الأسرية في ظل المتغيرات العالمية أيضاً:

-عدم فهم كل من الزوجين لنفسية وطباع الآخر

-تظهر الأزمات في الأسر بسبب عمل المرأة، وكيفية صرف ميزانية الأسرة

-ومن أهم أسباب الأزمات والمشكلات في الأسرة الحديثة مدى اهتمام الأسرة بالأبناء.⁵⁶

-من أسباب الأزمات الأسرية أيضاً، الزواج الذي ينشأ عن الطمع والكسب المادي أو المعنوي

-قد ترجع الأزمات الأسرية إلى إفرازات الحضارة الحديثة على أسرنا الإسلامية

⁵⁵ خلدون حسن النقيب، واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي، المستقبل العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 24، 2001، ص 113_115 .

⁵⁶ احسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، 2005، ص 267

-الانحراف وهو الابتعاد عن المسار المحدود وانتهاك القواعد والمعايير ومجانبة الفطرة السليمة⁵⁷

-الغلو ويعني التجاوز المجانب لحد الاعتدال

-الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام وتشكل بيئات الفقر مناخا مناسباً للانحراف الاجتماعي الذي يهدد قيم المجتمع وبيث الخوف والقلق، وبخاصة لدى الأطفال الذين يحرمون من مقومات الحياة من المأوى والرعاية والتعليم حيث تظهر حالات التشرد والعنوان مما يشكل اخلافاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعا إلى العنف والتدمير.⁵⁸

3_تدني مستوى التربية و التعليم: يحتاج التعلم كمنظومة علمية وفكرية ومعرفية على التغذية والتقويم بصفة مستمرة، فإن بقيت المناهج الدراسية والتربوية كما هي دون تعديل أو إثراء فإنها تتخلف وتصبح غير ملبية لاحتياجات العمل والتقدم والمستقبل، وهذا هو حالنا التعليمي وبخاصة الجامعي في عموم الوطن العربي، إن تدهور التعليم في مستوياته كافة أدى إلى ظهور وظيفة شاذة هي وظيفة أعضاء الدروس الخصوصية، وترتب على ذلك ما يلي:

-تقاعس المعلم في أداء رسالته التعليمية والتربوية، وذلك لأنه يرغب أن يحشد جهوده البدنية والنفسية والعقلية لتنفيذ الدروس الخصوصية للراغبين بها وما أكثرهم

-تكاثر الطلبة عن المذاكرة والاستيعاب اعتمادا على معلم خصوصي يزودهم بالجوهري من المواد التخصصية التي يعانون ضعفا فيها

-إنهاك ميزانية الأسرة وذلك لتلبية مصروفات الدروس الخصوصية فأصبح الزوج أو الزوجة أميل إلى أخذ أعمال إضافية مرهقة لكي يحصل كل منهما على مورد مالي إضافي يغطي تكاليف هذه الدروس.

⁵⁷ العنود بنت تامر بن محمد آل ثاني ، التفكك الأسري الأسباب و الحلول المقترحة ،الرياض،2007،ص 13

⁵⁸ عباس أبو شامة و محمد الأمين البشري، العنف الأسري في ظل العولمة، الطبعة الأولى ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 2005

وقد اهتزت العلاقة بين المعلم وطلّبه وذلك لأنّه لم ينفعهم النفع المطلوب، وإنما من ينفعهم من يقدم لهم الدروس الخصوصية التي سينجحون بموجبها، فلم يعد المعلم ذلك الكائن الذي كاد أن يصبح رسولا كما قال الشاعر أحمد شوقي، وإنما أصبح كائنا ضعيف الاحترام والسلطة والتأثير المعنوي والأخلاقي، فإذا ضعفت هيبة المعلم وتآكلت سلطته، وانطفأ نور علمه، لم يعد إلا أمام كائن فقد تأثيره الروحي وبريقه العلمي والاجتماعي، وحصلت بعض حالات الاعتداء عليه وانخفض مستوى احترام الطلبة له، و من جهة أخرى وإزاء ضعف دور المعلم في التعليم والتوجيه اندفع بعض الطلبة نحو شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) لنهلوا منها ما لم يقدمه المعلم لهم من معلومات اضافية وحقائق جديدة.⁵⁹

4_المخدرات وأضرارها الأسرية والاجتماعية: إن المخدرات من أخطر الظواهر الصحية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع في هذا الزمن فلقد أبتلي العالم بوباء الإدمان على المخدرات هذا الداء الخبيث وذلك لما يشكّله من تهديد للأمن الأسري والمجتمعي وزعزعة للاستقرار وإزهاق للأرواح.

والعالم اليوم اقترب بعضه من بعض وأصبح الانتقال من بلد إلى آخر سهلا جدا، وبذلك انتقلت مع هذا التقارب بعض العادات والتصرفات وانتقلت معها ظاهرة المخدرات، الجزائر بوقعها الجغرافي وامتداد مساحتها جزء لا يتجزأ من هذا العالم تتأثر به وتتفاعل معه، فهي لم تسلم من انتشار هذه الظاهرة الخبيثة في المجتمع، فكان لابد أن يؤدي المجتمع دوره في الوقاية والمكافحة من خطورة الإدمان وأن توضح خطورته للنشء وللأسرة وأن تكثف حملات التوعية الصحية والفكرية والأمنية بين مختلف شرائح المجتمع واستغلال جميع الإمكانيات المتاحة وتسخيرها لمحاربة هذا الداء، سواء كان ذلك من خلال قنوات الإعلام المسموعة أو المرئية أو المقروءة أو من خلال فرض العقوبات أو من القوانين واتخاذ الإجراءات الصارمة للتصدي لهذا الخطر والحد منه.

⁵⁹ أحمد عبد اللطيف رشاد , نفس المرجع السابق

ولابد كذلك أن يعمل المجتمع يدا بيد بكل مؤسساته وأجهزته وشرائحه لتضافر الجهود، والتنسيق مع الدول الأخرى من حيث التعاون الأمني والاستفادة من تجارب الغير مكافحة للمخدرات.⁶⁰

5-الطلاق والتفكك الأسري: إن الأسرة تعني الرابطة الإنسانية الاجتماعية بين أفرادها، لذا فلا عجب أن يعني الإسلام بدوام الزواج ونجاحه، فيحدد الإجراءات لاستمرار ديمومته، فقد اشترط نية دوام الزواج، لذا كان أي زواج بنية مؤقتة باطل لا يجوز. ويعد الطلاق أبغض الحلال إلى الله، وقد أباحه الإسلام إذا لم يعد بالإمكان استمرار الحياة الزوجية، وجعل له ضوابط ومراحل و فرصا للعودة في ضوء حرصه على استمرار العلاقة الزوجية قائمة، ويعد الطلاق نوعا من أنواع الغربة والاضطرابات النفسية التي تؤدي إلى صراع بين أسرتي الزوج والزوجة ويذهب ضحيتها الأبناء.⁶¹

ولا شك أن الطلاق يعد من العوامل الرئيسية لانحراف الأبناء وتشردهم وضياعهم وتشتت أفراد الأسرة، فعندما يفتح الطفل عينيه على الحياة ولا يجد أما تحنو عليه ولا أبا يراعاه، فإنه سيؤول إلى الضياع والتشرد، ولن يكون حال الأبناء بأفضل من ذلك إذا ما تزوجت المطلقة من رجل آخر لن يقبل رعاية أبناء الزوج الأول، هذا فضلا عن تولد مشاعر القلق والخوف لدى الأمهات على مستقبلهن ومستقبل أبنائهن. ولما كان التماسك الأسري والاستقرار الزواجي يقتضي وجود أسرة متكاملة متحابّة متعاطفة، فإن انفصال الزوجين بالطلاق أو حتى غياب أحدهما لفترة طويلة سيؤدي إلى الحرمان العاطفي للأبناء والفشل في تكوين القيم الاجتماعية لديهم، وشعورهم بالقلق وعدم الثقة بالذات و بالآخرين.⁶²

ويشير الكندري إلى أن الطلاق يؤدي إلى أشكال من التفكك الأسري تظهر على هيئة مشاعر عميقة بالتهديد والخوف والمعاناة من الاضطرابات التي ترافق الطلاق والصراع

⁶⁰ أحمد محمود الشافعي، الطلاق و حقوق الأولاد و نفقة الأقارب في الشريعة الإسلامية، دار الهدى للطبوعات، الإسكندرية، 1997، ص 48

⁶¹ أحمد محمود الشافعي، الطلاق و حقوق الأولاد و نفقة الأقارب في الشريعة الإسلامية، دار الهدى للطبوعات، الإسكندرية، 1997، ص 48

⁶² العايش زينب، العنف الأسري أسبابه و علاجه،المجلة الجامعية بجامعة الملك عبد العزيز، 2006، العدد 11، ص 73_ 74

العاطفي لدى الأبناء بين حب الوالدين وعدم قدرتهم على التحيز لطرف منهما دون الآخر، ووقوع الأبناء فريسة للانتقام والإيذاء المتبادل بين الوالدين، مما ينعكس سلبا على شخصياتهم المستقبلية، أزواجا وآباء، وعلى نظرهم إلى ذواتهم والآخرين والمجتمع الإنساني عامة.

ويرتبط الهجر بالطلاق، ويعني الهجر ترك العلاقة الزوجية والتفكير في إنهاؤها أو التهرب من مسؤولياتها، وغالبا ما يتم الهجر بترك أحد الزوجين الحياة الزوجية جراء النزاع والخلاف بينهما، وقد يتم الهجر بترك دون أي اتفاق مسبق بين الزوجين.⁶³

وتكشف الإحصائيات ارتفاعا في معدلات الهجر في السنوات الأولى من الزواج، لاسيما في حال عدم وجود الأبناء الذين قد يساهمون في دعم الحياة الأسرية وإعادة الأمور إلى مجاريها، ولاشك أن للهجر آثارا سلبية تنعكس على تشتت الأبناء وضياهم وتشردهم وانحرافهم و بالتالي تفكك الأسرة عموما.⁶⁴

6. _ الخيانة الزوجية: تعد الخيانة الزوجية خروجا عن الحقوق الشرعية للزوجين، فالأصل هو الوفاء الزوجي، مصداقا لقول الله سبحانه وتعالى: "والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين " (سورة المؤمنون 5_6)، ولقوله صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبرك بخير ما يكنز المرء المرأة الصالحة، إذا نظر إليها سرته، وإذا غاب عنها حفظته " وتشير الآية الكريمة إلى الحقوق المشتركة للزوجين من إخلاص ووفاء وعمق المودة والسكينة بينهما، كما يشير الحديث الشريف إلى أن على الزوجة أن تحفظ عرض زوجها بحفظ عرضها و شرفها.⁶⁵

وقد حرص الإسلام على حماية العلاقة الزوجية من أية خيانة تصدر عن أي من الزوجين، فجعل عقوبة الرجم بالحجارة حتى الموت لمن يقترب جريمة الزنا ويخون زوجته خيانة صريحة بشهادة أربعة شهود، كما شرع إقامة الحدود على كل ما من شأنه زعزعتها أو

⁶³ سعاد صالح ، 2003 ، ص 78

⁶⁴ فاطمة خليل ، 1999 ، ص 65

⁶⁵ فضل الله ، محمد علي ، 2003 ، العدد 77 ، نقلا عن مؤكدات و مهددات الأمن الأسري في ظل المتغيرات العلمية ، الطاهر ياكور ،جامعة الجبالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 2 ، العدد 2 ، سنة 2021 ، ص 153 _ 180

الاقتراب من سياج الزوجية بسوء، و قد جاء ذلك كله حفظا للأنساب وللأسرة من الضياع والتشرد وتحسينا للبناء الأسري من التفكك.⁶⁶

⁶⁶ فؤاد بن عيد الكريم ، 1427 هـ، ص 211 ، نقلا عن مؤكدات و مهددات الأمن الأسري في ظل المتغيرات العلمية، الطاهر ياكور ، جامعة الجبلالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 2 ، العدد 2 ، سنة 2021 ، ص 153_180

الفصل الثالث: جريمة اختطاف الاطفال

المبحث الأول : مفهوم جريمة اختطاف الأطفال

المطلب الأول : جريمة اختطاف الأطفال تعريفها و خصائصها

المبحث الثاني : تجريم اختطاف الأطفال وصوره

المطلب الأول: تجريم فعل الاختطاف

تمهيد

تعتبر جريمة اختطاف الأطفال من أكبر الجرائم التي تهدد المجتمعات، حيث تسبب في انتشار الخوف والقلق بين الأهالي وتؤثر على حرية التنقل والحياة العامة. وتعد الجزائر من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة بشكل كبير، حيث تم تسجيل العديد من حالات اختطاف الأطفال في السنوات الأخيرة.

المبحث الأول : مفهوم جريمة اختطاف الأطفال

المطلب الأول : جريمة اختطاف الأطفال تعريفها و خصائصها

إن التطرق إلى جريمة الاختطاف لم يأت من عدم، بل هو نابع من أهمية وخطورة هذه الجريمة التي طالت الطفولة وأرقت جفون الأولياء، حيث لم يتوقف الأمر عند حد ارتفاع معدلها، بل تطورت في العصر الحديث من حيث غاياتها وأساليبها.⁶⁷

والجريمة لغةً معناها الجرم، ومصدره الجارم وهو الذي يجرم نفسه، فهو المذنب وجمعه أجرم. أما اصطلاحاً هي ارتكاب فعل محظور قانوناً أو الامتناع عن إتيان واجب قانوني والجريمة تقترب دائماً بعقوبة وكلا النظامين أي الجريمة والعقوبة لا ينتسبان إلى الشخص إلا إذا وجد نص قانوني يصرح بذلك تطبيقاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات فلا عقوبة بلا جريمة ولا جريمة إلا بنص.⁶⁸

ويقع مصطلح الجريمة ضمن ثلاث حقول معرفية متجاورة هي القانون، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، ولكل حقول تعريفه الخاص:⁶⁹

⁶⁷ بن بطو سليمة، الحماية الجنائية للطفل المجني في جريمة اختطاف الأطفال و آليات المكافحة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، بحوث و دراسات حول ظاهرة اختطاف الأطفال بالجزائر، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الكتاب الثاني عشر 12، جويلية، 2017، ص 34.

⁶⁸ محاجي فاطمة، جريمة اختطاف الأطفال دراسة فقهية مقارنة، جامعة بوبكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص فقه مقارن، 2015، ص 15.

⁶⁹ عماد بن بتروس، العوامل المؤثرة في الجريمة بالمجتمع الجزائري، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 13، 2011، ص 9.

وعلى هذا الأساس، يمكن تعريف الجريمة وفقا لمعناها القانوني بأنها سلوكا مضادا للمجتمع يستحق نوعا من العقاب، كما تعرف أنها مجموع المخالفات المرتكبة ولمشهر بها ولا يعتبر الفرد مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة .⁷⁰

فالتعريف القانوني للجريمة يقوم على عنصرين أساسيين:

-القاعدة القانونية: فكل فعل يخرق قاعدة قانونية يعتبر جريمة يستوجب عليه عقوبة.

-المحكمة: لا يعتبر الفرد مجرما إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك.⁷¹

1- تعريف جريمة اختطاف الأطفال

تعد جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم الخطرة التي عرفت انتشارا متزايدا في الآونة الأخيرة بما يتضمنه هذا الفعل الشنيع من خطورة على أمن وسلامة المجتمع، تستهدف الفئة الضعيفة في المجتمع ألا و هم الأطفال الذين لا يمكن لهم التقطن للأشخاص الفاعلين لهذه الجريمة والأساليب الاحتيالية التي يتبعونها في ارتكاب جرائمهم، و لقد أرقّت هذه الجريمة السلطات الأمنية بصفة خاصة والمجتمع الجزائري بصفة عامة، مما دفع بالمشرع الجزائري إلى تعديل النصوص العقابية وتشديد العقوبة وإنشاء هيئة وطنية لحماية وترقية الطفولة. وقبل بيان القواعد الموضوعية لجريمة اختطاف الأطفال لابد من شرح بعض المصطلحات المتعلقة بالجريمة على النحو الآتي:

-الخطف: الخطف لغة، الأخذ والسلب السريع، أما فقها فإن جل التشريعات لم تورد تعريفا دقيقا للاختطاف بل تركت الأمر للفقهاء والقضاء. ولقد اتبع المشرع الجزائري أسلوب باقي الدول ولم يعط تعريفا صريحا لهذا المصطلح، ففي قانون العقوبات الجزائري اكتفى المشرع بذكر العقوبة المقررة قانونا لجريمة اختطاف الأشخاص، غير أن الفقه تعرض بالتعريف لجريمة اختطاف الأطفال، فقد عرف الاختطاف على أنه "هو الأخذ السريع باستعمال القوة

⁷⁰ دوني سترابو و آخرون ،المراهقون و المجتمع ، ترجمة الطاهر عيسى و الأزهر بوعينور ، بن عكنون ،الجزائر ، 1994 ، ص 94 .

⁷¹ عماد بن تروس ، نفس المرجع أعلاه

المادية أو المعنوية أو عن طريق الحيلة والاستدراج لما يمكن أن يكون محلا لهذه الجريمة وإبعاده عن مكانه أو تحويل خط سيره بتمام السيطرة عليه .

-الطفل أو القاصر: لقد تناولت اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 1989/11/20 في مادتها الأولى تعريف الطفل "لأغراض هذه الاتفاقية يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه ". أما على المستوى الوطني فقد عرف فقهاء القانون القاصر بأنه "من لم يبلغ سن الرشد القانوني " فالقاصر هو صغير السن الذي لم يتجاوز السن التي حددها القانون لبلوغ سن الرشد. غير انه بصدر قانون رقم 15_12 المتعلق بحماية الطفل.⁷²

2- خصائص جريمة اختطاف الأطفال

تتميز جريمة اختطاف الأطفال عن غيرها من الجرائم بأنها من الجرائم المركبة التي يتم تنفيذها بسرعة، بالإضافة أنها من الجرائم الجسيمة التي إذا ما صاحبها ظروف مشددة تصل العقوبة فيها إلى الإعدام، كما قد تكون الجريمة ذات نتائج مادية ضارة أو نتائج معنوية تنذر بالخطر أو تهدد بالضرر وعليه سوف نتناول أهم الخصائص البارزة لجريمة اختطاف الأطفال كالتالي:

3-جريمة اختطاف الأطفال من الجرائم المركبة

لقد سبق ووضحنا أن الاختطاف يعني الأخذ بسرعة والإبعاد (الطفل المخطوف) عن مكان تواجد (أي سكناه)، وعليه فالفعلين معاً، وتخل فأحدهما لا تكيف على أنها جريمة اختطاف.⁷³ فهي مركبة لاحتوائها على أكثر من فعل مادي من طبيعة مختلفة، بحيث كل

⁷² رفعت اللبس عن مصلح الطفل حيث نصت المادة 2 / ف 8 يقصد في مفهوم هذا القانون أن "الطفل كل شخص لم يبلغ سن الثامنة عشر سنة كاملة ". (قانون رقم 12/15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل 2015).

⁷³ هامل فوزية، ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد 1 ، 2013، ص؟؟

فعل تنهض به جريمة مستقلة فيتم جمع هذه الجرائم وجعلها جريمة واحدة ومن ثم نطبق عليها حكم واحد (العقوبة الأشد).⁷⁴

جريمة سريعة التنفيذ

تتميز جريمة اختطاف الأطفال بالسرعة في التنفيذ كونها ترتكب خلسة ضد أضعف عنصر في المجتمع وذلك حتى لا ينكشف أمر الجاني من جهة، وحتى لا يتعرض للمقاومة من الغير من جهة أخرى، فالجاني يستخدم أبشع الطرق وأحقرها للوصول إلى هدفه المنشود، فهو يستعمل الحيلة والإكراه من أجل استدراج المجني عليه إلى الوجهة التي يريدتها مستغلا ضعفه و قلة حيلته للوصول إلى مبتغاه.⁷⁵

4- جريمة الخطف من الجرائم الجسيمة

توصف جريمة الخطف بالجسامة بالنظر إلى العقوبة المسلطة على مرتكبها، حيث قرر قانون العقوبات الجزائري في المادة 326 والمادة 293 مكرر 1 الملغاة، عقوبات متفاوتة حسب الظروف المصاحبة لجريمة الاختطاف هذا من جهة ومن جهة أخرى يكيّفها المشرع الجزائري تارة على أنها جنحة وتارة أخرى يكيّفها على أنها جناية وذلك نظرا لجسامتها وهو ما نصت عليه المادة 26 و 28 من القانون رقم 15/20 (قانون رقم 15/20 يتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها، 2020)، فإن الدعوى العمومية تنقضي بمرور عشرة سنوات ابتداء من يوم وقوع الجريمة، و تتقادم الدعوى العمومية في مواد الجنايات المعاقب عليها في هذا القانون (قانون 15/20) طبقا لما نصت عليه المادة 25/2 و 3 حيث في الجنايات المعاقب عليها بالسجن المؤقت بانقضاء عشرين سنة، أما في مواد الجنايات المعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد بانقضاء ثلاثين سنة كاملة، ومن دون المساس بأحكام المادة 08 مكرر 01 متكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية

⁷⁴ بن دادة بشرى لمياء، المعالجة الإعلامية لظاهرة اختطاف الأطفال في القنوات الجزائرية الخاصة، 47، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية،

تبسة، 2016، ص ٢٢٢

⁷⁵ هامل فوزية، نفس المرجع المذكور، ص ٢٢٢

تسري الآجال المنصوص عليها في هذه المادة من يوم اقتراف الجريمة إذا لم يتخذ في تلك الفترة أي إجراء من إجراءات التحقيق أو المتابعة.⁷⁶

5- جريمة اختطاف الأطفال من جرائم الضرر

بالرجوع إلى قانون العقوبات نجد أن جريمة الاختطاف توصف من حيث طبيعتها نتائجها الإجرامية بأنها من جرائم الضرر، أو من جرائم التعريض للخطر، ويقصد بالنتيجة الإجرامية «ذلك التغيير الذي يحدث كأثر للسلوك الإجرامي الذي قام به الجاني، ويكون إما ضررا أو مجرد خطر.

ويقصد بجرائم الضرر تلك التي تحدث نتيجة ظاهرة محددة تكون عنصرا في ركنها المادي أما بخصوص جرائم التعريض للخطر هي تلك الجرائم التي لا يتطلب القانون فيها حدوث نتيجة ضارة ظاهرة بل يكفي فعل و خطر من شأنه إحداث ضرر بالمخطوف.⁷⁷

و ما ينتج عن فعل الاختطاف هو إلحاق أضرار بحق المعتدى عليه محل الحماية القانونية، و يتمثل ذلك في الاعتداء الواقع على حرية و سلامة جسم و عرض المخطوف و نفسيته⁷⁸

المبحث الثاني : تجريم اختطاف الأطفال وصوره

المطلب الأول: تجريم فعل الاختطاف

1_ في قانون العقوبات :

لقد جرم المشرع الجزائري كل أفعال خطف الأشخاص أو القبض عليهم أو حبسهم أو حجزهم دون أمر من السلطات المختصة وخارج الحالات التي يجيز أو يأمر فيها القانون بالقبض على الأفراد. بمختلف أشكاله وشدد الجزاء المقرر لهذه الجريمة والجرائم المرتبطة بها، حيث يعاقب كل من يقوم أو يحاول خطف قاصر لم يكمل الثمانية عشرة سنة، حتى

⁷⁶ باسم أخلف وماسينيسا هارون، جريمة اختطاف القصر في التشريع الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، 2016/2017، نقلا عن

جريمة اختطاف الأطفال وآلية مكافحتها في التشريع الجزائري ، د. تومي يحيى، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية . ص؟؟؟

⁷⁷ فريدة مرزوقي، جرائم اختطاف الأطفال القصر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 ، 2011. ص؟؟؟

⁷⁸ أقاسي لويوزة و أوكليل ليلو، جرائم خطف الأطفال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بجاية، 2014، ص؟؟؟

ولو يذهب القاصر مع الجاني بمحض إرادته من دون استخدام القوة المادية أو المعنوية و لقيام واقعة الخطف يستلزم توافر ثلاثة شروط هي:

-خطف القاصر ونقله إلى مكان ما؛

-الشرط المسبق الضحية طفلا قاصرا لم يكمل ثمانية عشرة سنة؛

-القصد الجاني للفاعل: إن جريمة الخطف تصنف ضمن الجرائم الجسيمة والخطيرة بالنظر إلى العقوبة التي أقرها المشرع الجزائري ضد مرتكبيها، وبالرجوع إلى أحكام المادة 291 /ف 1 من قانون العقوبات الملغاة بموجب القانون رقم 15/20 والتي كانت تعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة كل من اختطف أو قبض أو حبس أو حجز أي شخص بدون أمر من السلطات المختصة. إلا أن ذلك لم يردع جريمة خطف الأطفال بل عرفت ارتفاعا في السنتين 2015 و 2016، حيث تم رصد 287 حالة خطف من بينهم 198 فتاة و 89 طفل تتراوح أعمارهم ما بين 4 و 14 سنة بمعدل 23 حالة خطف كل شهر، بينما تقدر أعداد ضحايا القتل جراء الاختطاف بـ 17 ذكرا و 12 أنثى. وأمام هذا التزايد في ظاهرة اختطاف الأطفال سارع المشرع الجزائري إلى تعديل النصوص العقابية لكي تتناسب وبشاعة هذه الجريمة، كونها ترتكب في حق البراءة و ذلك بتشديد العقوبة على مرتكبي هذه الجريمة والجرائم المرتبطة بها مكيفا إياها جنائية وذلك من خلال المادة 291 مكرر 1 من قانون العقوبات المعدلة بموجب القانون رقم 14 - 01 التي تحيل إلى أحكام المادة 263 من نفس القانون بحيث العقوبة تشدد لتصل إلى عقوبة الإعدام إذا ما نتج عن عملية الاختطاف وفاة الطفل المختطف، وباستقراء أحكام المواد 293 مكرر، 293 مكرر 1 الملغاة بموجب القانون رقم 15/20، والمادة 326 من قانون العقوبات.⁷⁹

نجد أن المشرع الجزائري يعاقب على الشروع في جريمة الاختطاف حتى و إن لم تتم الجريمة، فقد نصت المادة 263 مكرر أن "كل من يخطف أو يحاول خطف شخص..." و المادة 293 مكرر 1 التي تعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف أو يحاول خطف قاصر ،

⁷⁹ تم الاسترداد من اختطاف أطفال الجزائر، العفو الرئاسي والعقوبات المخففة يشجعان الجناة ، 2016 . www.alaraby.co.uk فضيل حسام الدين

و المادة 326 "كل من خطف أو أبعد قاصرا لم يكمل الثامنة و ذلك بغير عنف أو تهديد أو تحايل أو شرع في ذلك..."⁸⁰

تجريم اختطاف الأطفال في ظل القانون رقم 15/20 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص و مكافحتها

لقد نصت المادة 28 من القانون رقم 15/20 على أنه " يعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف طفلا عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو غيرها من الوسائل، وتطبق على الفاعل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 263 من قانون العقوبات، إذا تعرض الطفل المخطوف إلى تعذيب أو عنف جنسي، أو إذا كان الدافع إلى الخطف هو تسديد فدية أو تنفيذ شرط أو أمر أو إذا ترتبت عليه وفاة الضحية ".

والملاحظ على القانون السالف الذكر، أن المشرع قام بتسديد العقوبات وذلك بالنص عليها في المادتين 33 و 34 من القانون رقم 15/20 حيث نصت المادة 33 عنه على أنه دون المساس بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب على الاختطاف بالسجن من 15 إلى 20 سنة و بغرامة من 1.500.000 دج إلى 2.000.000 دج إذا ارتكبت الجريمة مع توافر ظرف من الظروف المنصوص عليها في هذه المادة كظرف في الطريق العمومي أو لأجل الثأر، وأيضا المادة 34 من نفس القانون المذكور أعلاه التي تعاقب على الاختطاف بالسجن المؤبد دون المساس بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في هذا القانون إذا توافر ظرف من الظروف الواردة في نص المادة 34، ومن هذه الظروف نذكر بيع الطفل أو الاتجار به أو بأعضائه أو لإلحاقه بنسب الخاطف أو بنسب أي شخص آخر أو التسول به أو تعريضه للتسول.

كما عاقب المشرع من جهة أخرى على جريمة عدم تبليغ السلطات المختصة من خلال المادة 31 من نفس القانون بالحبس من 3 سنوات إلى 7 سنوات و بغرامة من 300.000 دج إلى 700.000 دج كل من يعلم بالشروع في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص

⁸⁰ فضيل حسام الدين، 2016، المرجع السابق، ص؟؟؟؟

عليها في هذا القانون والتي من بينها جريمة اختطاف الأطفال أو حتى بوقوعها .(المادة 48 من القانون 15/20 السالف الذكر) .⁸¹

العقاب كآلية قانونية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

تعد العقوبة كآلية قانونية لردع الجناة وحماية أفراد المجتمع حيث حدد المشرع الجزائري عقوبة القيام بجنحة خطف طفل من دون عنف أو تهديد أو تحايل بالحبس لمدة من 1 إلى 5 سنوات، وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج وهي عقوبة مناسبة لحجم الجريمة وخطورتها، و كون أن الجاني قام بفعل الخطف برضا من الطفل المجني عليه، وبالرغم من ذلك فقد تم اعتباره خطف لعدم الاعتداء برضا المجني عليه وهو ما قضت به المحكمة العليا في القرار الذي سبق ذكره، أما بخصوص عقوبة فعل الخطف عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو أي وسيلة أخرى، فينتقل التكليف من الجنحة إلى الجناية، والعقوبة فيها السجن المؤبد وهو ما تنص عليه المادة 293 مكرر 1/ ف 1 من قانون العقوبات الملغاة بموجب قانون رقم 15/20 و تم تعويضها بالمادة 28 من القانون نفسه " يعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف طفلا عن طريق العنف أو الاستدراج أو غيرها من الوسائل "، وهذه العقوبة جاءت مناسبة لتحقيق الردع الخاص لخطورة الفعل الذي قام به الجاني، و كذا الردع العام للحد من تفشي هذه الجريمة واستفحالها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصبح العقوبة في أقصى درجاتها وهي الإعدام عندما يتعرض الطفل المخطوف للتعذيب أو للعنف الجنسي مهما كانت طبيعته، أو إذا كان الدافع إلى الخطف الابتزاز للحصول على فدية أو إذا ترتبت عليه وفاة الضحية وهو ما نصت عليه المادة 28 ف/2 ومن قبل المادة 293 مكرر 1 ف 1 و 2 قانون العقوبات.

وقد قام المشرع الجزائري بإصدار قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل الذي هو الآخر نص على الإجراءات المتخذة التي ينبغي أن يقوم بها وكيل الجمهورية لأجل حماية الأطفال ضحايا بعض الجرائم لاسيما جريمة خطف الأطفال وذلك طبقا لما نصت عليه المادة 47

⁸¹ مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جريمة اختطاف الأطفال وآلية مكافحتها في التشريع الجزائري، تومي يحي، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر ص؟؟؟؟

من القانون السالف الذكر " يمكن لوكيل الجمهورية المختص ببناء على طلب أو موافقة الممثل الشرعي لطفل تم اختطافه أن يطلب من أي عنوان أو لسان أو سند إعلامي نشر إشعارات أو أوصاف أو صور تخص الطفل قصد تلقي معلومات أو شهادات من شأنها المساعدة في التحريات والأبحاث الجارية، وذلك مع مراعاة عدم المساس بكرامة الطفل وحياته الخاصة.

والى جانب ما تضمنه قانون العقوبات وقانون حماية الطفل، فقد أتى القانون رقم 03_16 بوسيلة جديدة يمكن استعمالها في الكشف عن مرتكبي الجرائم، لاسيما الأشخاص المتشبه فيهم ارتكاب اعتداءات على الأطفال، و هذا ما أقرته المادة 5 في فقرتها الثانية من القانون رقم 03_16 بنصها على أنه "يجوز أخذ العينات البيولوجية من أجل الحصول على البصمة الوراثية من الأشخاص المشتبه في ارتكابهم اعتداءات على الأطفال أو المحكوم عليهم نهائيا من أجل هذه الأفعال ..."⁸²

صور جريمة اختطاف الأطفال

تتضمن جريمة اختطاف الأطفال عدة صور وردت في قانون العقوبات وسوف نقتصر على نتناول صورتان هما:

-الصورة الأولى: الخطف الذي يقع باستعمال العنف أو التهديد أو الاستدراج: غالبا ما تكون جريمة اختطاف الأطفال مصحوبة بالعنف أو التهديد أو الغش وهذه الصورة نصت عليها المادة 28 من قانون رقم 15/20 ومن قبل المادة 293 مكرر قانون العقوبات الملغاة أن "يعاقب بالسجن المؤبد كل من يخطف طفلا عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو غيرها من الوسائل، وتطبق على الفاعل العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 263 من قانون العقوبات، إذا تعرض الطفل المخطوف إلى تعذيب أو عنف جنسي أو إذا كان الدافع إلى الخطف هو تسديد فدية أو تنفيذ شرط أو أمر أو إذا ترتبت عليه وفاة الضحية " ونلاحظ على هذا النص أن المشرع الجزائري قد شدد العقوبة على كل من يخطف

⁸² مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري بد تومي يحي ، جامعة يحي فارس المدية ، الجزائر ، المرجع السابق . ص؟؟؟

طفلا عن طريق إحدى الوسائل التي ذكرتهم المادة السالفة الذكر أو غيرها من الوسائل الأخرى، كما تطبق على الفاعل العقوبة المنصوص عليها في المادة 263/ف 1 من قانون العقوبات إذا تعرض الطفل المخطوف إلى التعذيب أو العنف الجنسي... الخ .

-الصورة الثانية: جريمة الخطف دون استعمال العنف أو التهديد أو الاستدراج: نص على هذه الصورة المادة 326 /1 من قانون العقوبات على أنه "كل من أو أبعد قاصرا لم يكمل الثامنة عشرة و ذلك بغير عنف أو تهديد أو تحايل أو شرع في ذلك , فيعاقب بالحبس لمدة ستة إلى خمسة سنوات و بغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج " يفهم من منطوق هذه المادة أن خطف الأطفال يكون بانتراع الطفل من بيئته ونقله إلى مكان آخر وإخفائه وذلك بقطع الصلة بأهله من دون استعمال العنف، أما إذا حدث العكس فإن وصف الجريمة يتغير من جنحة إلى جناية وهو ما نصت عليه المادة 293 مكرر 1 من قانون العقوبات، إن عدم اشتراط العنف أو التهديد أو التحايل في الصورة الجذرية لهذه الجريمة وهي جريمة الجنحة الواردة في المادة 326 من قانون العقوبات يمثل حماية مدعمة من جهة لصاحب السلطة الولائية ومن جهة أخرى لشخص قاصر، وعلى هذا الأساس قضت المحكمة العليا أن الجريمة تتحقق ولو توفر رضا القاصر في التحاقه بخاطفه.⁸³ بل ذهب القضاء الفرنسي إلى أبعد من ذلك إلى تحقيقها ولو هرب القاصر من منزل والديه أو المؤسسة التي وضع فيها من طرف القضاة و التحق من تلقاء نفسه بالجاني .⁸⁴

2-الآليات الدولية والوطنية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

بعدما تناولنا موضوع تجريم ظاهرة اختطاف الأطفال في قانون العقوبات، سوف نتعرض في هذا الجزء إلى مدى فعالية آليات مكافحة هذه الجريمة، وذلك من خلال النصوص الوطنية والدولية بالإضافة إلى الآليات لمواجهتها.

الآليات القانونية الدولية للتصدي لجريمة اختطاف الأطفال

⁸³ نشرة القضاة، 1995. ص ٢٢٢

⁸⁴ سعد عبد العزيز، الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، المحرر، 1982 . ص ٢٢٢

لقد أقرت جل النصوص الدولية والوطنية مجموعة من الحقوق تقدم الحماية لهذه الفئة الضعيفة في المجتمع من جرائم الاعتداء عليهم لاسيما جريمة الاختطاف، وعليه سنتناول النصوص المقررة لحماية الطفل في الاتفاقيات الدولية والإقليمية.

الاتفاقيات التي تحظر خطف الأطفال والاتجار بهم

لقد حرصت الأمم المتحدة على معالجة ظاهرة اختطاف الأشخاص بشكل مباشر وغير مباشر من خلال النص على ذلك في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 من خلال المادتين 11 و 35 ومن قبلها اتفاقية لاهاي الصادرة في 25 أكتوبر 1980 الخاصة بالآثار المادية بالاختطاف الدولي للأطفال وأيضا البروتوكول الاختياري لعام 2000، و من بين أهم النصوص الدولية الخاصة بحماية الأطفال يمكن عرض ما يلي:

الاتفاقيات التي تحظر خطف الأطفال والاتجار بهم

من أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بتجريم خطف الأطفال بعد إعلان حقوق الطفل لسنة 1959 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 86 13 (د_13) بتاريخ 1959/11/20 بهدف تمكين الطفل من التمتع بطفولته (إعلان حقوق الطفل م 9)، أخذ أبعادا وصار من أهم المواثيق الدولية في مجال حقوق الطفل مما دفع العديد من الدول إبرام اتفاقيات دولية ملزمة قانونا تعطي للطفل مجموعة من الحقوق و التي من بينها: ⁸⁵

-اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1989: صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 نوفمبر 1989 إذ بمجرد التصديق عليها ودخولها حيز النفاذ تصبح مصدرا لقواعد قانونية ملزمة للدول التي صادقت عليها بحيث يمكن مساءلتها عند مخالفتها أحكام الاتفاقية و قد صادقت الجزائر عليها سنة 1992. ⁸⁶

⁸⁵ مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري، تومي يحي، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر.

⁸⁶ مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 ديسمبر 1992، رقم 92 461 يتضمن المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة 1989، الجريدة الرسمية، عدد 91

عالجت بشكل مفصل حقوق الطفل المختلفة، كما عالجت من جهة أخرى مسألة تجريم خطف الأطفال ونقلهم إلى الخارج وعدم عودتهم بصورة غير شرعية وبيعهم والمتاجرة بهم، حيث ألزمت الدول الأطراف بضرورة اتخاذ تدابير لمكافحة خطف الأطفال، فقد جاء في نص المادة 35 "تتخذ الدول جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع خطف الأطفال وبيعهم والاتجار بهم لأي غرض من الأغراض بأي شكل من الأشكال"، وعليه، فإن هذه المادة قد حظرت اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو أي شكل من الأشكال كما أنها تلزم الدول الأطراف إصدار التشريعات اللازمة التي تكفل للأطفال الحماية المرجوة ضد هذه الجرائم البشعة، كما أن بروتوكول منع و معاقبة الاتجار بالأشخاص الخاص بالأطفال والنساء لعام 2000 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة استكمالا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، ولقد عرف هذا البروتوكول بأن "تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة القوة والتهديد أو أي شكل من أشكال الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع..."⁸⁷

-اتفاقية لاهاي لعام 1980 المتعلقة بالآثار المدنية لاختطاف الأطفال: لقد انبثق عن مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص معاهدة سميت بـ "معاهدة لاهاي" وذلك بتاريخ 1980/10/25 من بين ما تهدف إليه هذه المعاهدة هو ضمان الرجوع الفوري للأطفال الذين تم تغيير محل إقامتهم واحتجازهم بطريقة غير مشروعة في إقليم أية دولة طرف، حيث نصت المادتين على ضرورة إنشاء سلطات مركزية في كل دولة متعاهدة تتبادل المعلومات فيما بينها مباشرة بغرض تحديد الأماكن التي يوجد فيها الطفل المختطف، وتعمل هذه الهيئات على استعادة الطفل طواعية من الزوج المختطف أو عن طريق اللجوء إلى الطرق الودية أو اللجوء إلى العدالة.⁸⁸

-الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل لعام 1990: جاء هذا الميثاق لحماية أطفال إفريقيا من مختلف الاعتداءات وأنواع الاستغلال التي يتعرض لها الأطفال يوميا وقد جاء في نص

⁸⁷ نص المادة 3 / ف 1 من البروتوكول.

⁸⁸ عبد الدايم العواري عبد الفتاح بهيج جريمة اختطاف الأطفال الآثار المترتبة عنها، المحرر، القاهرة، 2010، ص ٢٢٢

29 من هذا الميثاق الخاصة بالخطف والبيع والاتجار بالأطفال، تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق الإجراءات المناسبة لمنع اختطاف أو بيع أو الاتجار بالأطفال لأي غرض أو أي شكل من الأكال من قبل أي شخص بما في ذلك الآباء أو الأوصياء القانونيين للطفل "و ما يلاحظ على هذا الميثاق أنه ألزم الدول الأطراف اتخاذ تدابير تشريعية لمنع اختطاف الأطفال و بيعهم أو الاتجار بهم .⁸⁹

الآليات القانونية الوطنية للتصدي لجريمة اختطاف الأطفال: إن الحديث عن الآليات القانونية يقصد به التطرق إلى آليات التجريم وكذا العقاب التي اعتمدها المشرع في إطار مكافحته للجريمة و كذلك الإجراءات الخاصة بكل جريمة، وهذا ما سنتناوله لاحقا.

التجريم كآلية قانونية لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

لقد تصدى المشرع الجزائري لظاهرة اختطاف الأشخاص لاسيما الأطفال منهم من خلال تجريم فعل الاختطاف وتشديد العقاب وذلك من خلال ما ورد في المادة 326 من قانون العقوبات وذلك عندما يكون الخطف من غير عنف أو تهديد أو تحايل، إلا أن هذه المادة لم تحقق الغاية من التجريم ولم تخفض من مستوى الجريمة ومدى انتشارها.

لقد عرفت فظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر تناميا مخيفا في السنوات الأخيرة (من سنة 2013 إلى 2017) مما أدى إلى انتشار حالة من الهلع والخوف الشديد لدى الأولياء، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تدق ناقوس الخطر وتسارع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطفل وهو ما أدى بالمشرع الجزائري إلى تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 01_14 المؤرخ ف 04 فبراير 2014 حيث تم استحداث مادة جديدة هي 293 مكرر 1، التي جاءت بتجريم فعل الخطف عندما يكون عن طريق العنف أو التهديد أو الاستدراج أو أي وسيلة أخرى مهما كانت بالقوة أو بالحيلة وجعل من جريمة خطف الأطفال جناية بعد أن كانت جنحة لأجل تحقيق الغرض من التجريم، وذلك بتشديد العقوبة المقررة لهذه الجريمة لتصل لحد الإعدام بغية تحقيق الغرض من التجريم، وذلك بتشديد العقوبة المقررة لهذه

⁸⁹ سيد عبد المجيد محمد نور الدين، جريمة بيع الأطفال والاتجار بهم، درا النهضة العربية، بيروت، 2012، ص 54.

الجريمة و الجرائم المرتبطة بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن المشرع الجزائري جرم فعل الخطف عندما يكون في صورته البسيطة دون استعمال القوة أو الحيلة أو التهديد من الفاعل أو شرع في ذلك طبقا لأحكام المادة 326 من قانون العقوبات، وفي هذا السياق قضت المحكمة العليا في قرار لها أن "الجريمة تقوم في حق من خطف أو أبعد قاصرا حتى و لو كان هذا الأخير موافقا على اتباع خاطفه، وكيفها على أنها جنحة، كما يعاقب على الشروع فيها".⁹⁰

دور المؤسسات الوطنية والهيئات الحكومية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال

لقد لعبت المؤسسات الوطنية والهيئات الحكومية دورا مهما في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال وذلك من خلال اتخاذها لبعض الإجراءات بالتعاون مع مختلف مؤسسات المجتمع والمجتمع المدني ومختلف أجهزة الدولة و هو ما سوف نتناوله بالشرح لاحقا.

دور المؤسسات الاجتماعية الوطنية في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال

لقد أكدت مختلف تقارير الشرطة القضائية على أن الأرقام قد أصبحت ترتفع من سنة إلى أخرى خاصة في الفترة الأخيرة مع بداية هذا القرن لاسيما في السنوات من 2012 إلى 2018، ولقد تم معالجتها من جهاز الشرطة القضائية واستعادة الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة، غير أنه وفي كثير من الحالات يتم طي ملف القتل بأمر من وكيل الجمهورية، بعد أن تدفن الضحية ويسجن الجاني، فيما تبقى أسباب هذه الجرائم والدوافع التي تحرك أصحابها مجهولة، فالإحصائيات تؤكد وجود 220 حالة اختطاف في سنة 2012 على سبيل المثال، منها عشرات الحالات تنتهي بالقتل رغم أن عديد الحالات يتم تسويتها بإعادة الأطفال إلى ذويهم والتي غالبا ما تكون مرتبطة بنزاعات عائلية أو تصفية حسابات شخصية

.⁹¹

⁹⁰ بوسقيعة أحسن، قانون العقوبات في ضوء الممارسات القضائية، برتي للنشر، المحرر، 2018،

⁹¹ بن طيبة صونية، ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر أبعادها واستراتيجية مكافحتها، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد؟ العدد؟ التاريخ؟ الصفحة؟

ومن بين الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال ولو جزئياً نذكر:

-تفعيل دور المجتمع المدني: يمثل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بضرورة تفعيل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وتحديث قنوات الاتصال والتعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية في مجال إعداد البيانات والبرامج وغيرها لحماية الأطفال، وتقديم الدعم لهذه المنظمات والجمعيات على مستوى الأحياء الشعبية مع استحداث جهاز متخصص في محاربة الانحراف يكون له بعد اجتماعي وتربوي وذلك بإشراك المجتمع المدني وهو ما نصت عليه المادة 05 من القانون رقم 20_15 السالف الذكر، بإشراك المجتمع المدني في وضع إستراتيجية وطنية ومحلية للوقاية من جرائم الاختطاف وتسهر على تنفيذها السلطات العمومية المختصة والجمعيات التي تنشط في هذا المجال حقوق الإنسان وحماية الطفل، بحيث يمكن لهذه الأخيرة القيام بإيداع شكاوى أمام الجهات القضائية والتأسيس كطرف مدني في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.⁹² وبالنسبة للجاني لا بد من التطبيق الصارم لقانون العقوبات.

دور المدرسة في مكافحة جريمة اختطاف الأطفال

تلعب المدرسة دوراً هاماً في مجال التوعية ضد خطر جريمة اختطاف الأطفال بعد المدرسة المكان الذي يقضي فيه الطفل فترة طويلة من وقته، ويتلقى فيه مبادئ علمية وقيماً أخلاقية كثيراً ما يكون لها أثر قوي في توجيه سلوكه و تهذيب نفسه.

وتشكل المدرسة في الواقع أول احتكاك للطفل في المجتمع خارج إطار الرعاية والتوعية الأبوية وبالتالي المدرسة تقوم بتوعية الطفل بخطورة الجرائم من بينها جريمة اختطاف الأطفال، ويجب على الأولياء المساهمة مع المدرسة لوقاية أبنائهم من خطر الخطف وذلك بزيادة الحيطه والحذر واتخاذ إجراءات الأمن والحراسة المشددة والتي تقي من خطر تعرض الطفل للاختطاف.

⁹² المادة 21 من القانون رقم 20 / 15.

دور المؤسسات الإعلامية

يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورا فعالا في توعية المجتمع بحقوق الطفل واحترامه والمحافظة عليها والدفاع عنها، وذلك بالتوعية من خلال البرامج المتنوعة التي تبث على الجمهور والتي يكون لها دفع كبير في حماية حقوق الأطفال، فالإعلام هو أحد الآليات التي تعتمد عليها الأمم اليوم في مكافحة الإجرام، كما ينبغي أن يلعب دورا كبيرا في تدعيم المنظومة الاجتماعية وتوعية المجتمع بضرورة حماية هذه الفئة الضعيفة في المجتمع.

وكون أجهزة الإعلام لها الدور الفعال بحيث يمكن الوصول إليها في يسر وسهولة مثل الإذاعة والتلفزيون والصحافة، فالعالم أصبح قرية فما من حادثة تقع في العالم إلا وتصل الإنسان بسرعة فيتأثر بها فبمجرد إذاعة خبر اختطاف طفل ونشر صورته في التلفزيون، يتجند الجميع من مجتمع مدني وسلطات أمنية وقضائية.

دور الدولة في الوقاية من جرائم اختطاف الأطفال

تتولى الدولة حماية الأشخاص من جرائم الاختطاف وذلك من خلال وضع إستراتيجية وطنية للوقاية من أشكال جرائم الاختطاف وفق ما نصت عليه أحكام المواد 5 و 6 و 7 و 8 من القانون 15/20 المتعلق بالوقاية من جرائم اختطاف الأشخاص ومكافحتها، وتسهر على تنفيذ إستراتيجية الوقاية من جرائم الاختطاف السلطات العمومية المختصة وتقوم الجماعات المحلية بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المكلفة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها وضع وتسهر على متابعة تنفيذها وهو ما نصت عليه المادة 5 من القانون رقم 15/20، وأيضا إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والإستراتيجيات المحلية. وفي هذا السياق تتخذ الدولة من خلال مختلف الأجهزة والمصالح المكلفة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها والإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية الإجراءات اللازمة للوقاية من جرائم الاختطاف تتمثل في:⁹³

⁹³ مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري، تومي يحي، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر.

- اعتماد آلية اليقظة والإنذار والكشف المبكر عنها؛

- وضع برامج تحسيسية وتنظيم نشاطات ثقافية أو إعلامية بهدف توعية المواطنين بمخاطر جرائم الاختطاف و الوقاية منها؛

- إجراء دراسات حول أسباب جرائم الاختطاف بهدف فهم دوافع ارتكابها وتطوير سياسات مناسبة للوقاية منها وحماية الفئات المستهدفة بها؛

- ترقية التعاون المؤسسي وضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمل بين مختلف المتدخلين في مجال الوقاية من جرائم الاختطاف، وضمان الحماية الأمنية المستمرة للمؤسسات التعليمية والتربوية ودور الحضانة وأي مكان آخر يستقبل الأطفال .⁹⁴

دور المفوض الوطني لحماية الطفولة

لقد نص المشرع الجزائري في القانون رقم 15_12 المتعلق بحماية الطفل في مادته 11 على استحداث الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة والموضوعة تحت وصاية الوزير الأول، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 16_334 يحدد شروط وكيفيات تنظيم وسير الهيئة .⁹⁵

وقد تم تعيين مفوض وطني على رأس الهيئة الوطنية لحماية الطفولة وترقيتها بتاريخ 09 جوان 2016، ويتمتع المفوض الوطني لحماية الطفولة بصلاحيات من خلال وضع برامج وطنية ومحلية بالتنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة وترقيتها، كما يقوم بمتابعة الأعمال في الميدان والتنسيق بين مختلف المتدخلين والقيام بالوعية والإعلام والاتصال، ومن جهة أخرى يقوم كذلك المفوض الوطني لحماية الطفولة بزيارة المصالح المكلفة بحماية الطفولة ويخطر من الأشخاص المحددين في المادة 15 من قانون حماية الطفل حيث نصت "يخطر المفوض الوطني لحماية الطفولة من كل طفل أو ممثله الشرعي أو كل شخص طبيعي أو معنوي حول المساس بحقوق الطفل"، ويقوم بتحويل الإخطارات المنصوص عليها في المادة سابقة الذكر

⁹⁴ المادة 07 من القانون رقم 20 / 15.

⁹⁵ مرسوم تنفيذي، 2016.

إلى مصلحة الوسط المفتوح طبقا للمادة 16 من نفس القانون، كما يمكن للمفوض الوطني التدخل تلقائيا لمساعدة الأطفال في خطر طبقا لأحكام المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 16_334، و عن طريق الرقم الأخضر (1111) المجاني المنشور على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة يتم إخطارها عن كل عملية اختطاف الأطفال تحدث أو أي فعل من شأنه تعريض الطفل للخطر.⁹⁶

ولقد نصت المادة المذكورة أعلاه في فقرتها الأخيرة على سرية هذه الإجراءات من خلال ضمان سرية المعلومات المقدمة والمتعلقة بهوية الشخص الذي قام بالإبلاغ بحيث لا يمكن الكشف عنها إلا برضاه وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، كما تقوم الهيئة الوطنية إلى جانب السلطات الأخرى المنوط بها مكافحة الجريمة بالتحقيق في البلاغات المتعلقة بانتهاكات حقوق الطفل عبر مصالح الوسط المفتوح وهو ما نصت عليه المادة 20 من المرسوم سالف الذكر هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم بتحويل البلاغات التي وصلت إلى الجهات المختصة قصد المتابعة القضائية. وتقوم المؤسسات والهيئات التابعة للدولة دور مهم في مكافحة الجريمة وبالأخص جريمة اختطاف الأطفال، ومن أهم هذه المؤسسات المدرسة وجهاز الشرطة والمؤسسات الإعلامية.

دور الشرطة كجهاز لمكافحة جريمة اختطاف الأطفال

ثمة حقيقة لا بد من الإقرار بها، أن كل ما تقرره التشريعات الخاصة بالجرائم الواقعة على الأطفال لوقاية الأحداث وحمايتهم منها، يعتمد إلى حد كبير على عناصر الشرطة والدرك الوطني خاصة أن العديد من جرائم الاختطاف أفضلت وتم القبض على المختطفين وتقديمهم إلى العدالة نتيجة التدخل السريع الناتج عن تعاون المجتمع مع السلطات الأمنية، وذلك بالتبليغ عن طريق الخط الأخضر الخاص بالشرطة أو الدرك الوطني، ومنه فالشرطة تحتل مكانة الصدارة بين الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة، ومهمتها لم تعد مقصورة على تعقب الجريمة بعد وقوعها فحسب بل نجد معظم عملها يتعلق بالنواحي الوقائية، ويتحقق

⁹⁶ مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري، بتومي يحي، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر.

ذلك عن طريق تعزيز الرقابة والتواجد الشرطي، فقد أثبتت التجربة أن تواجد دوريات الشرطة أمام المدارس و في الشارع وسرعة تنقلها من العوامل الفعالة في الوقاية من الجريمة بصفة عامة.

وبناء على الإستراتيجية الوطنية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية للوقاية من جرائم اختطاف الأطفال اعتماد آليات اليقظة والإنذار والكشف المبكر عنها وضمان الحماية الأمنية للمؤسسات التعليمية والتربوية و دور الحضانة وأي مكان آخر يستقبل الأطفال.⁹⁷

دور مصالح الوسط المفتوح

لقد عهد المشرع الجزائري بموجب قانون 15_12 الحماية الاجتماعية للأطفال المهددين بخطر لمصالح الوسط المفتوح على المستوى المحلي، والتي هي اليوم موجودة على مستوى كل ولاية من خلال التنسيق مع الهيئات والمؤسسات العمومية و الأشخاص المكلفين برعاية الطفولة .⁹⁸

حيث تسهر الدولة على تضمين السياسة الجزائرية تدابير الوقاية من جرائم الاختطاف على الصعيد الوطني والمحلي، وذلك بضمان الحماية الأمنية المستمرة للمؤسسات التعليمية والتربوية ودور الحضانة وأي مكان آخر يستقبل الأطفال، ونظرا لأهمية البيئة الأسرية في حياة الطفل واعتبارها الوسط الطبيعي لنمو الطفل فقد جاء في قانون حماية الطفل 15_12 ليؤكد على هذا ضمن أحكام نص المادة 25 منه التي نصت على أنه يجب على مصالح الوسط المفتوح إبقاء الطفل الموجود في حالة خطر داخل أسرته ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصله عنها.

دور الحماية القضائية للطفل في خطر

⁹⁷ مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري، تومي يحي، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر .

⁹⁸ أحمد عبد اللطيف الفقي، وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص

طبقا للمواد من 32 إلى 45 من القانون رقم 15_12 المتضمن حماية الطفل، فإن المشرع الجزائري نص على تدخل قاضي الأحداث للحماية القضائية للطفل في حالة خطر، وذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني، تحت عنوان "تدخل قاضي الأحداث" هذا من جهة، ومن جهة أخرى نص في المادتين 46_47 من نفس القانون على حماية الطفل في خطر وذلك طبقا للمادة 32 من نفس القانون، كما يمكن لوكيل الجمهورية في حالة الطفل المختطف وطبقا للمادة 47 أن يقوم بناء على طلب أو موافقة الممثل الشرعي لطفل تم اختطافه بطلب من أي عنوان أو لسان أو سند إعلامي نشر إشعارات أو أوصاف أو صور تخص بقصد تلقي معلومات أو شهادات من شأنها المساعدة في التحريات و الأبحاث الجارية.⁹⁹

⁹⁹ مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية، جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري بتومي يحي، جامعة يحي فارس ، المدينة ، الجزائر .

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع :الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

1. الدراسة الاستطلاعية
2. منهج
3. مجالات الدراسة
4. الاطار البشري
5. نوع و حجم العينة
6. أدوات المنهجية
7. خصائص عينة الدراسة

بعد الانتهاء من تحديد الإطار النظري للبحث يتوجب على الباحث النزول إلى الميدان للإطلاع على الجانب الواقعي للدراسة ومحاولة إثبات الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية، بغية تحديد أهداف الدراسة ومحاولة اختبار الفرضيات، وعلى هذا الأساس وضع تصميم منهجي لكافة الخطوات التي تشمل عليها الدراسة، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1_ الدراسة الاستطلاعية

إن تحديد المجال المكاني والزمني والبشري للدراسة يعتبر خطوة هامة في البحث الاجتماعي، لذا وجب علينا القيام بالدراسة الاستطلاعية لتحديد هذه العناصر والحصول على المعلومات اللازمة لتنفيذ الدراسة الميدانية. وتعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة أساسية في العديد من الأبحاث التقنية والاجتماعية. ولقد كان الهدف الأساس من هذه الدراسة هو التعرف على الميدان، والتعود عليه، وكذلك توزيع استمارة الاستبيان على بعض أفراد مجتمع البحث، وملاحظة ردود أفعالهم.

ولقد تمت الدراسة الاستطلاعية في ثلاث مدارس ابتدائية، وهي مدرسة حمود عشير، و مدرسة قاصب رضوان، ومدرسة أحمد برزيق، وهذا ابتداءً من 20 ماي 2023 وإلى غاية 01 جوان 2023، حيث قمنا بمقابلة الأولياء ومحاولة التقرب منهم قصد التعرف على آرائهم حول الموضوع، وبعد التأكد من توفر العينة التي نحتاج إليها طرحنا عليهم مجموعة من الأسئلة ساعدتنا بشكل كبير على صياغة استمارة البحث، التي تم تطبيقها على عدد من الأولياء، كما قمنا بشرح بعض الجوانب من الأسئلة الغامضة التي لم يفهمها المبحوثين، ونتيجة لذلك قمنا بتعديل بعض أسئلة الاستبيان غير المفهومة بالنسبة لأفراد العينة.

2_ المنهج

على الباحث العلمي أن يكون لديه مهارات تحليلية قوية لفهم وتفسير البيانات والنتائج التي يحصل عليها من البحث. كما يجب أن يكون لديه القدرة على تطبيق المنهج العلمي بدقة عالية، وأن يكون قادراً على تقييم الأدلة والمصادر المستخدمة في البحث. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون للباحث العلمي قدرة على توجيه الأسئلة البحثية الصحيحة وتحديد الأهداف والفروض البحثية بوضوح. يجب أن يكون لديه أيضاً القدرة على تصميم دراسة بحثية فعالة واختيار الأدوات والطرق المناسبة لجمع البيانات. علاوة على ذلك، يجب أن يكون للباحث العلمي قدرة على تحليل البيانات وتفسيرها بشكل صحيح ومنطقي، وأن يكون قادراً على تقديم النتائج والاستنتاجات بشكل واضح ومنطقي.

ويعرف عمار بوحوش المنهج على أنه "الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى نتيجة معينة". كما يعرفه موريس أنجرس بأنه كلمة يمكن إرجاعها إلى طريقة تصور وتنظيم البحث، يختص إذن المنهج على كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع ما.

وفي ضوء ما سبق فقد استعملنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف بأنه "أسلوب من أساليب التحليل الذي يعتمد على معلومات كافية و دقيقة عن الظاهرة أو موضوع محدد ،من خلال فترة زمنية معلومة،و ذلك من أجل الحصول على نتائج علمية و تفسيرها بطريقة موضوعية ،بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة".1

3_مجالات الدراسة:

الإطار الزمني: تم توزيع الاستمارة في الفترة من 14 جوان 2023 إلى 20 جويلية 2023.

الإطار المكاني: لقد تمت هذه الدراسة في مدينة دلس التابعة لولاية بومرداس، في بعض المدارس الابتدائية وهي مدرسة حمود عشير، ومدرسة قاصب رضوان، ومدرسة أحمد برزيق.

4_الإطار البشري: ويقصد به تحديد مجتمع الدراسة أو مجموعة الأشخاص الذين سنجري عليهم الدراسة، وقد حدد المجال البشري لدراستنا حيث اعتمدت الدراسة على مدرء المنظمات، والأقسام التابعة لها فقط .

المجتمع الأصلي للدراسة: تستهدف هذه الدراسة أولياء التلاميذ في المدارس الابتدائية، الذين يقومون باصطحاب أبنائهم كل يوم إلى المدرسة، لصغر سنهم وعدم قدرتهم على حماية أنفسهم.

5_نوع وحجم العينة:

يرى سعيد سبعون أن "حجم العينة هو كم شخص أو فرد يجب أن يجرى عليه الاختبار، وبصفة عامة ما يمكن قوله من حجم العينة، الذي على الرغم من نوعية النتائج المتحصل عليها، إلا أنه لا يمكن للباحث أن يضبطه بكيفية مثالية، إذ ليس هناك عدد مثالي أو عدد معيار للعينة."

أما علي عبد الرزاق فيرى "إن اختيار الباحث للعينة، يتوقف على طبيعة موضوع البحث، وخصائص المجتمع الأصلي الذي تمثله العينة، وفي ذلك ما يتفق مبدأ المرونة المنهجية، سواء عند اختيار المنهج الملائم، أو الأداة الملائمة لجمع البيانات."

وبناءً على ما سبق ذكره، اخترنا العينة القصدية، لأنها من العينات الغير احتمالية، وقد سميت بهذا الاسم نظراً لأن الباحث يقوم باختيارها طبقاً للغرض الذي يستهدف تحقيقه من خلال البحث ويتم اختيارها على

أساس توفر صفات محددة في مفردات العينة حيث تكون هي الصفات التي يتصف بها أفراد مجتمع البحث.

وقد كان الهدف من اختيار هذا النوع من العينة هو أنها تسمح لنا بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة، فنحن لا نعلم من هم أفراد هذه العينة، أي أن أفراد العينة من المتطوعين في إعطاء المعلومات المتعلقة بالبحث دون تدخل من الباحث.

و في دراستنا هذه قمنا بتحديد عدد أفراد العينة بـ: 70 فرد كحد أقصى لكي تكون ممثلة للمجتمع الأصلي للبحث.

6_الأدوات المنهجية:

أدوات البحث العلمي تشمل مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها. ويعرفها علي غربي أنها "الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وجدولتها، وأن هناك الكثير من الأدوات والوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات ويمكن استخدام عدد من الأدوات معا في البحث الواحد التي تتفق مع دراسة الموضوع." و وفقا لطبيعة الموضوع فقد قمت باستعمال الاستمارة كأداة لجمع البيانات، وهذه الأخيرة كما عرفها رشيد زرواتي "مجموعة أسئلة تطرح لأفراد عينة البحث، و التي تعطينا إجابات قابلة للعرض والتحليل والتفسير والتعليل والتركيب للوصول إلى نتائج تجيب على تساؤلات الإشكالية وفرضيات البحث." 2

وعلى هذا الأساس فالاستمارة تشير إلى ورقة تحتوي على معلومات معينة يجب ملؤها عند الالتحاق بمدرسة أو وظيفة أو لأغراض أخرى. تستخدم الاستمارات لجمع معلومات هامة حول الشخص أو الجهة التي تقدم الاستمارة، وتشمل عادة معلومات شخصية مثل الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد، بالإضافة إلى معلومات أخرى تختلف حسب الغرض من الاستمارة. تستخدم الاستمارات أيضًا في البحوث والاستقصاءات لجمع البيانات من الأفراد أو العينات.

ويتم تعبئة الاستمارات عادة بواسطة الأفراد أنفسهم أو بواسطة موظفين في المؤسسة التي تصدر الاستمارة. وقد قمنا باستخدامها كأداة لجمع البيانات في هذا البحث نظرا لصعوبة الموضوع، تحتوي الاستمارة على 26 سؤالاً قمنا بتقسيمهم إلى 3 محاور، على النحو الآتي:

-**المحور الأول:** هو عبارة عن بيانات شخصية خاصة بالمبحوث مثل: الجنس، والحالة الاجتماعية، وغيرها، وهو يحتوي على 06 أسئلة.

-**المحور الثاني:** وهو خاص بالفرضية الأولى للبحث، وهي العلاقة بين جريمة اختطاف الأطفال و تغير نمط الحياة اليومية للأسرة، وهو يحتوي على 14 سؤالاً.

-**المحور الثالث:** وهو خاص بالفرضية الثانية للبحث، وهي العلاقة بين تشديد التدابير الوقائية وظاهرة اختطاف الأطفال، ويحتوي على 06 أسئلة.

خصائص عينة الدراسة: تتمثل خصائص عينة الدراسة في مجموعة السمات الشخصية للأفراد المعنيين بالدراسة والتي تتجسد جنس المبحوثين، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية، نوع الأسرة، المستوى المعيشي.

الجدول رقم 01 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
27,1%	19	ذكر
72,9%	51	أنثى
100,0%	70	المجموع

من خلال هذا الجدول يظهر لنا أن 72,9% من العينة تمثل جنس الإناث، وهي أكبر نسبة بينما تمثل فئة الذكور 27,1% .

إن توزيع الجنس في العينة يمكن أن يعكس أو يعكس عدة عوامل اجتماعية وثقافية. يمكن أن يكون ذلك نتيجة للتفاوت في أنماط الانخراط في البحث بين الجنسين. يمكن أيضاً أن يكون له تأثير على نتائج البحث إذا كان للجنس تأثير ملحوظ على المتغيرات المدروسة. باختصار، تحليل نسبة الجنس في العينة يمكن أن يفتح الباب أمام فهم أفضل للديناميات الاجتماعية والثقافية والسياقات التي تؤثر على توزيع الأفراد في البحث وتأثير ذلك على النتائج المستنتجة.

الجدول رقم 02 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي

النسبة المئوية	التكرار	التكرار المستوى الدراسي
7,1%	5	ابتدائي
14,3%	10	متوسط
34,3%	24	ثانوي
44,3%	31	جامعي
100,0%	70	المجموع

من خلال هذا الجدول يظهر لنا أن 44,3 % من العينة تنتمي إلى المستوى الدراسي الجامعي، و 34,3% تنتمي إلى المستوى الدراسي الثانوي، و 14,3% من العينة تنتمي إلى المستوى الدراسي المتوسط، بينما المستوى الدراسي الابتدائي يمثل أضعف نسبة مقدرة ب 7,1 % .

تظهر النسب المختلفة لمستوى التعليم في العينة معلومات مهمة تستدعي التحليل السوسيولوجي، فترتبط مستويات التعليم غالبًا بالطبقة الاجتماعية والوضع الاقتصادي للأفراد. يمكن أن يشير انتشار الدراسات الجامعية إلى وجود نسبة أكبر من الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أعلى كما يمكن أن تعكس تفاوتًا في الفرص للوصول إلى التعليم على مر العمر، كما يمكن أن يؤثر مستوى التعليم على قدرة الأفراد على المشاركة في البحوث العلمية وفهمها. يمكن أن يؤدي انتشار التعليم الجامعي إلى مشاركة أكبر في الأبحاث وإلى نتائج أكثر تعقيدًا وتطورًا. باختصار، نسب التعليم في العينة تعكس الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والتوجهات التعليمية للأفراد، وتلعب دورًا مهمًا في توجيه البحث العلمي والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

الجدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

النسبة المئوية	التكرار	التكرار الحالة الاجتماعية
87,1%	61	متزوج
8,6%	6	منفصل
4,3%	3	أرمل
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 87,1 % من العينة تنتمي إلى المتزوجين، و 8,6% تنتمي إلى الأزواج المنفصلين، و 4,3% تمثل نسبة الأرامل.

إن توزيع الحالة الاجتماعية في العينة يسلط الضوء على بعض الجوانب الاجتماعية والعائلية المهمة وهي: نسبة كبيرة من العينة متزوجة، وهذا يشير إلى وجود استقرار اجتماعي في هذه الفئة. الزواج غالباً ما يعتبر عاملاً مهماً في بناء الأسرة والمجتمع. ووجود نسبة صغيرة من الأزواج المنفصلين يمكن أن يعكس التحديات التي تواجه بعض العائلات في الحفاظ على استقرار العلاقات الزوجية. أما النسبة الصغيرة من الأرامل تشير إلى وجود أفراد يعيشون بعد فقدان شريك حياتهم. قد يحتاجون إلى دعم اجتماعي ونفسي خاص لمواجهة هذه التحديات. إجمالاً، يمكن أن يساعد تحليل توزيع الحالة الاجتماعية على فهم أفضل لديناميات العلاقات الاجتماعية، والتحديات التي يمكن أن يواجهها أفراد المجتمع.

الجدول رقم 04 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	التكرار نوع الأسرة
60,0%	42	نووية
20,0%	14	ممتدة
20,0%	14	موسعة

المجموع	70	100,0%
---------	----	--------

يظهر لنا هذا الجدول أن 60,0 % من العينة تنتمي إلى الأسرة النووية ، و 20,0 % من العينة تنتمي إلى الأسرة الموسعة و الممتدة بشكل متساوي. إن نسبة كبيرة من العينة تنتمي إلى الأسرة النووية، وهي الهيكل الأسري الأكثر شيوعًا في العديد من المجتمعات. يشير ذلك إلى وجود الكثير من الأسر التي تتكون من الوالدين والأبناء فقط. هذا النمط الأسري قد يعكس مستوى الاستقرار والتماسك الأسري في المجتمع.

كما بين الجدول نسب متساوية من الأسرة الموسعة والممتدة، وهذا يشير إلى تنوع في هياكل الأسر في العينة. الأسر الموسعة تتضمن الأسرة النووية بالإضافة إلى أفراد آخرين مثل الأقارب أو الأجداد. الأسر الممتدة تشمل العديد من الأجيال تعيش تحت سقف واحد أو بالقرب من بعضها البعض. يمكن أن يؤثر نوع الأسرة على العديد من الجوانب الاجتماعية والثقافية، مثل دور الأقارب في الحياة الأسرية ونمط التفاعل بين أفراد الأسرة. يمكن أن يكون لهذه العوامل تأثير على قرارات الزواج والتربية والدعم الاجتماعي في المجتمع. ويمكن القول أن توزيع أنواع الأسر يعكس تنوع الهياكل الأسرية في المجتمع ويمكن أن يساعد في فهم دور الأسرة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

الجدول رقم 05 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى المعيشي

النسبة المئوية	التكرار	التكرار المستوى المعيشي
5,7%	4	ضعيف
72,9%	51	متوسط
21,4%	15	جيد
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 79,9 % من أفراد العينة تنتمي إلى المستوى المعيشي المتوسط وهي أكبر نسبة، و 21,4 % من العينة تنتمي إلى المستوى المعيشي الجيد، في حين أن أضعف نسبة تنتمي إلى المستوى المعيشي الضعيف و تقدر ب 5,7 % .

إن نسبة كبيرة من العينة تنتمي إلى المستوى المعيشي المتوسط، وهذا يمكن أن يعكس وجود طبقة وسطى كبيرة في المجتمع. هذه الفئة قد تكون مستقرة اقتصادياً واجتماعياً وتتمتع بمستوى معيشة مقبول. وجود نسبة معينة من الأفراد في العينة مع مستوى معيشة جيد يعني وجود فئة من الأشخاص الذين يتمتعون بظروف اقتصادية مريحة، قد يكون لديهم وصولاً أفضل إلى الخدمات والفرص الاقتصادية. يقابله نسبة قليلة من العينة تنتمي إلى المستوى المعيشي الضعيف، وهم الذين قد يواجهون صعوبات اقتصادية واجتماعية، قد يحتاجون إلى دعم إضافي من الحكومة أو المجتمع لتحسين ظروفهم. ويمكن أن تكون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع هي السبب وراء هذا التوزيع. ولا شك تأثيرات عوامل مثل فرص العمل والتعليم والتقسيم الاقتصادي يمكن أن تؤثر على مستوى المعيشة للأفراد. بالإضافة إلى تغيرات في هياكل العائلة والعمل والتعليم يمكن أن تؤثر على مستوى المعيشة. ويمكن أن يعكس توزيع المستوى المعيشي تلك التغيرات وتحولات المجتمع. وباختصار، فإن توزيع مستوى المعيشة في العينة يمكن أن يسلط الضوء على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ويمكن أن يكون مؤشراً على السياسات والبرامج الاجتماعية.

الجدول رقم 06 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الانتماء الجغرافي

النسبة	التكرار	الانتماء الجغرافي
5,7%	4	ريفي
61,4%	43	شبه حضري
32,9%	23	حضري
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 61,4 % من العينة تنتمي إلى الانتماء الجغرافي شبه حضري، أما 32,9 % منهم ينتمي إلى الانتماء الجغرافي الحضري، في حين أن 5,7 % تنتمي إلى الانتماء الجغرافي الريفي.

إن نسبة كبيرة من العينة تنتمي إلى شبه حضري، وهذا يشير إلى وجود فئة كبيرة من الأفراد الذين يعيشون في مناطق تقع بين الحضر والريف. قد يكون لديهم وصولاً إلى بعض مزايا الحضر مثل الخدمات وفرص العمل، ولكن يمكن أن يكون لديهم أيضاً بعض التواصل مع البيئة الريفية، ووجود نسبة من العينة تنتمي إلى الحضري، يعكس وجود فئة من الأفراد الذين يعيشون في المدن والمناطق الحضرية.

قد يكون لديهم فرصًا أكبر للعمل والتعليم والوصول إلى الخدمات، ونسبة صغيرة من العينة تنتمي إلى الريف، وهؤلاء الأفراد يعيشون في المناطق الريفية. يمكن أن يكون لديهم أسلوب حياة مختلف عن السكان الحضريين وقد يواجهون تحديات مختلفة مثل وصول محدود إلى الخدمات. يمكن أن تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل فرص العمل والتعليم والتنمية الاقتصادية في توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية، كما يمكن أن تؤثر التغييرات الاجتماعية مثل الهجرة والتنمية الحضرية على توزيع الانتماء الجغرافي في المجتمع.

ولا شك أن توزيع الانتماء الجغرافي يمكن أن يعكس تنوع السكان وتأثير البيئة والفرص الاجتماعية والاقتصادية على حياتهم. يمكن أن يساعد في فهم التحديات والفرص التي تواجهها مجتمعات معينة وتوجيه السياسات والبرامج بناءً على احتياجاتهم.

الفصل الخامس عرض و تحليل و مناقشة النتائج

تمهيد

1. عرض و تحليل نتائج الدراسة
2. عرض و تحليل نتائج الفرضية الثانية
3. تفسير نتائج
4. استنتاج عام

اقتراحات

1_نتائج الفرضية الأولى _عرض البيانات

نتائج الفرضية الأولى

الجدول رقم 07 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير عمل الوالدين سبب الجريمة الاختطاف

النسبة المئوية	التكرار	التكرار عمل الوالدين يسبب جريمة الاختطاف
32,9%	23	نعم
67,1%	47	لا
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 67,1 % من العينة لا ترى أن عمل الوالدين هو السبب في جريمة اختطاف الأطفال ، أما نسبة 32,9 % فتري أن عمل الوالدين هو السبب في جريمة اختطاف الأطفال.

إن نسبة كبيرة من العينة لا تعتبر عمل الوالدين هو السبب في جريمة اختطاف الأطفال. ويمكن أن يشير ذلك إلى الاعتقاد في وجود عوامل أخرى تلعب دورًا أكبر في حدوث هذه الجرائم مثل البيئة الاجتماعية أو الظروف الاقتصادية أو عوامل نفسية للجريمة، ونسبة أقل من العينة تعتبر عمل الوالدين هو السبب في جريمة اختطاف الأطفال. هؤلاء الأفراد قد يربطون بين سلوك الوالدين وتأثيره على الأطفال، مما يجعلهم يرون أن دور الوالدين قد يكون له تأثير كبير على مستوى الأمان والحماية للأطفال. يمكن أن يتأثر اعتقاد الأفراد حول أسباب جريمة اختطاف الأطفال بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والشخصية. على سبيل المثال، قد يتأثر اعتقاد الشخص بتجاربه الشخصية أو بالمعلومات

التي يتلقاها من وسائل الإعلام أو من مجتمعه المحيط. كما قد يلعب السياق الاجتماعي للفرد دورًا في نظريته إلى الجريمة وأسبابها.

الجدول رقم 08 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير إهمال الوالدين وانتشار جريمة اختطاف الأطفال

النسبة المئوية	التكرار	التكرار إهمال الوالدين و انتشار الاختطاف
94,3%	66	نعم
5,7%	4	لا
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 94,3 % من العينة يقولون بأن إهمال الوالدين يؤدي إلى جريمة اختطاف الأطفال ، أما 5,7 % فيجيبون بأن إهمال الوالدين لا يؤدي إلى جريمة اختطاف الأطفال .

إن نسبة عالية جدًا من العينة تعتقد أن إهمال الوالدين يؤدي إلى جريمة اختطاف الأطفال. ويمكن أن يعكس هذا الاعتقاد الشائع في أن دور الوالدين حاسم في توجيه سلوك الأطفال وحمايتهم من المخاطر. يمكن أن يعزى هذا التوجه إلى الاعتقاد في أن إهمال الوالدين يمكن أن يؤدي إلى ترك الأطفال في وضعية جسيمة أو تعرضهم للمخاطر، مما يزيد من احتمال تعرضهم لجرائم اختطاف. يمكن استخدام هذه النتائج في توجيه الجهود الاجتماعية والتدابير الوقائية للحد من جرائم اختطاف الأطفال والحفاظ على سلامتهم، يمكن أن تشجع الأبحاث والحملات التوعوية على دور الوالدين وأهميته في توجيه وحماية الأطفال.

الجدول رقم 09 : يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير غياب الأب عن الأسرة وانتشار جريمة اختطاف الأطفال

التكرار	التكرار	النسبة المئوية
غياب الأب و انتشار الاختطاف		
نعم	41	58,6%
لا	29	41,4
المجموع	70	100,0

يظهر لنا هذا الجدول أن 58,6 % من العينة قد أجابوا بأن غياب الأب عن الأسرة يمكن أن يكون سببا في حدوث جريمة اختطاف الأطفال في حين أن 41,4 % منهم يجيبون بأنه ليس سببا في حدوث جريمة اختطاف الأطفال.

يُظهر ذات الجدول أن أكثر من نصف العينة اعتقادًا بأن غياب الأب عن الأسرة يمكن أن يكون سببًا في حدوث جرائم اختطاف الأطفال. هذا ما يشير إلى الاعتقاد في أهمية وجود الوالدين معًا لتوفير الرعاية والإشراف على الأطفال، يمكن تفسير هذا الاعتقاد بأن الهيكل الأسري الكامل بوجود الوالدين (الأب والأم) يمكن أن يقدم بيئة أكثر استقرارًا وحماية للأطفال. وبالتالي، قد يُظهر الأفراد المؤمنين بأهمية الوالدين معًا استعدادًا أكبر للتفكير في دور غياب الأب كعامل ممكن في حدوث جرائم الاختطاف، كما يشير بعض الأفراد الذين لا يرون غياب الأب كعامل في جرائم الاختطاف إلى ضرورة النظر في أسباب أخرى لهذه الجرائم، مثل العوامل الاجتماعية الأخرى مثل التربية والبيئة والتعليم.

الجدول رقم 10 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير وجود خلافات بين الزوجين بسبب جريمة الاختطاف

النسبة المئوية	التكرار	التكرار خلافات بين الزوجين بسبب جريمة الاختطاف
71,4%	50	نعم
28,6%	20	لا
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 71,4 % من العينة تجيب ب نعم جريمة اختطاف الأطفال يمكن أن تكون سببا في وجود خلافات بين الزوجين، في حين أن 28,6 % منهم يجيبون ب لا جريمة اختطاف الأطفال ليست السبب في وجود خلافات بين الزوجين.

يظهر لنا بأن هناك نسبة كبيرة من العينة تعتقد أن جريمة اختطاف الأطفال يمكن أن تكون سبباً في وجود خلافات بين الزوجين. هذا الاعتقاد يمكن أن يعكس وعياً بأن الأحداث السلبية مثل جرائم الاختطاف يمكن أن تؤثر على العلاقات الزوجية وتزيد من التوترات. ويُمكن تفسير هذا الاعتقاد بأن جرائم الاختطاف تشكل تحدياً كبيراً للأسرة والأبوين، وبالتالي، يمكن أن تؤدي إلى تصاعد الخلافات بينهما. قد يكون القلق والضغط النفسيين عوامل تزيد من احتمال حدوث الخلافات.

يمكن استخدام هذه النتائج لتعزيز التوعية بأهمية الحفاظ على العلاقات الزوجية سليمة وتقديم الدعم النفسي في حالات مماثلة. قد يؤدي توجيه الجهود نحو الوقاية من جرائم الاختطاف إلى تقوية العلاقات الزوجية وتحسينها.

الجدول رقم 11 : العلاقة بين المستوى المعيشي للوالدين والسبب في جريمة اختطاف الأطفال

المجموع	جيد	متوسط	ضعيف	المستوى المعيشي
				عمل الوالدين هو السبب في جريمة الاختطاف
23	4	17	2	نعم
32,9%	26,7%	33,3 %	50,0%	
47	11	34	2	لا
67,1%	73,3%	66,7%	50,0%	
70	15	51	4	المجموع
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين المستوى المعيشي للوالدين هو السبب في جريمة اختطاف الأطفال يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل المبحوثين الذين لا يرون أن عمل الوالدين هو السبب في جريمة الاختطاف بنسبة 67,1 % و تدعمها فئة المستوى المعيشي الجيد بنسبة 73,3 %. بينما الاتجاه الآخر فيمثل فئة المبحوثين الذين يرون أن عمل الوالدين هو السبب في جريمة الاختطاف بنسبة 32,9 % و تدعمها فئة المستوى المعيشي الضعيف بنسبة 50,0 % .

ومن الناحية السوسيولوجية يمكننا القول أن هذا الجدول يظهر العلاقة بين المستوى المعيشي واعتقاد المبحوثين بشأن عمل الوالدين كسبب في جريمة الاختطاف فيمكننا إرجاع هذه العلاقة إلى الكثير من الأسباب فهناك نسبة كبيرة من المبحوثين الذين لا يرون أن عمل الوالدين هو السبب في جريمة الاختطاف، وهذا ما يمكن أن يشير إلى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على نظرتهم لهذه القضية، فقد تكون هذه الفئة تنتمي إلى مجتمع أو ثقافة تعتبر العوامل الاقتصادية أقل تأثيرا على الجريمة، كما يظهر لنا الجدول أن فئة

المستوى المعيشي الجيد تدعم الرأي بأن عمل الوالدين ليس السبب الرئيسي في جريمة الاختطاف، ويمكن تفسير ذلك بأنهم يرون أن الأسرة التي لديها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الكافيين لتوفير الحماية والرعاية للأطفال. أما فئة المستوى المعيشي الضعيف فتري أن عمل الوالدين هو السبب في جريمة الاختطاف، وهذا ما يمكن أن يكون نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها هذه الفئة، حيث قد يكون لديهم انحرافات اجتماعية أكبر وربما يكون أكثر عرضة للجريمة بسبب الفقر.

الجدول رقم 12: يبين العلاقة بين غياب الأب عن الأسرة والسبب في جريمة الاختطاف

الحالة الاجتماعية غياب الأب سبب في الاختطاف	متزوج	منفصل	أرمل	المجموع
نعم	36 59,0%	3 50,0%	2 66,7%	41 58,6%
لا	25 41,0%	3 50,0%	1 33,3%	29 41,4%
المجموع	61 100,0%	6 100,0%	3 100,0%	70 100,0%

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية و أن غياب الأب يمكن أن يكون سببا في جريمة الاختطاف يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل المبحوثين الذين يرون أن

غياب الأب هو السبب في جريمة الاختطاف بنسبة 58,6 % و تدعمها فئة الارامل بنسبة 66,7 % .

بينما الاتجاه الثاني يمثل فئة المبحوثين الذين لا يرون أن غياب الأب يمكن أن يكون سببا في الاختطاف بنسبة 41,4 % و تدعمها فئة المنفصلين بنسبة 50,0 % .
و من الناحية السوسيولوجية، يمكننا تحليل هذا الجدول على النحو التالي:

إن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين الذين يرون أن غياب الأب هو السبب في جريمة الاختطاف وهذا ما يشير إلى أهمية الأب في الحياة الاجتماعية والأسرية وكيف يمكن أن يكون لغيابه تأثيرا على سلوك الأطفال، وهذا يمكن أن يكون نتيجة للظروف الاجتماعية التي يواجهها الأرامل حيث أنه قد يكون لديهم مسؤوليات كبيرة في تربية الأطفال وصعوبات مالية أيضا، ونفس الشيء ينطبق أيضا على فئة المنفصلين، سواء كان ذلك بسبب تغييرات في الهيكل الأسري أو غيرها من العوامل، كما يمكن أن تكون هناك عوامل ثقافية تلعب دورا في نظرة الناس لغياب الأب.

الجدول رقم 13 : يبين العلاقة بين نوع الأسرة وأن جريمة اختطاف الأطفال زعزت الثقة الموجودة بين أفراد الأسرة

نوع الأسرة	جريمة الاختطاف	زعزت الثقة داخل الأسرة	نوعية	ممتدة	موسعة	المجموع
20	47,6%	57,1%	28,6%	4	32	45,7%
22		6	10	38		

54,3%	71,4%	42,9%	52,4%	لا
70	14	14	42	المجموع
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين نوع الأسرة وأن جريمة اختطاف الأطفال زعزت الثقة الموجودة بين أفراد الأسرة يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل المبحوثين الذين لا يرون أن جريمة الاختطاف تزعزع الثقة بين أفراد الأسرة بنسبة 54,3% و تدعمها فئة الأسرة الموسعة بنسبة 71,4% .

تظهر فئة الأسرة الموسعة أعلى نسبة دعم للرأي بأن جريمة الاختطاف تزعزع الثقة بين أفراد الأسرة، وهذا ما يمكن أن يكون بسبب الارتباط الاجتماعي والعاطفي الأقوى بين أفراد الأسرة ونفس الشيء أيضا بالنسبة للأسرة الممتدة، ويمكن تفسير هذه النتائج بأن جريمة الاختطاف تؤثر بشكل كبير على الثقة بين أفراد الأسرة سواء كانت الأسرة موسعة أو ممتدة. إن فقدان الثقة بين أفراد الأسرة قد ينعكس سلبا على التفاعلات الاجتماعية داخل الأسرة ويمكن أن يؤدي إلى تغييرات في العلاقات الأسرية، فيجب مراعاة العوامل الثقافية والاجتماعية الأخرى التي قد تؤثر على الاعتقادات، فقد تكون هناك تفاوتات ثقافية في كيفية تفسير تأثير جرائم معينة على العلاقات الأسرية.

الجدول رقم 14: يبين العلاقة بين الانتماء الجغرافي وكيف أثرت ظاهرة الاختطاف على الحياة الاجتماعية و النشاطات الترفيهية في أوقات الراحة

المجموع	حضري	شبه حضري	ريفي	
20	6	12	2	عدم الراحة عند الخروج
28,6%	26,1%	27,9%	50,0%	

أصبحت أفضل الجلوس في البيت	2	5	2	9
	50,0%	11,6%	8,7%	12,9%
الحراسة المشددة	0	9	4	13
	0,0%	20,9%	17,4%	18,6%
الخوف عن الخروج	0	15	9	24
	0,0%	34,9%	39,1%	34,3%
لم تؤثر على حياتنا	0	2	2	4
	0,0%	4,7%	8,7%	5,7%
المجموع	4	43	23	70
	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين الانتماء الجغرافي وكيف أثرت ظاهرة الاختطاف على الحياة الاجتماعية والنشاطات الترفيهية في أوقات الراحة يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل المبحوثين الذين يرون أن جريمة الاختطاف أثرت عليهم بالخوف عند الخروج بنسبة 34,3 % وتدعمها فئة الانتماء الجغرافي الحضري بنسبة 39,1 % . بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين لم تؤثر عليهم جريمة اختطاف الأطفال بنسبة 5,7 % و تدعمها فئة الانتماء الجغرافي الحضري بنسبة 8,7 %.

نلاحظ أن هناك انتشارا كبيرا لمستوى الخوف بين المبحوثين الذين يعيشون في المناطق الحضرية وهذا ما قد يكون نتيجة لوجود الكثير من الأخبار عن جرائم الاختطاف التي تحدث في المناطق الحضرية والتأثير النفسي لهذه الأخبار على سكانها، كما يشير الجدول إلى وجود نسبة قليلة من المبحوثين لم تؤثر عليهم جريمة اختطاف الأطفال، وهذا قد

يكون نتيجة لاختلاف الخبرات الشخصية والتفاعلات الاجتماعية في المجتمعات المختلفة داخل الأماكن الحضرية.

ويمكن لوسائل الإعلام أن تساهم بشكل كبير في تشكيل توجهات الأفراد تجاه جرائم معينة، فعندما تتمحور تغطية الإعلام حول جرائم الاختطاف في المناطق الحضرية قد يزيد ذلك من مستوى الخوف والقلق بين الأفراد الذين يعيشون في تلك المناطق، ويجب أيضا مراعاة دور التفاعلات المجتمعية المحلية في تشكيل انطباعات الأفراد و مشاعرهم تجاه الجرائم.

الجدول رقم 15 : يبين العلاقة بين المستوى الدراسي وكيفية التعرف على جريمة اختطاف الأطفال

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	المستوى الدراسي كيفية التعرف على الجريمة
36 51,4%	17 54,8%	11 45,8%	6 60,0%	2 40,0%	بواسطة الإعلام
24 34,3%	12 38,7%	6 25,0%	3 30,0%	3 60,0%	بواسطة الانترنت
10 14,3%	2 6,5%	7 29,2%	1 10,0%	0 0,0%	بواسطة وسائل أخرى
70 100,0%	31 100,0%	24 100,0%	10 100,0%	5 100,0%	المجموع

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين المستوى الدراسي وكيفية التعرف على جريمة الاختطاف يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين تعرفوا على جريمة الاختطاف بواسطة الإعلام بنسبة 51,4 % وتدعمها الفئة ذات المستوى الدراسي المتوسط بنسبة 60,0 %.

بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين تعرفوا على جريمة الاختطاف بواسطة وسائل أخرى بنسبة 14,3 % وتدعمها الفئة ذات المستوى الدراسي الثانوي 29,2 %.

يظهر أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين تعرفوا على جريمة الاختطاف بواسطة وسائل الإعلام وهذا ما يشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في نقل الأخبار وأحداث الجريمة للجمهور وكيف يمكن للأفراد التعرف على الجرائم عن طريق هذه الوسائل، كما يظهر أن الأفراد ذوي المستوى المتوسط والثانوي يميلون أكثر إلى التعرف على جريمة الاختطاف بواسطة وسائل أخرى. يمكن أن يعكس هذا الاختلاف في كيفية التعرف على الجريمة مستوى أعلى من الوعي بالجريمة والاستفسار الأكبر للمعلومات من مصادر مختلفة خارج وسائل الإعلام، قد يؤثر التوجيه الاجتماعي والشبكات الاجتماعية أيضا على كيفية التعرف على الجرائم، كما يجب مراعاة الثقافة والسياسات الثقافية في تفسير كيفية تعرف الأفراد على الجرائم. وفي النهاية يظهر الجدول كيف يمكن للتعليم ووسائل الإعلام والعوامل الاجتماعية والثقافية تشكيل كيفية تعرف الأفراد على الجرائم وكيف يتفاعلون مع الجريمة في مجتمعاتهم فهذه العوامل تلعب دورا مهما في تكوين واستجابة الأفراد للمعلومات حول الجرائم.

الجدول رقم 16: يبين العلاقة بين الجنس وتأثير جريمة اختطاف الأطفال على علاقة الأولياء

مع أبنائهم

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
تأثير الاختطاف على علاقة الأولياء والأبناء	8	17	25
نعم	42,1%	34,0%	36,2%

44	33	11	لا
63,8%	66,0%	57,9%	
69	50	19	المجموع
100,0%	100,0%	100,0%	

يبين هذا الجدول العلاقة بين الجنس وتأثير جريمة اختطاف الأطفال على علاقة الأولياء مع أبنائهم، ويتضح أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين لم تؤثر جريمة اختطاف الأطفال على علاقتهم مع أبنائهم بنسبة 63,8 % وتدعمها الإناث بنسبة 60,0 % . بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين أثرت جريمة الاختطاف على علاقتهم مع أبنائهم بنسبة 36,2 % و تدعمها فئة الذكور بنسبة 42,1 %.

يظهر هذا الجدول أن الإناث يملن إلى عدم تأثرهن بجريمة الاختطاف على علاقتهم مع أبنائهم في حين يميل الذكور إلى التأثر بالجريمة ويمكن تفسير ذلك بوجود اختلافات في كيفية استجابة الجنسين للجرائم وكيفية تفاعلهم مع أحداثها، ويمكن أن تكون هناك توجهات اجتماعية تؤثر على كيفية استجابة الأفراد للجرائم، فقد تكون للإناث والذكور توجهات اجتماعية مختلفة تجاه الأمان والحماية والمشاعر، قد يكون هناك اختلاف في نوعية العلاقات الأسرية بين الأمهات والآباء وأبنائهم، وقد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على الأولياء مع أبنائهم بخلاف الجريمة مثل التربية والتفاعلات اليومية، فيجب مراعاة الثقافة و السياق الثقافي في تفسير كيفية تأثير الجريمة على علاقة الأولياء مع أبنائهم، وقد تكون هناك اختلافات ثقافية في كيفية تعريف الأمان والحماية و المشاعر .

في النهاية يظهر الجدول كيف يمكن للجنس والعوامل الاجتماعية والثقافية تأثير استجابة الأفراد للجرائم وكيفية تفاعلهم معها في حياتهم اليومية هذه العوامل تلعب دورا مهما في تكوين واستجابة الأفراد للجرائم وتأثيرها على علاقتهم الأسرية.

الجدول رقم 17: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير تأثير ظاهرة اختطاف الأطفال على الحياة الاجتماعية والنشاطات الترفيهية في أوقات الراحة

النسبة المئوية	التكرار	التكرار تأثير ظاهرة الاختطاف على الحياة الاجتماعية
28,6%	20	عدم الراحة عند الخروج
12,9%	9	أصبحت أفضل الجلوس في المنزل
18,6%	13	الحراسة المشددة
34,3%	24	الخوف عند الخروج
5,7%	4	لم تؤثر على حياتنا
100,0%	70	المجموع

يبين لنا هذا الجدول أن 34,3 % من أفراد العينة أثرت عليها ظاهرة الاختطاف بالخوف عند الخروج في أوقات راحتهم، و 28,6 % منهم أثرت عليهم بعدم الراحة عند الخروج ، و 18,6 % أثرت عليهم بالقيام بالحراسة المشددة على أبنائهم أثناء الخروج، في حين أن 12,9 % من العينة أصبحت تفضل الجلوس في المنزل، أما 5,7 % منهم لم تؤثر جريمة اختطاف الأطفال على حياتهم.

يظهر لنا أن هناك نسبة كبيرة من أفراد العينة أصبحوا يشعرون بالخوف عند الخروج في أوقات راحتهم بسبب جريمة اختطاف الأطفال. هذا يشير إلى أن هذه الجريمة قد أثرت على مستوى الأمان الشخصي لهؤلاء الأفراد وزادت من مستوى القلق لديهم، وهناك نسبة أقل منهم أثرت على أفرادها بالشعور بعدم الراحة عند الخروج وهناك أيضا من قرروا القيام

بالحراسة المشددة على أبنائهم أثناء الخروج. هذه الاستجابات تشير إلى أن جريمة اختطاف الأطفال قد أثرت على عادات وتصرفات هؤلاء الأفراد بشكل مباشر. وهناك نسبة قليلة من أفراد العينة قرروا تفضيل المكوث في المنزل بدلاً من الخروج. ويمكن تفسير هذا بأن بعض الأفراد يمكن أن يتجنبوا المخاطر الاجتماعية ببساطة عن طريق البقاء في أمان في منازلهم، وهناك أيضاً نسبة قليلة منهم من لم يتأثروا أبداً بهذه الجريمة، يمكن أن يعكس هذا الاعتزام الشخصي أو عدم الاكتراث للظاهرة أو أنهم لم يتعرضوا لأي تأثير شخصي قوي من هذه الجريمة.

الجدول رقم 18: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير استقرار الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	التكرار استقرار الأسرة
95,7%	67	نعم
4,3%	3	لا
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أن 95,7 % من أفراد العينة قد أجابوا على السؤال بأن جريمة اختطاف الأطفال أثرت على استقرار الأسرة، أما 4,3 % منهم فقد أجابوا بأنها لم تؤثر على استقرار الأسرة.

إن هذه النتائج تعكس أهمية جريمة اختطاف الأطفال في تأثيرها على استقرار الأسرة والحياة الاجتماعية. إذا كان نسبة كبيرة من العينة يرون أن هذه الجريمة تؤثر سلباً على استقرار الأسرة، فإن هذا يشير إلى تفشي القلق بين الأفراد بشأن سلامة أطفالهم وأسرههم. ويمكن تفسير هذا التأثير بأن جريمة الاختطاف تخلق جواً من عدم الأمان في المجتمع وتجعل الأهل يبذلون جهداً إضافياً لحماية أطفالهم.

من الجدير بالذكر أن هذا التأثير يمكن أن يؤدي إلى تغيير في العادات والسلوكيات الاجتماعية للأسر، حيث قد يؤدي القلق المتزايد إلى تنظيم نشاطات مراقبة أكثر دقة للأطفال أثناء خروجهم أو تقليل الأنشطة الاجتماعية خارج المنزل. وهذا يمكن أن يؤثر على حياة الأسرة وعلاقتها بالمجتمع.

إلى جانب ذلك، يمكن أن يؤدي هذا التأثير إلى دعوة الأفراد إلى التحدث والتفاعل مع بعضهم البعض بشكل أكبر حول قضايا الأمان وحماية الأطفال، مما قد يساهم في تعزيز التوعية والتحسين في سلامة الأطفال في المجتمع .

الجدول رقم 19: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير التشديد على مراقبة الأطفال

أثناء ذهابهم إلى المدرسة

النسبة المئوية	التكرار	التكرار التشديد على مراقبة الأطفال
97,1%	68	نعم
2,9%	2	لا
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 97,1 % من أفراد العينة قد أجابوا ب نعم، أي أن جريمة الاختطاف هي السبب في التشديد على مراقبة الأطفال أثناء ذهابهم إلى المدرسة، في حين أن 2,9 % منهم قد أجابوا ب لا أي أن جريمة الاختطاف ليست السبب في التشديد على مراقبة الأطفال أثناء ذهابهم إلى المدرسة.

يتبين أن نسبة عالية جدا من أفراد العينة يرون أن جريمة الاختطاف هي السبب في التشديد على مراقبة الأطفال أثناء ذهابهم إلى المدرسة، وهذا ما يشير إلى أن هذه الجريمة لها تأثير كبير على الوالدين ومجتمعاتهم، ويمكن تفسير ذلك أن جريمة الاختطاف تثير قلق

الوالدين والمجتمع بشكل عام بشأن سلامة الأطفال. وهذا القلق يدفع الوالدين إلى اتخاذ إجراءات إضافية لحماية أطفالهم والتأكد من سلامتهم أثناء ذهابهم إلى المدرسة.

الجدول رقم 20 : يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير ترك المسؤولية لأحد من العائلة

لحماية الأطفال

النسبة المئوية	التكرار	ترك المسؤولية لأحد من العائلة
57,1%	40	نعم
42,9%	30	لا
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 57,1 % من العينة أجابوا ب نعم يتركون المسؤولية إلى أحد من العائلة من أجل الحماية ، أما 42,9 % فقد أجابوا ب لا أي أنهم لا يتركون هذه المسؤولية لأحد من العائلة .

إن نسبة كبيرة من أفراد العينة الذين أجابوا بأنهم يتركون المسؤولية لأحد من أفراد العائلة من أجل الحماية تشير إلى وجود اعتماد كبير على دور العائلة في الحفاظ على سلامة الأطفال. قد تعكس هذه النسبة الاعتقادات والتوقعات الاجتماعية التقليدية حيال دور العائلة في حماية الأطفال. في العديد من المجتمعات، يُعتبر دور العائلة في الحماية والرعاية للأفراد وخاصة الأطفال أمراً أساسياً كما يمكن أن يكون هناك مستوى عالٍ من الثقة بالأقارب في دور حماية الأطفال، الوالدين قد يرتبطان بالأقارب بعلاقات وثيقة، ويعتقدون أنهم قادرون على العناية بالأطفال بشكل جيد. كما يمكن أن يكون للعوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً في هذا الاتجاه. قد تؤثر الظروف المادية والاقتصادية على قدرة الوالدين على رعاية أطفالهم بأنفسهم أو بالاعتماد على أفراد العائلة. وبشكل عام، يعكس هذا الاتجاه تفاعل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تحديد دور العائلة والأقارب في حماية

الأطفال. يمكن أن يكون لهذا الاعتماد على العائلة تأثير كبير على التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع.

الجدول رقم 21 : يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب متغير الاتفاق مع الجيران من أجل

حماية الأطفال

النسبة المئوية	التكرار	التكرار الاتفاق مع الجيران من أجل الحماية
85,7%	60	نعم
14,3%	10	لا
100,0%	70	المجموع

يظهر لنا هذا الجدول أن 85,7 % من أفراد العينة قد أجابوا ب نعم أي يمكنهم الاتفاق مع جيرانهم من أجل التعاون على حماية أطفالهم من الاختطاف، أما 14,3 % منهم أجابوا ب لا.

وتوجد نسبة كبيرة من أفراد العينة قد أجابوا ب "نعم" أي إمكانية التعاون مع جيرانهم لحماية أطفالهم من الاختطاف تشير إلى وجود وعي اجتماعي واستعداد للتعاون في مجتمع العينة. ويمكن أن تكون هذه النسبة نتيجة لوجود علاقات مجتمعية قوية بين الجيران. في المجتمعات التي تمتاز بالتواصل الاجتماعي والعلاقات القوية بين الأشخاص، من الممكن أن يكون التعاون في مثل هذه القضايا أمراً طبيعياً. كما يمكن أن تؤثر السلوكيات والأنماط الاجتماعية على تفضيل التعاون. وبشكل عام، تشير هذه النسبة إلى أن التعاون المجتمعي لحماية الأطفال يمكن أن يكون موجوداً بشكل قوي في المجتمع، وهو عامل إيجابي لتعزيز أمان ورفاهية الأطفال.

الجدول رقم 22 : يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير تبادل الأفكار والنصائح مع أولياء الأطفال من أجل الحماية

النسبة المئوية	التكرار	التكرار تبادل الأفكار و النصائح مع الأولياء للحماية
92,9%	65	نعم
7,1%	5	لا
100,0%	70	المجموع

يتبين من خلال هذا الجدول أن 92,9 % من أفراد العينة قد أجابوا ب "نعم" أي يمكنهم تبادل الأفكار والنصائح مع أولياء الأطفال من أجل حماية أطفالهم، أما 7,1 % منهم فقد أجابوا ب "لا".

ويظهر من خلال هذا الجدول أن نسبة كبيرة من أفراد العينة قد أجابوا ب "نعم" على إمكانية تبادل الأفكار والنصائح مع أولياء الأطفال لحمايتهم تشير إلى وجود وعي اجتماعي عالي بأهمية التواصل والتعاون بين الأفراد في المجتمع بهدف حماية الأطفال، ويمكن تفسير ذلك باعتبار دور الأهل وأولياء الأمور من أهم الأدوار الاجتماعية في حماية الأطفال. إذا كان لدى الأهل وعي بأهمية التواصل مع بعضهم البعض وتبادل النصائح والمعلومات لضمان سلامة الأطفال، فإن ذلك يعكس دورًا إيجابيًا للأسرة في المجتمع. إن وجود نسبة عالية من الأفراد الذين يشعرون بالقدرة على التفاعل مع أولياء الأمور يشير إلى وجود ثقة في العلاقات الاجتماعية في المجتمع. بشكل عام، تشير هذه النسبة إلى أن المجتمع لديه وعي اجتماعي بأهمية حماية الأطفال والتواصل مع أولياء الأمور لتحقيق هذا الهدف.

الفصل الثاني

النتائج الخاصة بالفرضية الثانية

الجدول رقم 23 : يبين العلاقة بين الانتماء الجغرافي وتأثير ظاهرة الاختطاف على الحياة الاجتماعية والنشاطات الترفيهية في أوقات الراحة

الانتماء الجغرافي	تأثير ظاهرة اختطاف الأطفال على الحياة الاجتماعية	ريفي	شبه حضري	حضري	المجموع
عدم الراحة عند الخروج	2	50,0%	27,9%	26,1%	20 28,6%
أصبحت أفضل الجلوس في البيت	2	50,0%	11,6%	8,7%	9 12,9%
الحراسة المشددة	0	0,0%	20,9%	17,4%	13 18,6%
الخوف عن الخروج	0	0,0%	34,9%	39,1%	24 34,3%
لم تؤثر على حياتنا	0	0,0%	4,7%	8,7%	4 5,7%
المجموع	4	100,0%	100,0%	100,0%	70 100,0%

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين الانتماء الجغرافي وكيف أثرت ظاهرة الاختطاف على الحياة الاجتماعية، والنشاطات الترفيهية في أوقات الراحة، يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل المبحوثين الذين يرون أن جريمة الاختطاف أثرت عليهم بالخوف عند الخروج بنسبة 34,3 % وتدعمها فئة الانتماء الجغرافي الحضري بنسبة 39,1 %. بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين لم تؤثر عليهم جريمة اختطاف الأطفال بنسبة 5,7 % وتدعمها فئة الانتماء الجغرافي الحضري بنسبة 8,7 %.

نلاحظ أن هناك انتشارا كبيرا لمستوى الخوف بين المبحوثين الذين يعيشون في المناطق الحضرية وهذا ما قد يكون نتيجة لوجود الكثير من الأخبار عن جرائم الاختطاف التي تحدث في المناطق الحضرية والتأثير النفسي لهذه الأخبار على سكانها، كما يشير الجدول إلى وجود نسبة قليلة من المبحوثين لم تؤثر عليهم جريمة اختطاف الأطفال، وهذا قد يكون نتيجة لاختلاف الخبرات الشخصية، والتفاعلات الاجتماعية في المجتمعات المختلفة داخل الأماكن الحضرية.

الجدول رقم 24 : يبين العلاقة بين المستوى الدراسي و كيفية التعرف على جريمة اختطاف الأطفال

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	المستوى الدراسي كيفية
36 51,4%	17 54,8%	11 45,8%	6 60,0%	2 40,0%	بواسطة الإعلام
24 34,3%	12 38,7%	6 25,0%	3 30,0%	3 60,0%	بواسطة الانترنت
10 14,3%	2 6,5%	7 29,2%	1 10,0%	0 0,0%	بواسطة وسائل أخرى
70 100,0%	31 100,0%	24 100,0%	10 100,0%	5 100,0%	المجموع

من خلال هذا الجدول الذي يبين العلاقة بين المستوى الدراسي وكيفية التعرف على جريمة الاختطاف يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين تعرفوا على جريمة الاختطاف بواسطة الإعلام بنسبة 51,4 % وتدعمها الفئة ذات المستوى الدراسي المتوسط بنسبة 60,0 %. بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين تعرفوا على جريمة الاختطاف بواسطة وسائل أخرى بنسبة 14,3 % وتدعمها الفئة ذات المستوى الدراسي الثانوي 29,2 %.

يتبين أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين تعرفوا على جريمة الاختطاف بواسطة وسائل الإعلام وهذا ما يشير إلى الدور الكبير الذي تقوم به وسائل الإعلام في نقل الأخبار والأحداث الإجرامية للجمهور، وكيف يمكن للأفراد التعرف على الجرائم عن طريق هذه الوسائل، كما يظهر أن الأفراد ذوي المستوى المتوسط، والثانوي يميلون أكثر إلى التعرف على جريمة الاختطاف بواسطة وسائل أخرى. ويمكن أن يعكس هذا الاختلاف في كيفية التعرف على الجريمة مستوى أعلى من الوعي بالجريمة، والاستفسار الأكبر للمعلومات من مصادر مختلفة خارج وسائل الإعلام، قد يؤثر التوجيه الاجتماعي والشبكات الاجتماعية أيضا على كيفية التعرف على الجرائم، كما يجب مراعاة الثقافة والسياسات الثقافية في تفسير كيفية تعرف الأفراد على الجرائم. وفي النهاية يظهر الجدول كيف يمكن للتعليم، ووسائل الإعلام، والعوامل الاجتماعية والثقافية تشكيل كيفية تعرف الأفراد على الجرائم وكيف يتفاعلون مع هذه الأحداث في مجتمعاتهم، فهذه العوامل تلعب دورا مهما في تكوين واستجابة الأفراد للمعلومات حول الجرائم.

الجدول رقم 25 : يبين العلاقة بين الجنس وتأثير جريمة اختطاف الأطفال على

علاقة الأولياء مع أبنائهم

تأثير جريمة الاختطاف على العلاقة	الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
نعم	8	17	25	36,2%
لا	11	33	44	63,8%
المجموع	19	50	69	100,0%

من خلال هذا الجدول الذي يبين العلاقة بين الجنس وتأثير جريمة اختطاف الأطفال على علاقة الأولياء مع أبنائهم يتضح أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين لم تؤثر جريمة اختطاف الأطفال على علاقتهم مع أبنائهم بنسبة 63,8 % وتدعمها الإناث بنسبة 60,0 %. بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين أثرت جريمة الاختطاف على علاقتهم مع أبنائهم بنسبة 36,2 % وتدعمها فئة الذكور بنسبة 42,1 % .

يظهر هذا الجدول أن الإناث يملن إلى عدم تأثرهن بجريمة الاختطاف على علاقتهم مع أبنائهن، في حين يميل الذكور إلى التأثر بالجريمة ويمكن تفسير ذلك بوجود اختلافات في كيفية استجابة الجنسين للجرائم وكيفية تفاعلهم مع الأحداث الإجرامية، ويمكن أن تكون هناك توجهات اجتماعية تؤثر على كيفية استجابة الأفراد للجرائم، فقد تكون للإناث والذكور توجهات اجتماعية مختلفة تجاه الأمان والحماية وقد يكون هناك اختلاف في نوعية العلاقات

الأسرية بين الأمهات والآباء وأبنائهم، و قد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على الأولياء مع أبنائهم بخلاف الجريمة مثل التربية والتفاعلات اليومية، فيجب مراعاة الثقافة والسياس الثقافي في تفسير كيفية تأثير الجريمة على علاقة الأولياء مع أبنائهم، وقد تكون هناك اختلافات ثقافية في كيفية تعريف الأمان والحماية والمشار.

الجدول رقم 26 : يبين العلاقة بين المستوى المعيشي ودفع الأموال لشخص ليقوم بحماية الأبناء ومرافقتهم كل يوم إلى المدرسة

المجموع	جيد	متوسط	ضعيف	المستوى المعيشي دفع الأموال لشخص من أجل الحماية
15 21,4%	4 26,7%	10 19,6%	1 25,0%	نعم
55 78,6%	11 73,3%	41 80,4%	3 75,0%	لا
70 100,0%	15 100,0%	51 100,0%	4 100,0%	المجموع

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة المستوى المعيشي ودفع الأموال لشخص ليقوم بحماية الأبناء ومرافقتهم كل يوم إلى المدرسة يتضح أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين لا يدفعون المال لأي شخص من أجل حماية أبنائهم بنسبة 78,6 % وتدعمها فئة المستوى المعيشي المتوسط بنسبة 80,4 %. بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين يدفعون المال لشخص من أجل حماية أبنائهم بنسبة 21,4 % وتدعمها فئة المستوى المعيشي الجيد بنسبة 26,7 %.

يظهر الجدول أعلاه أن هناك تفاوتاً بين فئات المستوى المعيشي في مدى احتياجهم إلى دفع الأموال لشخص ما لحماية أبنائهم ومرافقاتهم يومياً إلى المدرسة، ويمكن أن يعكس ذلك الحاجة المتزايدة في بعض الأحيان إلى الحماية في المناطق ذات المستوى المعيشي المتوسط. فقد يكون لدى الأسر ذات المستوى المعيشي الجيد ميزانيات أعلى تسمح لهم بتحمل التكاليف إضافة لحماية الأبناء، ومن ناحية أخرى قد يكون لدى الأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط والضعيف ميزانيات محدودة مما يجعلهم أكثر تردداً في دفع الأموال لهذا الغرض، ويمكن أن تتأثر قرارات الأسر بشأن دفع الأموال بواسطة التوجهات الاجتماعية والتوجهات الثقافية، كما قد تكون فرص العمل والدخل المتاح للأسر لها تأثير كبير على قرار دفع الأموال لحماية الأبناء في بعض الأحيان و يمكن أن يكون لدى الأسر أوقات مزدحمة، إضافة إلى صعوبة توفير الرعاية اليومية للأبناء، مما يدفعهم إلى البحث على مساعدة من أشخاص آخرين مقابل المال.

الجدول رقم 27: يبين العلاقة بين المستوى الدراسي وتبادل الأفكار والنصائح من أجل حماية الأطفال

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	المستوى الدراسي تبادل الأفكار و النصائح للحماية
65 92,9%	28 90,3%	23 95,8%	9 90,0%	5 100,0%	نعم
5 7,1%	3 9,7%	1 4,2%	1 10,0%	0 00,0%	لا
70 100,0%	31 100,0%	24 100,0%	10 100,0%	5 100,0%	المجموع

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين المستوى الدراسي وتبادل الأفكار والنصائح مع الأولياء من أجل حماية الأطفال يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل فئة الذين يتبادلون الأفكار والنصائح مع الأولياء من أجل الحماية بنسبة 92,9 % ويدعمها فئة المستوى الدراسي الثانوي بنسبة 95,8 % . بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة الذين لا يتبادلون الأفكار والنصائح مع الأولياء لحماية أبنائهم بنسبة 7,1 % وتدعمها فئة المستوى الدراسي الجامعي بنسبة 9,7 %.

يظهر الجدول أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مستويات التعليم وتبادل الأفكار والنصائح لحماية الأطفال، ويبدو أن الأشخاص ذوي المستوى الدراسي الثانوي والجامعي يميلون بنسبة كبيرة إلى التفاعل مع الأولياء وتبادل الأفكار بشأن حماية الأطفال، وذلك ما يعكس الوعي الأكبر لديهم بأهمية الحماية والرعاية للأطفال، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يعكس مستوى العلاقات الاجتماعية والثقافية يمكن أن يكون لدى الأشخاص ذوي المستوى الدراسي الأعلى عادات اجتماعية. كما أن القيم والثقافة تؤثر في كيفية تفاعل الأفراد مع الأهل والأولياء بشأن حماية الأطفال بعض الثقافات قد تكون أكثر تمسكاً بالقيم الأسرية والاهتمام بالأطفال، مما يشجع على التواصل وتبادل النصائح كما يمكن أن يكون لدى الأشخاص ذوي المستوى الدراسي الأعلى وعياً أكبر بالتحديات التي تواجه الأطفال في العصر الحالي، وبالتالي يمكن أن يكون لديهم رغبة أكبر في التفاعل والمشاركة لحماية الأطفال.

الجدول رقم 28 : يبين العلاقة بين الجنس واصطحاب الابن كل يوم إلى المدرسة

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
اصطحاب الابن إلى المدرسة			
نعم	11 57,9%	32 62,7%	43 61,4%
لا	8	19	27

38,6%	37,3%	42,1%	
70	51	19	المجموع
100,0%	100,0%	100,0%	

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين العلاقة بين الجنس واصطحاب الإبن كل يوم إلى المدرسة يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين يقومون باصطحاب أبنائهم كل يوم إلى المدرسة بأنفسهم بنسبة 61,4 % وتدعمها فئة الإناث بنسبة 62,7 %. بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين لا يقومون باصطحاب أبنائهم إلى المدرسة بأنفسهم بنسبة 38,6 % وتدعمها فئة الذكور بنسبة 42,1 % .

وبناء عليه، يظهر أن الإناث يقمن بشكل كبير باصطحاب أبنائهن إلى المدرسة بالمقارنة مع الذكور، وهذا ما يمكن أن يعكس الأدوار الاجتماعية التقليدية حيث يعتقد أن الأمهات هن من يقمن بوظيفة الرعاية وحماية الأطفال والمشاركة النشطة لتعليمهم.

الجدول رقم 29 : يبين العلاقة بين نوع الأسرة وترك المسؤولية إلى أحد من العائلة

من أجل حماية أطفالهم

نوع الأسرة	نوعية	ممتدة	موسعة	المجموع
ترك المسؤولية لأحد من العائلة	22	9	9	40
نعم	52,4%	64,3%	64,3%	57,1%

30	5	5	20	لا
42,9%	35,7%	35,7%	47,6%	
70	14	14	42	المجموع
100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	

من خلال الجدول الذي يبين العلاقة بين نوع الأسرة وترك المسؤولية إلى أحد من العائلة من أجل حماية أطفالهم يتضح لنا أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين يتركون المسؤولية لأحد من العائلة لحماية أطفالهم بنسبة 57,1 % وتدعمها فئتي الأسرة الممتدة والموسعة بنسبة 64,3 %. بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين لا يتركون المسؤولية لأحد من العائلة لحماية أطفالهم بنسبة 42,9 % و تدعمها فئتي الأسرة الموسعة والممتدة بنسبة 35,7 % .

وهكذا يتبين أن هناك نسبة كبيرة من الأشخاص في الأسر الممتدة والموسعة يتركون المسؤولية لأحد من العائلة لحماية الأطفال، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الأسر تشجع على التعاون وتقاسم المسؤوليات بين أعضاء العائلة بشكل أكبر، قد تتأثر أيضا قرارات الأسر بشأن ترك المسؤولية لأحد من العائلة بقيم وثقافة العائلة نفسها، وقد تكون هناك أسر تعتبر الحماية والرعاية للأطفال مسؤولية مشتركة وجزءا من القيم والتقاليد العائلية، كما يمكن أن يتأثر القرار بشأن ترك مسؤولية لأحد من العائلة بحالة الاقتصاد وفرص العمل.

الجدول رقم 30: يبين العلاقة بين الانتماء الجغرافي و كون أن جريمة اختطاف الأطفال هي السبب في التشديد على مراقبة الأطفال أثناء ذهابهم إلى المدرسة

الانتماء الجغرافي	ريفي	شبه حضري	حضري	المجموع
التشديد على المراقبة				

نعم	3	42	23	68
	75,0%	97,7%	100,0%	97,1%
لا	1	1	0	2
	25,0%	2,3%	0,0%	2,9%
المجموع	4	43	23	70
	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

خلال الجدول السابق الذي يبين العلاقة بين الانتماء الجغرافي وكون أن جريمة اختطاف الأطفال هي السبب في التشديد على مراقبة الأطفال أثناء ذهابهم إلى المدرسة، يتضح أن الاتجاه العام يمثل فئة المبحوثين الذين أجابوا بنعم هي السبب في تشديد المراقبة بنسبة 97,1 % وتدعمها فئة الانتماء الجغرافي الشبه حضري بنسبة 97,7 %. بينما الاتجاه الآخر يمثل فئة المبحوثين الذين لا يرون أن جريمة الاختطاف هي السبب في التشديد على المراقبة بنسبة 2,9 % وتدعمها فئة الانتماء الجغرافي الريفي بنسبة 25,0 %.

لا شك أن هناك انتشارا أكبر للقلق بشأن جريمة اختطاف الأطفال في المناطق الشبه حضرية والحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لزيادة وسائل الإعلام والوعي الاجتماعي في هذه المناطق بالجريمة وأخبارها، كما قد يكون للسياق الجغرافي تأثير كبير على مستوى الأمان المشترك بين الأفراد في المناطق الشبه حضرية والحضرية، وقد يكون هناك مزيدا الكثافة السكانية، والتفاعلات الاجتماعية، مما يمكن أن يزيد من مخاوف الأهل بشأن سلامة أطفالهم.

3_ تفسير الفرضيات :

_الفرضية الأولى : علاقة بين تغير نمط الحياة اليومية للأسرة الجزائرية وجريمة اختطاف الأطفال .

من خلال الجداول رقم 08 الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير غياب الإهمال و الجدول رقم 09 الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير وجود خلافات بين الزوجين بسبب جريمة الاختطاف ، و الجدول رقم 12 الذي يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية و غياب الأب عن الأسرة هو السبب في جريمة الاختطاف .

يظهرون لنا أنه هناك علاقة بين تغير نمط الحياة اليومية للأسرة الجزائرية وجريمة اختطاف الأطفال .

و بذلك يظهر لنا أن الفرضية الأولى لهذه الدراسة و هي "توجد علاقة بين تغير نمط الحياة اليومية للأسرة الجزائرية و جريمة اختطاف الأطفال " قد تحققت و ذلك بعد تحليل النتائج الميدانية .

_الفرضية الثانية : توجد علاقة بين تشديد التدابير الوقائية المتخذة من طرف الأسرة الجزائرية في ظل انتشار جريمة اختطاف الأطفال.

من خلال الجداول رقم 21 الذي يبين أفراد العينة حسب متغير التشديد على مراقبة الأطفال أثناء ذهابهم إلى المدرسة و الجدول رقم 22 الذي يبين أفراد العينة حسب متغير ترك المسؤولية لأحد من العائلة لحماية الأطفال ، و الجدول رقم 23 الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الاتفاق مع الجيران من أجل حماية الأطفال ، و الجدول رقم 24 الذي يبين أفراد العينة حسب متغير تبادل الأفكار و النصائح مع أولياء الأطفال من أجل الحماية ، و الجدول رقم 27 الذي يبين العلاقة بين الجنس و اصطحاب الابن كل يوم إلى المدرسة ، يظهر لنا أنه هناك علاقة بين تشديد التدابير الوقائية المتخذة من طرف الأسرة الجزائرية في ظل انتشار جريمة اختطاف الأطفال .

و بذلك يظهر لنا أن الفرضية الثانية للدراسة و هي "توجد علاقة بين تشديد التدابير الوقائية المتخذة من طرف الأسرة الجزائرية في ظل انتشار جريمة اختطاف الأطفال " قد تحققت و ذلك بعد تحليل النتائج الميدانية .

4_الاستنتاج العام

بعد تفسير الفرضيات تبين لنا أن جريمة اختطاف الأطفال لعبت دورا كبيرا في تغيير نمط الحياة اليومية للأسرة الجزائرية و هذا ما دفعها إلى اتخاذ بض التدابير الوقائية و التشديد عليها من أجل حماية الأطفال من أي خطر يحدق به ،وقد برز ذلك من خلال الجانب الميداني للدراسة ،فقد أثرت هذه الجريمة على المجال الخارجي والمتمثل في الشارع الذي أصبح مصدر تهديد وخطر لأي طفل جزائري ،و يظهر ذلك من خلال عدم ترك الابن يخرج لوحده دون مرافقة من أهله ، فأغلبية العينة أصبحوا خائفون على أولادهم حتى و هم برفقتهم في الخارج فالأغلبية أصبحوا يخافون من الخروج إلى التنزه رفقة العائلة و الأطفال ،وهذا ما يعكس درجة تأثرهم بهذه الجريمة التي تهدد حياة أطفالهم ،فأصبح الأولياء يشددون على حماية أبنائهم فمنهم من أصبح يرافق ابنه كل وقت إلى المدرسة و منهم من أصبح من يدفع المال لأشخاص و منهم من يتفق مع جيرانه و هذا كله من أجل حماية أبنائهم و فلذات أكبادهم ، و بالنظر إلى كل هذه الانعكاسات المترتبة عن جريمة الاختطاف نرى بأنها زادت من ثقل الأعباء و الالتزامات الأسرية و خاصة اتجاه البيئة المدرسية من المرافقة الدائمة للأبناء و ترك أعمالهم و التأخير عنها و المراقبة اليومية لوقت الدخول و الخروج من المدرسة ،والنصح و التوعية على مدار الساعة .

5_الخاتمة

في الختام يظهر لنا أن جريمة اختطاف الأطفال هي ظاهرة خطيرة تمتاز بالعديد من الأسباب و الدوافع ، فهذه الجريمة لا تقتصر بتأثيرها على الأطفال فقط بل تنعكس أيضا على المجتمع و العلاقات الاجتماعية ، لذلك أصبح وجوبا على جميع أفراد المجتمع الوقوف معا لمكافحة هذه الجريمة و العمل على الوعي و التوعية المستمرة ، و بذل الجهد للحفاظ على سلامة الأطفال فهو واجبنا المشترك و المسؤولية التي يجب علينا جميعا تحملها .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. ابن ماجه .سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ج22، ص 769، بيروت، دار الكتب العلمية.
2. ابن منظور،أبي الفضل جمال الدين محمد الدين محمد بن مكرم ،لسان العرب ،الزبيدي،محمد الدين أبيفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي،تاج العروس من جواهر القاموس ،ص 30 .
3. احسان محمد الحسن ،علم اجتماع العائلة ،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والطباعة ،الأردن ،2005، ص 267
4. أحمد ابن محمد بن علي المقرئ الفيومي،المكتبة العلمية ،بيروت ،لبنان ،ص 48
5. احمد صالح ،التدابير الوقائية للحماية من الجريمة في الشريعة الاسلامية ،2005، ص 166 ،دار النهضة العربية ،القاهرة .
6. أحمد عبد اللطيف الفقي، وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص
7. أحمد عبد اللطيف رشاد ، نفس المرجع السابق
8. احمد فتحي بهنسي ،اصول السياسة الجنائية،1972، ص 118 ،دار النهضة العربية ، القاهرة .
9. أحمد محمود الشافعي ،الطلاق و حقوق الأولاد و نفقة الأقارب في الشريعة الإسلامية ،دار الهدى للمطبوعات ،الإسكندرية ، 1997 ، ص 48
10. أحمد محمود الشافعي ،الطلاق و حقوق الأولاد و نفقة الأقارب في الشريعة الإسلامية ،دار الهدى للمطبوعات ،الإسكندرية ، 1997 ، ص 48
11. اسعد السحمراني ،الاسرة و التحديات الفكرية ،الاسرة العربية في وجه التحديات و المتغيرات المعاصرة ،مؤتمر الاسرة الاول ،2003 ، ص 38
12. أقاسي لويزة و أوكليل ليلو، جرائم خطف الأطفال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بجاية، 2014، ص؟؟؟
13. الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،مختار الصحاح،إخراج دائرة المعاجم ،مكتبة لبنان 1989، ص 89 .
14. باسم أخلف وماسينيسا هارون، جريمة اختطاف القصر في التشريع الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، 2016/2017، نقلا عن جريمة اختطاف الأطفال وآلية مكافحتها في التشريع الجزائري ، د. تومي يحي ،مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية .

15. بثينة حسنين عمارة، العولمة و تحديات العصر و انعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، دار الامين، 2000، ص 67
16. بن بطو سليمة، الحماية الجنائية للطفل المجني في جريمة اختطاف الأطفال و آليات المكافحة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، بحوث و دراسات حول ظاهرة اختطاف الأطفال بالجزائر ،سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،الكتاب الثاني عشر 12، جويلية ، 2017 ، ص 34 .
17. بن دادة بشرى لمياء ، المعالجة الإعلامية لظاهرة اختطاف الأطفال في القنوات الجزائرية الخاصة، 47، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، تبسة، 2016،
18. بناء برنامج ارشادي جمعي للأمن و النفس و اثره في التفكير الابتكاري لدى طلبة الجامعة، تغريد خليل التتجي، جامعة بغداد، 1997 م. ص 19
19. بوسقيعة أحسن، قانون العقوبات في ضوء الممارسات القضائية، برتي للنشر، المحرر، 2018¹، بن طيبة صونية، ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر أبعادها واستراتيجية مكافحتها ، حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد؟ العدد؟ التاريخ؟ الصفحة؟
20. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الزبيدي ،تحقيق مجموعة من المحققين ،دار الهداية ،(34 184)
21. تداعيات امن الاسرة على المجتمع ،الدكتورة الخامسة ،جامعة باتنة¹ الامن النفسي دعامة اساسية للأمن القومي العربي ،دراسات تربوية، حامد عبد السلام زهران، 1989 م، 4، (19 296)
22. تم الاسترداد من اختطاف أطفال الجزائر، العفو الرئاسي والعقوبات المخففة يشجعان الجناة ، 2016 . www.alaraby.co.uk فضيل حسام الدين
23. جابر محمود رمضان ، مجالات تربية الطفل في الأسرة و المدرسة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005 ، ص 27 .
24. جابر محمود رمضان ، مجالات تربية الطفل في الأسرة و المدرسة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2005 ، ص 27 .
25. حسين رشوان ، الأسرة و المجتمع ،دراسة في علم اجتماع الأسرة ،مؤسسة الشباب الجامعة الاسكندرية ،مصر ، 2003 ، ص 27 .
26. حسين رشوان ،نفس المرجع السابق ، ص 30 .
27. حواوسة جمال، دور الاسرة في تحقيق الامن الاجتماعي (رؤية اجتماعية تحليلية)، جامعة 08 ماي 1945 م ، قالمة، الجزائر، قدم للنشر في 01_05_218. قبل للنشر في 16_09_2018

28. حيدر البصيري ,العنف الأسري الدوافع و الحدود,مكتبة آل النبي عليه السلام,دمشق ,2000 ,ص 85.
29. خلدون حسن النقيب, واقع و مستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي, المستقبل العربي للدراسات الإستراتيجية ,العدد 24 , 2001 , ص 113_115 .
30. د.فهد بن علي الطيار,العلاقة التفاعلية في التنشئة الاجتماعية بين الاباء والابناء و علاقتها بالأمن الاسري ,دراسة مسحية على الموقوفين في دار الملاحظة الاجتماعية ,الرياض
31. دوني سترابو و آخرون ,المراهقون و المجتمع ، ترجمة الطاهر عيسى و الأزهر بوعينور ، بن عكنون ،الجزائر ،1994 ، ص 94 .
32. رفعت اللبس عن مصلح الطفل حيث نصت المادة 2 /ف 8 يقصد في مفهوم هذا القانون أن "الطفل كل شخص لم يبلغ سن الثامنة عشر سنة كاملة " . (قانون رقم 12/15 المؤرخ في 15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل 2015) .
33. سامية مصطفى الخشاب ,النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة ، ط 2 ,دار المعارف ,مصر , 1993, ص 19 .
34. سعاد صالح , 2003 , ص 78
35. سعد عبد العزيز، الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، المحرر، 1982 .
36. السعيد فيطس ، بنية و تطور الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية ، نفس المرجع السابق
37. السعيد فيطس ,بنية وتطور الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية ,جامعة عباس لغرور خنشلة ,المخبر:المجتمع و الأسرة كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ,جامعة باتنة 1 ,مجلة أبحاث ,المجلد 8 ,العدد 1 , ص309 320 .
38. سناء الخولي , الأسرة و الحياة العائلية , دار المعرفة الجامعية , الاسكندرية , 2008 , ص 27 , 28 , 143 .
39. سيد عبد المجيد محمد نور الدين، جريمة بيع الأطفال والاتجار بهم، درا النهضة العربية، بيروت، 2012، ص 54.
40. العايش زينب ,العنف الأسري أسبابه و علاجه,المجلة الجامعية بجامعة الملك عبد العزيز ,2006, العدد 11 , ص 73_74 ,

41. عائض بن سعد الشهراني، الخدمة الاجتماعية و ظاهرة العنف الاسري، بحث مقدم لمؤتمر الاسرة والتغيرات المعاصرة و الذي تنظمه الجمعية السعودية لعلم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية، 2008، ص 125
42. عباس أبو شامة و محمد الأمين البشري، العنف الأسري في ظل العولمة، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 68_76
43. عبد الدايم العواري عبد الفتاح بهيج جريمة اختطاف الأطفال الآثار المترتبة عنها، المحرر، القاهرة، 2010،
44. عبد الرزاق بن حمود الزهراني، نفس المرجع السابق، ص 10.
45. عبد الرزاق بن محمود الزهراني، تتبع بحوث ندوة الاسرة السعودية و التغيرات المعاصرة ' 2008 الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، ص 7 .
46. عبد العزيز السيد الشخص، دراسة لمتطلبات إدماج المعوقين في التعليم العام في المجتمع العربي، وزارة التربية و التعليم، المؤتمر القومي الأول للتربية الخاصة، نحو تربية خاصة أفضل، بحوث و دراسات في التربية الخاصة، المجموعة الأولى، الإستراتيجيات و النظم، القاهرة، 1995، ص 19
47. علي وهب، نفس المرجع السابق، ص 122.
48. علي وهب، المجتمعات البشرية و الأنماط المعيشية السلوكية، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 120 .
49. عماد بن بتروس، العوامل المؤثرة في الجريمة بالمجتمع الجزائري، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 13، 2011، ص 9 .
50. عماد محمد رضا علي التميمي و ايمان محمد رضا علي التميمي، الامن الاجتماعي، ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الذي تقيمه، بعنوان الامن الاجتماعي في التصور الاسلامي، 2012، كلية الشريعة في جامعة ال البيت، عمان .
51. العنود بنت تامر بن محمد آل ثاني، التفكك الأسري الأسباب و الحلول المقترحة، الرياض، 2007، ص 13
52. فاطمة خليل، 1999، ص 65
53. فريدة مرزوقي، جرائم اختطاف الأطفال القصر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011،

54. فضل الله , محمد علي , 2003 , العدد 77 , نقلا عن مؤكدات و مهددات الأمن الأسري في ظل المتغيرات العلمية ,الطاهر ياكز ,جامعة الجيلالي بونعامة , خميس مليانة , الجزائر , مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ,المجلد 2 ,العدد 2 ,سنة 2021 , ص 153 _ 180
55. فضيل حسام الدين، 2016، المرجع السابق،
56. فؤاد بن عبد الكريم , 1427 هـ , ص 211 , نقلا عن مؤكدات و مهددات الأمن الأسري في ظل المتغيرات العلمية ,الطاهر ياكز , جامعة الجيلالي بونعامة ,خميس مليانة ,الجزائر ,مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية , المجلد 2 , العدد 2 ,سنة 2021 , ص 153 _ 180
57. القاموس المحيط.محمد بن يعقوب ابادي,تحقيق,مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة .محمد نعيم العرقسوسي,مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر والتوزيع,بيروت_لبنان(ط8) 1426 هـ_2005م (1 1176),
58. المادة 07 من القانون رقم 15 / 20 .مرسوم تنفيذي، 2016.
59. المادة 21 من القانون رقم 15 / 20.
60. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي،القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان، الطبعة الثانية،1407هـ، ص24 .
61. مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية , جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري ,د تومي يحي , جامعة يحي فارس المدية , الجزائر , المرجع السابق .
62. مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ,جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري ,تومي يحي ,جامعة يحي فارس , المدية , الجزائر .
63. مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ,جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري ,تومي يحي ,جامعة يحي فارس , المدية , الجزائر .
64. مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ,جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري ,تومي يحي ,جامعة يحي فارس , المدية , الجزائر .
65. مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ,جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري ,تومي يحي ,جامعة يحي فارس , المدية , الجزائر .
66. مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ,جريمة اختطاف الأطفال و آلية مكافحتها في التشريع الجزائري ,تومي يحي ,جامعة يحي فارس , المدية , الجزائر .
67. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جريمة اختطاف الأطفال وآلية مكافحتها في التشريع الجزائري، تومي يحي، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر

68. محاجي فاطمة ،جريمة اختطاف الأطفال دراسة فقهية مقارنة ، جامعة بوبكر بلقاسم ،تلمسان ،الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية ،تخصص فقه مقارن ، 2015 ، ص 15 .
69. محمد الجوهري،علياء شكري،محمد عودة و اخرون ،،ص 242_ 244 . (نفس المرجع السابق)
70. محمد الجوهري،علياء شكري،محمد عودة و اخرون ،ميادين علم الاجتماع ،دار المعرفة،القاهرة 2004،ص 242-244 .
71. محمد السويدي ،مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1990 ، ص 89 .
72. محمد بن احمد الصالح ،دور الأسرة في الإسلام صمام الأمان ،ورقة عمل مقدمة لندوة الأسرة و التغيرات المعاصرة ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 1429 هـ ، ص 164
73. محمد بن يوسف احمد عفيفي ، دور الأسرة في أمن المجتمع ،ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع و الأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض ، 1425، ص 11 .
74. محمد بن يوسف احمد عفيفي ، 1425، ص 11 (نفس المرجع السابق)
75. محمد بن يوسف احمد عفيفي، دور الاسرة في امن المجتمع،ورقة مقدمة لندوة المجتمع و الامن المنعقدة بكلية الملك فهد الامنية بالرياض ، 1425، ص 09
76. محمد حسن باجودة ، الاسرة المسلمة في ضوء القران ، 1415 هـ . ص 36 ، رابطة العالم الاسلامي
77. محمد طاهر الجوابي، المجتمع والأسرة في الإسلام ، 1418 هـ ، ص 22، الرياض، دار الكتابة للطباعة و النشر.
78. مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 ديسمبر 1992، رقم 92 461 يتضمن المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة 1989 ،الجريدة الرسمية ، عدد 91
79. مصطفى المسلماني ، الزواج و الأسرة ، المطبعة العربية ، القاهرة ، 1977 ، ص 28
80. مصطفى بوتقنوش، العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة ، نفس المرجع السابق ، ص 88 .
81. مصطفى بوتقنوش ،العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة ،ترجمة دمري أحمد ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1984 ، ص 37 .
82. معجم مقاييس اللغة،احمد بن فارس القزويني،ت،عبد السلام محمد هارون،دار الفكر 1399هـ_1979م.

83. نخبة من المتخصصين ,علم الاجتماع الأسري ,الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ,مصر , 2009 , ص 36 .
84. نشرة القضاة، 1995.
85. نص المادة 3 / ف 1 من البروتوكول.
86. نهى القاطرجي،العنف الاسري بين الاعلانات الدولية و الشريعة الاسلامي،بحث مقدم الى الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الاسلامي الدولي ،امارة الشارقة ، 30_ 04_ 2009 ، ص 78
87. نور الدين الخادمي ،القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل .المجلة العربية للدراسات الأمنية التدريب،المجلد 21،العدد 42 ، 2007 ،ص16
88. هامل فوزية، ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري، مجلة الندوة للدراسات القانونية، عدد 1 ، 2013،
- ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

89. https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2021_01_22!08_08_13_PM.pdf
90. Frederic Maatouk ,dictionary of sociologie ,Enghish _Arabic ,Edited and revised by Mohamed Debs bienul , 2001 , P 156.
91. Lahouari Addi,les mutations de la societe ALgerienne ,famille et lieux sociale dans l'algerie ,1999 . p 42 .

الملاحق

البيانات الشخصية

1_ الجنس :

☐ ذكر ☐ انثى

2_ المستوى الدراسي :

☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

3_ الحالة الاجتماعية :

☐ متزوج ☐ منفصل ☐ مطلق ☐ ارمل

4_ نوع الاسرة :

☐ نووية ☐ ممتدة ☐ موسعة

المستوى المعيشي :

☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد 5_

6_ الانتماء الجغرافي :

☐ ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري

المحور الثاني : العلاقة بين جريمة اختطاف الاطفال و تغير نمط الحياة اليومية للأسرة

7_ هل سبق و ان حدثت جريمة اختطاف قرب مدرستكم او قرب احدى مدارس المنطقة ؟

نعم ☐ لا ☐

8_ كيف كانت ردة فعل الأولياء اتجاه هذه الجريمة ؟

.....

9_ كيف تعرفتم على جريمة اختطاف الأطفال ؟

بواسطة الإعلام ☐ بواسطة الانترنت ☐ بواسطة وسائل أخرى ☐

10_ هل ترى أن عمل الوالدين هو السبب في جريمة اختطاف الأطفال ؟

نعم ☐ لا ☐

11_ هل يمكن أن يؤدي اهمال الوالدين إلى جريمة اختطاف الأطفال ؟

نعم ☐ لا ☐

12_ هل غياب الأب عن الأسرة يمكن أن يكون سببا في جريمة اختطاف الأطفال ؟

نعم ☐ لا ☐

13_ هل جريمة اختطاف الأطفال أثرت على استقرار الأسرة ؟

نعم ☐ لا ☐

14_ هل جريمة اختطاف الأطفال تكون سببا في وجود خلافات بين الزوجين ؟

نعم ☐ لا ☐

15_ هل جريمة اختطاف الأطفال أثرت على علاقتكم مع أبنائكم ؟

نعم ☐ لا ☐

16_ هل جريمة اختطاف الأطفال زعزعت الثقة الموجودة بين أفراد الأسرة ؟

نعم ☐ لا ☐

17_ هل الروتين اليومي للأسرة الجزائرية تغير جراء ظاهرة اختطاف الأطفال ؟

نعم ☐ لا ☐

18_ كيف أثرت ظاهرة اختطاف الأطفال على حياتكم الاجتماعية و نشاطاتكم الترفيهية في أوقات راحتكم ؟

.....

19_ ما مدى تأثير ظاهرة اختطاف الأطفال على حياتكم اليومية ؟

أثرت كثيرا ☐ أثرت قليلا ☐ لم تؤثر ☐

20_ هل كانت لجريمة اختطاف الأطفال انعكاسات على مسؤولياتكم المنزلية ؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث : العلاقة بين تشديد التدابير الوقائية و اختطاف الاطفال

21_ هل جريمة اختطاف الأطفال هي السبب في التشديد على مراقبة الأطفال أثناء ذهابهم

إلى المدرسة ؟

نعم ☐ لا ☐

22_ هل تقوم باصطحاب ابنك كل يوم إلى المدرسة بنفسك ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك نعم , فكيف تقوم بتنظيم وقتك مع مشاغل الحياة الأخرى ؟

.....

23_ هل تترك هذه المسؤولية إلى أحد من العائلة من أجل حماية ؟

نعم ☐ لا ☐

24_ هل تدفع أموال لشخص لكي يقوم بحماية ابنك و مرافقته كل يوم إلى المدرسة؟

نعم ☐ لا ☐

25_ هل تتفق مع جيرانك من أجل التعاون على حماية أطفالكم من الاختطاف؟

نعم ☐ لا ☐

26_ هل تتبادل الأفكار و النصائح مع أولياء الأطفال من أجل حماية طفلك ؟

نعم ☐ لا ☐